
دار المعارف
يوسف السباعى

مصر
المشكلة..
والحل

يوسف السباعي

مصر
المشكلة .. والحل



دار المعارف

تصميم الغلاف :

نادية النحاس

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

الإهداء

إلى مصر .. فى تحفزها للانطلاق
عبر الحواجز والعقبات

أهدى اجتهادات للحل ..
كلاماً.. لو نفع الكلام .

[signature]

مقدمة

حقيقة المشكلة المصرية

إذا بحثنا عن جذور المشكلة المصرية فى هذه المرحلة ، فإننا نستطيع تلخيصها بغير إخلال بحقيقة مضمونها فى أن الشعب المصرى يواصل التكاثر ، فى الوقت الذى لا تتزايد فيه موارده لمواجهة احتياجات هذا التكاثر . بل يستنزف جزءاً كبيراً من هذه الموارد لمواجهة الدفاع عن أمنه واسترداد ما سلب من أرضه .

والمشكلة بشكلها هذا كانت قائمة ، ولا تزال مستمرة ، وقد أوصلت اقتصادنا إلى الصفر . . أو ببساطة جعلتنا . . «على الحديدة» .

ومطلوب . . من قائد هذا الشعب . . والسلطة التنفيذية له . . والسلطة التشريعية المنتخبة منه . . أن يحلوا هذه المشكلة . .

مشكلة شعب يصر على التكاثر . . وهو لا يملك الآن ما يواجه احتياجات الزيادة التى وصل إليها . . والزيادة مستمرة وهى – بالأسلوب الذى نتبعه الآن فى إعداد القوى العاملة وتوزيعها والذى يجعل منها فى النهاية قوى غير عاملة – تشكل عبئاً يحتاج إلى خدمات أكثر من قوة إنتاجية تعاون فى تهيئة هذه الخدمات ، أى أن

الزيادة ببساطة تحتاج من النقود أكثر مما تعطى من النقود .

وحل هذه المشكلة هو أولاً : وقف هذا التكاثر . . وثانياً : تأهيل التكاثر الذى وصلنا إليه والذى يمكن أن نعجز عن إيقافه بحيث يكون قادراً على العمل الحقيقى المنتج ، بصرف النظر عن كل نظم التعليم التقليدية ، وبصرف النظر عن القيمة الحقيقية لكل الشهادات المعروفة .

ولست أدرى ما إذا كانت هذه الحلول قد طرحت فى برامج أعضاء مجلس الشعب عند ترشيحهم أم لا ، ولكنى أشك أن يكون أحد المرشحين قد قال لناخبيه إنه سيعمل على وقف نسلهم . . كما أشك أيضاً أن عضواً آخر قال لهم إنه سيعمل على أن يوقف هذا التدفق نحو التعليم الجامعى الذى يحول القوى العاملة الحقيقية إلى قوى عاطلة مقنعة ، وأنه سيقودهم إلى تعمير الصحارى . .

هل تحدث عضو عن مشاركته للناخبين فى الثورة الزراعية التى خطط لها السادات فى الصحراء الغربية وفى سيناء ؟

إن مشكلة مصر بعد كل هذا الصراع والصياح ستظل مشكلة مزيد من التكاثر فى النسل . . لا يقابله مزيد من الإنتاج .

ندور فى حلقة مفرغة !

ونحن لم تضق بنا أرض مصر بعد ، وخامة الإنسان المصرى ممتازة . . فهو قادر على أن يفعل – إذا درب – أى شىء . . ولكن المشكلة أننا نسير فى درب تقليدى لم يعد هو الصالح لمستقبلنا ، وندور به فى حلقة مفرغة ، من محاولة زيادة الأجور – دون أن تقابلها زيادة فى الإنتاج – فلا تنبت لنا بالطبيعة إلا زيادة فى الأسعار . . لأن كمية المطروح للاستهلاك لم تزد . . فإذا زادت نقودنا دون زيادة الإنتاج نقص حتماً سعر النقود ، وقد يعرف رجال الاقتصاد هذه البديهيات . ولكن رجل الشارع يجب أن يعرفها . . يجب أن يعرف أن أساس حل المشكلة ، ليس فى أن يمنح مزيداً

من النقود التى لا تساوى إلا ثمن الورق الذى تطبع عليه . بل فى أن ينتج شيئاً . .
إما أن يأكله أو يلبسه أو يبنى به بيتاً له أو ينتج شيئاً يصدره إلى الخارج لنحضر بدله شيئاً نأكله أو نلبسه أو نشيد به سكناً جديداً .

هذا حل لا بديل له ؟

وهو يحتاج إلى حزم فى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى تغيير «كل» أسلوب حياتنا . . ابتداء من التعليم حتى التوظيف .

حزم فى أسلوب الحكم . . قد يصل مثلاً . . إلى إغلاق الجامعات لبضع سنين وتحويلها إلى مراكز للتدريب ومنح خريجيها من عمال البناء والسباكة والكهرباء والنجارة والزراعة العملية «بكالوريوس» يسمى «بكالوريوس التعمير» أو «بكالوريوس الخلاص» .

إننا نحتاج إلى ثورة خلاص من كل ما أحاط بنا من قيود الأساليب التقليدية فى التعليم وفى العمل .

إننا نحتاج إلى ثورة فى أسلوب الحياة . . ثورة انضباط نعرف فيها أنه مطلوب منا أنواع جديدة من العمل . . غير الجلوس على المكاتب وشرب القهوة وقراءة الصحف ، وأنه مطلوب منا أن نمارس العمل فى أى مكان ، ولا نرجو ونتوسط لكى يكون مقر عملنا فى مصر الجديدة ، لأننا نقطن فى مصر الجديدة ، أو فى الزمالك لأننا نقطن فى الدقى .

مطلوب منا أن نقف فى إشارة المرور عندما تكون الإشارة حمراء . . وأن نطبق كل هذا فى كل خطوة لنا .

مطلوب منا ألا نقلع الشجرة التى زرعت على جانب الطريق لكى نجعل منها «شومة» نلعب بها .

مطلوب منا أن نلتزم بزراعة المحصول الذى فرضته التعليمات الزراعية علينا .
ومطلوب من مجلس الشعب ألا يطلب رفع العقوبة عنا إذا ما خالفنا التعليمات .

إننا فى أشد الحاجة إلى الانضباط فى كل مجالات العمل فى مصر.

والقائد الذى خطط لمصر حتى عام ٢٠٠٠ والذى قبل البيعة لكى يحقق آمال الشعب فيه ، قادر على أن يقود الشعب إلى مرحلة عبور جديدة لمشكلتنا المستعصية ، مرحلة عمل تتسم بالانضباط الذى اتسم به عبور أكتوبر.

وهو القائل ما دمنا قد استطعنا فى ساحة القتال فإنه يجب أن نستطيع بنفس المستوى فى كل مجال.

وإذا كان المقاتلون الذين هم صفوة أبناء هذا الشعب قد استطاعوا بالإيمان والعزم والانضباط أن يحققوا معجزة عبور الهزيمة. فإن أبناء هذا الشعب يستطيعون ، بنفس الإيمان والعزم والانضباط ، أن يحققوا معجزة عبور العجز والفقر واللف فى حلقة مفرغة من التكاثر وعدم الإنتاج إلى شاطئ الرخاء والأمان . . .

لقد صنع المقاتلون ما صنعوه بقدرة الإنسان المصرى وانضباطه.

وقدرة الإنسان المصرى موجودة وما ينقصها فى مجال العمل اليومى هو الانضباط والخلاص من قيود الأساليب التقليدية البالية ومن سلبيات التخلف الموروثة.

١ - البشر والأرض

هذا تلخيص لمشكلة مصر فى المرحلة التى نعيشها ، ومجرد محاولة لعرض المشكلة دون التطرق إلى أسلوب حلها . . كانت محاولة لتشخيص الداء . . دون الاستطراد إلى بحث وسائل العلاج .

ومن الطبيعى أن يتبع اجتهاد التشخيص لعلة ما . . محاولة البحث عن أسلوب علاجها . . ولقد كان هذا بداهة هو ما ألح على تفكيرى . . . ولكن انتابنى إحساس من التردد أو عدم الحماس . . لنقل التفكير الملح على ذهنى إلى الورق . إحساس مبعثه التساؤل عن قيمة ما نكتب فى وضع حلول لمشاكلنا ومدى قدرة هذه الكتابة على إقناع المسئولين عن حلها . . أيًا كانت مواقعهم فى بلدنا . . سلطة كانوا أم شعباً . .

ولقد كانت تجربتى فى الكثير مما كتبت . . تؤكد ما انتابنى من تردد . . فقد كان معظمها لا يتعدى تأثيره – إن كان موفقاً – إحساساً بالرضا والاقتناع . . ثم تطويه الأيام . . ويبقى كل شىء كما هو . .

بل لقد كانت تجربتى فى موقع السلطة . . تكاد تصل بى إلى حد اليأس فى بعض الأحيان من تطبيق تلك الحلول التى عرضتها ذات يوم ككاتب . . ولولا الإلحاح والإصرار . . . والنزول إلى أدنى المواقع التنفيذية باللين والعنف . . والصبر

وفقد الصبر . . وفرصة البقاء عدة سنوات فى أكثر من وزارة . . لما استطاعت بعض هذه الحلول أن تجد طريقها إلى حيز التنفيذ .

ومع ذلك لم أستطع أن أمنع نفسى من الاستطراد فى الكتابة ، ليقينى بأنه إذا لم يجد كل ما يحاول ذهن الكاتب أن يطرحه من حلول لمشاكل مجتمعه طريقه إلى التأثير الفورى فلعل بعضه يكون ذا أثر فى مدى أبعد . .

ولا جدال فى أن التغييرات التى تتتابع على المجتمع – ابتداء من التطور الإصلاحى الهادئ المتأنى إلى الثورات الحاسمة الباترة – هى حصيلة أفكار تحاول أن تشخص الداء وتبحث عن الدواء .

وغلب هذا الوهم – المرضى لغرور الكاتب – إحساس التردد الناتج عن عدم جدوى الكتابة . . .

وكان لابد أن أقدم لما كتبت . . معتذراً عن الكتابة فيما لا جدوى من الكتابة فيه . . كما كتبت مرة من قبل عنوان مقال «كلام لو كان يجدى الكلام» . . . ولعله . . يجدى مع الزمن . . إن كانت المشكلة لم تزل باقية .

* * *

التوازن بين البشر والإنتاج

مشكلتنا كما قلت . . زيادة معدل التكاثر عن معدل الإنتاج بحيث أضحت مصر تنجب من الأبناء أكثر مما يستطيعون أن يوفروه لأنفسهم من احتياجات .

والمشكلة بهذا التشخيص . . ذات شطرين . . مشكلة زيادة التكاثر ، ومشكلة قلة الإنتاج .

وأى محاولة للحل . . لابد أن تتجه إلى إحداث التوازن بين كمية البشر وكمية الإنتاج الذى يفى باحتياجات هؤلاء البشر .

فإما أن نخفض نسبة التكاثر البشرى ، وإما أن نزيد من حجم الإنتاج . .

أو نتجه إلى الاثنين معاً . خفض فى الأول وزيادة فى الثانى . . وهو الحل الطبيعى الأقرب إلى المنطق .

ومشكلة زيادة التكاثر البشرى فى العالم . . . ليست مشكلة إذا تناولناها كشىء مستقل بذاته . . فالتكاثر البشرى . . هو الأمر الطبيعى . . وعدم التكاثر هو الشىء غير الطبيعى . . فقد تكون فيه نهاية هذا العالم .

وفى بعض أنحاء العالم تبدو قلة التكاثر هى المشكلة . . ويكون اتجاه التفكير هو البحث عن حل لزيادة التكاثر كما هو الحال فى بعض بلاد أوربا .

ولكنها تبدو على المستوى العالمى مشكلة ، لاسيما أن العالم الثالث الذى يشكل جزءاً كبيراً من سكان هذا العالم . . . يتحول فيه هذا التكاثر إلى مظهر الكارثة التى تضع العالم كله فى أزمة جوع .

ولقد تناول أستاذنا توفيق الحكيم المشكلة . . مشكلة اختلال التوازن بين البشر واحتياجاتهم من زاوية معينة . . هى زاوية تيسير الطعام وهو أكثر الاحتياجات البشرية إلحاحاً ، لأنه يشكل عنصر بقاء أو فناء .

واتجه الأستاذ توفيق الحكيم ، فى محاولة التيسير نحو العلم ، يسأله أن يبدل أسلوب استخراج الطعام ، ويستنبط وسيلة لاستخراج الغذاء البشرى من غير الطريق الطبيعى وهو الأرض .

وبرغم أن قدرة العلم غير محدودة . . وأن أخطر ما يجب أن نطالب به العلم هو العمل على توفير الحياة للبشر ، فليس من المعقول أن نلجأ إلى العلم لتوفير الراحة وتيسير الحياة للبشر . . ونحن لا نجد لهم وسيلة لمجرد الحياة .

هذا الباب الذى يطرقه الأستاذ توفيق الحكيم . . باب لابد من طرقه . . ولكنى أشعر أن الباب الكبير أمام طعام الإنسان – وهو باب غذاء الأرض الطبيعى – مازال مفتوحاً على مصراعيه ، وأن الأرض لم تضق بعد بالبشر الذين تحملهم بل بكل احتمالات تكاثره .

الأرض تكفى أضعاف ما عليها

فالميزان العالمى ككل ، وأعنى ميزان البشر واحتياجاتهم ، لم يختل بعد ، وإمكانات الغذاء المستنبطة من الأرض . . بصحرائها وغاباتها ومستنقعاتها وبحورها . . . مازالت تملك ما يكفى لأضعاف أضعاف ما بها من البشر ، بإمكانات العلم الحالية . . القادرة على إزالة ملوحة البحار . . وعلى استغلال كل بقاع الأرض التى لم تخرج بعد كل ما تملك من إنتاج زراعى وخامات وطاقة .

إن الخلل البادى فى ميزان البشر والأرض . . يمكن أن يرجع إلى أن قيمة الإنسان بعد مرحلة التحرر البشرى قد وضحت ، وأصبح لكل إنسان على ظهر الأرض حقه فى أدنى الاحتياجات البشرية ، ولم يعد البشر – لاسيما فى العالم الثالث – أكواماً من العبيد يمكن أن يلقى بهم فى البحر عند العبور من أفريقيا الموردة للعبيد إلى أمريكا المستوردة لهم ، لكى تخفف حمولة السفينة حتى يسهل عليها الفرار بما تبقى عليها من عبيد .

زاد عدد البشر الذين لهم قيمة ، ولهم حق الاستهلاك ، بعد أن اختفى العبيد وانتهى الاستعباد .

وكانت محاصيل الأرض فى أزمة الثلاثينيات تلقى فى البحر حتى لا يرخص سعرها ، لأن حجم أصحاب الحق فى الاستهلاك كان محدوداً بسكان ما يسمونه العالم المتحضر ، أما عالم العبيد فلم يكن يحسب له حساب .

ولكن فى عصرنا هذا لم يزد عدد سكان الأرض فقط ، ولكن زاد عدد أصحاب الحق فى الاستهلاك ، ووضحت احتياجاتهم ، بعد أن أصبحوا هم أنفسهم أصحاب الأرض . .

ومع هذه الزيادة الضخمة فى القوى البشرية المستهلكة فى العالم لم يصاحبها بنفس الضخامة زيادة استغلال كرتنا الأرضية سطحاً وجوفاً .

فى خلال السنوات الثلاثين الماضية اتجهت طاقة العالم القادرة نقداً وعلماً إلى التدمير بدل التعمير. وضع كل المال وكل العلم فى زيادة وتطوير أدوات الفتك.

وهكذا.

فى جانب تزداد القوى صاحبة الحق فى الحياة، وفى جانب آخر توجه كل قدرات العالم إلى أدوات الدمار.

وكان المفروض أن تواجه زيادة البشر زيادة فى استغلال الأرض، وهى ممكنة جداً، بإمكانات العلم الحالية..

.. كل غابات ومستنقعات وصحراء أفريقيا وآسيا كان يمكن أن تفى باحتياجات ضعف ما لدينا من بشر.

الانطلاق للكواكب كبديل للأرض:

ولكن الافتراض الموهوم أن الأرض قد استنفد إنتاجها، والاستعداد لمعركة قادمة على ما هيأته من إنتاج، ثم محاولة الانطلاق إلى الكواكب – كبديل للأرض – أوقف الإنسان فى أرضه جائعاً عاجزاً، ولم يجد أمامه سوى العلم يسأله أن يصنع له من غير حبة القمح رغيفاً، ومن غير جسد البقرة قطعة لحم.

وكما قلت إن العلم غير عاجز عن ذلك، وإننا نؤيد بكل ما نملك من أمل فى المستقبل صندوق الحكيم الذى يمنحنا كيلو اللحم بمليم.

ولكن لا يمكن أن نظل فى انتظار هذا اللحم العلمى حتى نموت.. وأمامنا الأرض الواسعة التى لم تزرع والتى تكفى لإطعامنا جميعاً.. بما لدينا من وسائل العلم الحالية.

إن التوازن بين البشر والأرض على المستوى العالمى لم يختل بعد. وما زالت الأرض – بصندوق الحكيم أو بغيره – قادرة على أن تطعم بنيها.

ولكن تلك هى مشكلة العالم ككل التى لا يحلها إلا العمل الملح على نزع السلاح

وإقرار السلام العالمى ، وتوجيه كل الطاقة البشرية من أجل استخراج ما فى الأرض من غذاء يسد حاجة الجياع فى العالم كله ، حتّى تسود العدالة الاجتماعية بين الأفراد فى كل شعب ، وبين الشعوب فى كل العالم ، ويصبح السلام العالمى حقيقة واقعة .

* * *

ماذا عن مشكلتنا نحن ؟

هل اختل التوازن بين البشر والأرض فى مصر؟

الرد الواضح هو : الآن أجل . . . إن الميزان قد اختل بين الاثنين .

ومن أجل هذا تحتم علينا . . أن نحسم أمرنا ونبدأ بوقف هذا التكاثر الذى أخل بميزان البشر والأرض .

كيف ؟ . . لقد حاولنا حتى الآن ولم ننجح .

ومع ذلك فهناك طريق على أرض الواقع يمكن أن يجدى فيما لم يجد فيه ما اتبعنا من أساليب حتى الآن .

٢ – الثروة البشرية . . كيفاً . . لاكمًّا . .

إن التكاثر البشرى برغم أنه – كما قلنا – لا يمكن أن يكون مشكلة مجردة بل ربما لم يكن يشكل لنا فى الماضى أية مشكلة وقد لا يشكل لنا فى المستقبل – إذا ما تغيرت ظروف المجتمع – ظاهرة مقلقة يجب علاجها . إلا إنه بغير شك يشكل لنا الآن أحد الأسباب الرئيسية لمتاعب الحياة وتعثرها .

ولقد أحسسنا بخطورة هذا التكاثر البشرى أو كما نسميه التزايد السكانى فى مصر ، وبدأنا العمل على وقفه بشتى الوسائل تحت عنوان تحديد النسل أو تنظيم الأسرة كما أطلقنا عليه أخيراً .

والسؤال هنا : إلى أى حد نجحنا بالوسائل التى اتبعناها فى وقف هذا التكاثر الذى يستنزف ما لدينا من إنتاج ، دون أن يقدم من المزيد ما يواجه هذه الزيادة المطردة بحيث أخذنا ننحدر بمضى الوقت إلى مجتمع من المحتاجين الذين يتزايد عددهم وتزداد حاجتهم .

والرد البديهى : إننا لم ننجح . . بدليل استمرار التكاثر بمعدل مليون فى السنة . . بدون أن نهيئ الفرصة لهؤلاء المليون لأن يقدموا لأنفسهم ما يحتاجون إليه من ضرورات الحياة .

وإذ نتحدث الآن عن نصف المشكلة وهى مشكلة الزيادة السكانية فى مصر

لا يسعنا إلا أن نتطرق إلى النصف الآخر وهو وجوب تهيئة الفرص لهذه الزيادة لتقديم مزيد من الإنتاج يعادلون به زيادتهم بحيث يمكن أن يحدث التوازن بين زيادة النسل وزيادة الإنتاج . . وبحيث نقضى على الترهل السكانى الذى يثقل خطى المجتمع ويشل حركته .

السبب الرئيسى لفشل المحاولة

ولكن قبل أن نتحدث عن وسائل زيادة الإنتاج وعقباته نتحدث عن وسائل وقف التكاثر أو تحديد النسل .

لماذا فشلت وسائلنا المتبعة حاليًّا .

إن سبب الفشل الرئيسى لكل محاولاتنا هو ببساطة أن الناس الذين يتكاثرون ليس لديهم فى قرارة نفوسهم سبب لمنع هذا التكاثر .

والتكاثر – كما سبق القول – ليس بطبيعته أن يكون مشكلة . . أو أن يعمل الإنسان على الامتناع عنه . . مالم يكن لديه ما يدعوه شخصياً إلى هذا الامتناع .

ونحن فى أسلوبنا لوقف التكاثر لم نحاول أن نوجد السبب الذى يدعوه إلى هذا الامتناع ، إننا فى كل ما فعلناه نعمل على محاولة إقناعه . . بوسيلتنا الإعلامية – أى بالكلام – إن هذا التكاثر ضار به وبالوطن . .

ثم . . هيأنا له الوسائل التى تمكنه من هذا الامتناع . والنتيجة هى أنه لم يقتنع . . وبالتالى لم يمتنع ، ولم يحاول استعمال الوسائل التى تمكنه من وقف التكاثر . . مما نتج عنه هذه الزيادة الهائلة فى نسله والتى بدأت تأخذ سمات ما نسميه بالانفجار السكانى .

ولعل السبب هو أنه من غير المنطق . . أن تحاول إقناع إنسان بالامتناع عن فعل لا يسبب له ضرراً شخصياً يجعله يمتنع عن ممارسة هذا الفعل ؛ لأن الإنسان لا يمتنع عن شىء إلا إذا أحس بالضرر العاجل الملموس الذى يقع عليه . وتحديد النسل

ليس بدعة فى المجتمع المصرى . بل لقد أقدم عليه جزء يسير من هذا المجتمع بعد أن أحس بضرر زيادته عن المعدل المعقول الذى يحتمله دخله . . وبحيث لا تصبح هذه الزيادة عبئاً عليه . . وسبباً لضيق أسباب العيش .

متى يوقف النسل ؟ ! !

لقد أقدم بعض الناس على تحديد نسله تلقائياً – وحتى قبل أن تتوفر الوسائل المستحدثة لمنع الحمل – لمجرد شعوره أنه لا يستطيع أن يوفر الحياة المعقولة لأكثر من ولدين أو ثلاثة . ولإحساسه بأن المزيد من النسل إنما يقتطع جزءاً من الرخاء الذى يمكن أن يوفره للنسل المحدود . وباتت زيادة النسل لأولئك الذين أحسوا بضرورة تحديده لا يمكن أن تحدث إلا لأسباب اضطرارية ، كالعجز عن تحديده ، أو الرغبة فى إنجاب ولد بعد بضع بنات ، أو بنت بعد بضعة أولاد . فلا يكاد يحصل على الجنس الذى افتقده حتى يوقف النسل .

وفى الجانب الآخر تقف أغلبية المجتمع التى لم تشعر قط بعبء النسل ، ولم تشكل زيادته أى مزيد من أعباء العيش عليها بل على النقيض ، كانت زيادة النسل تشكل زيادة فى الدخل وكانت الذرية تحسب فى باب الإيراد . . وليس فى باب المصروف .

وهنا يقفز السؤال الذى يكمن فى إجابته الحل . . فى أى مكان من دخل المواطن . . وفى أى موقع من ميزانيته . . تقع الذرية ؟

تفكير المرأة . . وتفكير الرجل :

فى باب الوارد . . أو فى باب المنصرف . إن التكاثر بطبيعته – كما قلنا – أمر حتمى بالنسبة لحياة البشر . . بل هو إذا ألقينا نظرة على مجتمع الشريحة الكبرى من المواطنين وجدناه يدخل فى باب الترفيه – الذى تندر وسائله فى هذه الشريحة –

(ولعل قصة أرخص ليالى ليوسف إدريس تعطى صورة واقعية لهذه النظرة) فإذا أضفنا إلى حتميته ومتعته – فى مجتمع قلت وسائل المتعة الروحية والذهنية فيه – ما يراود نفس أنثى هذا المجتمع بأن زيادة النسل يقوى الوثاق الذى عهد به الرجل إليها . . وأنها على حد تعبيرها . . تربطه بها «وتشنكله وتدهول أمله» ولا تدع له فرصة للتفكير فى زواج آخر بالإضافة إلى ما يداخلها من شعور بأن الحمل مظهر للأنوثة ولاسيما عندما تتقدم بها السن . . كل هذا إلى جانب ما يضاف إليه من أن الذرية (ولا سيما الولد) تشكل إحدى دعائم الدخل الرئيسية ، فلا يكاد الولد يشتد عوده حتى يدخل فى باب الإيراد . . بحيث لا يشعر الأب أن ذريته مهما زادت تشكل عبئاً عليه بل تشكل دعماً مادياً له .

وإذا ما سئل الرجل عندما تزداد ذريته بحيث يتعذر تدبير رزقهم لا يجد على شفتيه سوى الرد الطبيعى «ربنا يرزقهم» وهو واثق أن ربنا سيرزقهم فعلاً . . لأنهم إما يساعدونه فى العمل فيوفرون عليه تكاليف عامل أجير . . أو يعملون أجراء فيزيدون من دخله ، أو على الأقل لا يحملونه عبء حياتهم .

الإهمال الصحى والتوازن :

من أجل هذا كله . . لم تكن زيادة النسل تشكل أى ضرر على صاحبه . . وبالتالى لم يكن هناك ما يدعوه إلى الامتناع عنه . . . وكان الإهمال الصحى يشكل عنصراً من عناصر التوازن بالقضاء على بعض هذه الذرية ، ووقف هذا التضخم ، أو الانفجار السكانى نتيجة لوفيات الأطفال التى كانت إحدى الوسائل اللاإرادية لتحديد النسل .

فإذا نظرنا إلى مجتمعنا فى هذه المرحلة – وبعد أن قضت العناية الصحية من وقاية وعلاج على الأسلوب القدرى لتحديد النسل – وحاولنا أن نبحث موقف المواطن الذى يشكل الشريحة العظمى من الشعب من هذه المشكلة ، وجدنا أنه

ما زال مصراً على مواصلة التكاثر . . وعلى الامتناع عن تحديد نسله .

والسبب ببساطة كما سبق القول أنه ما زال لا يجد منه ضرراً أو أذى شخصياً مباشراً .

ومن جديد نسأل أين تقع ذرية مواطن الشريحة العظمى من مجتمعنا الاشتراكى المتطور من دخل هذا المواطن : فى جانب الإيراد أم فى جانب المصروفات ؟

جزء من هذه الشريحة ما زالت الذرية تقع فى جانب إيراده . هذا الجزء الذى تتسرب ذريته من التعليم برغم مجانيته وتتجه مباشرة وهى فى سن مبكرة إلى العمل ، سواء كان ذلك فى الحرف الصغيرة أو فى الخدمة فى البيوت . حيث تشكل لصاحب الذرية دخلاً يمكن أن يعتمد عليه فى حياته .

ثلاثة يشتركون فى حمل الأعباء :

والجزء الآخر من الذرية – ولعله الأكبر – لا يشكل دخلاً ، ولكنه أيضاً لا يشكل عبئاً من أعباء المصروفات غير قابل للاحتمال ، نظير ما تلوح به لصاحب الذرية من آمال عريضة ومن مستقبل مشرق قد يغير حياته كلها . . ومع الوقت وعجز الدخل يقع عبء هذه الذرية على نفسها – عندما تطحنها مشقة الحياة . . وتشعر بعجز صاحبها عن توفير سبل العيش المريحة لها . . وعلى صاحب الذرية عندما تضيق به سبل الرزق وتعجز عن الوفاء باحتياجات ذريته المتزايدة مع مر السنين . ثم على الدولة التى أضحى عليها أن توفر لكل هذه الذرية المتزايدة كل أنواع الاحتياجات من تعليم وسكن وعلاج وطعام وثياب .

يتشارك الثلاثة إذن فى حمل أعباء هذه الذرية المتزايةواحتياجاتها فى الحياة . . يحمل صاحب الذرية بعضه . . . وتحمل الذرية نفسها بعضاً آخر . . وتتحمل الدولة نصيبها الأكبر منه .

وفى مجتمع غير اشتراكى يتحمل صاحب النسل مسئولية نسله . . ويتحمل

النسل مسئولية نفسه بتزايد قدرته مع نموه ، على تحمل هذه المسئولية .

ولكن فى مجتمع اشتراكى . . تقف الدولة لتتحمل مسئولية الجميع . . تسيطر على الموارد . . وتخطط من أجل الوفاء بالاحتياجات .

وتصبح الدولة وهى تسيطر على موارد الإنتاج والتنمية . مسئولة عن تهيئة كل ما يحتاج إليه الناس .

ويجد صاحب الذرية نفسه . . وقد تولت الدولة عنه مسئولية ذريته وتوفير احتياجاتها .

التخطيط لمواجهة الاحتياجات :

ولم يعد على المواطن . . إلا أن ينجب بغير حدود . . ويلقى عبء نسله على الله وعلى الدولة . . والمفروض أن أبسط بديهيات تحمل مسئولية تهيئة احتياجات مجموع من الناس . . أن يحدد عدد هؤلاء الناس حتى يمكن تهيئة المطلوب لهم من أى شيء .

ولكن فى مجتمعنا الاشتراكى أصبح على الدولة أن تهيئ احتياجات كل الناس ودون أن تتوفر لها السيطرة على كمية هؤلاء الناس المطلوب تدبير احتياجاتهم .

فعلى الفرد أن يلد بغير حد وعلى الدولة أن تدبر . . فى حدود ما لديها من إمكانات غير قادرة على مواجهة هذا النسل غير المحدود .

ومن هنا يبدأ حل المشكلة .

إن التخطيط فى مجتمعنا الاشتراكى يجب أن يكون شاملاً . . فالذى يخطط لتدبير احتياجات مجموعة من البشر يجب أن يحدد عدد هذه المجموعة . وتصبح مسئوليته منذ البداية محددة بهذا العدد . وعندما يعلن المجتمع الاشتراكى أنه مسئول عن توفير الغذاء والكساء والخدمات الصحية والسكن ، وأن يهيئ له التعليم وأن يؤمنه على يومه وغده وأولاده من بعده ، عندما يخطط المجتمع الاشتراكى لتوفير كل

هذا . . لا يمكن أن يكون لعدد غير محدود ولا يمكن أن تطلق حرية الفرد فيه لأن يقذف إلى المجتمع بأى عدد من الأولاد الذين يسأل الدولة عن تأمينهم وتوفير كل احتياجاتهم .

التزام الدولة نحو المواطن :

ويتحتم على الدولة أن تحدد فى تخطيطها أنها لا تستطيع أن توفر بإمكاناتها الموجودة لأكثر من عدد محدد ، يكون نصيب إنجاب الفرد فيه لا يزيد على ثلاثة أولاد . . أو أربعة مثلاً .

وإذا كانت الدولة لا تملك أن تحدد نسل المواطن فليس أقل من أن تحدد العدد الذى تستطيع أن تهيئ له هذا القدر من الخدمات .

وإذا كانت مسئولية الدولة أن توفر التعليم المجانى لأبناء كل فرد فهى لا يمكن أن تكون مسئولة عن تعليم عشرة أبناء لكل فرد . . لإن إمكاناتها لا يمكن أن تتحمل مسئولية أكثر من ثلاثة أو أربعة أولاد .

ويصبح التزام الدولة أمام الفرد فى كل ما يحتم عليها المجتمع الاشتراكى تهيئته من احتياجات مقتصراً على أربعة أبناء على الأكثر .

ويصبح واضحاً أمام كل مواطن أن مجتمعه الاشتراكى لا تسمح موارده – التى يساهم هو فى إيجادها – بتوفير الخدمات والاحتياجات لأكثر من هؤلاء الأربعة .

ويتحتم عليه أن يتحمل مسئولية كل ما يدفع به إلى المجتمع أكثر من هذا العدد – وبهذا يصبح النسل الزائد عبئاً حقيقيًّا على صاحبه . عليه إما أن يوقفه أو يوجهه إلى ناحية من نواحى العمل المنتج الذى لا يثقل كاهل الدولة . . ويسهم فى زيادة الإنتاج .

أسلوب التكاثر بغير حدود

ومن هنا يبدأ تفكير المواطن فى أسلوب تكاثره . . هل يطلقه بغير حدود وبغير إحساس بأنه مسئول عنه ، وبأنه سيصبح مشكلة حقيقية تسبب له ضرراً مباشراً ، وبالتالى يبحث عن كيفية الامتناع عنه ؟

فى يقينى أن مجرد اتخاذ مثل هذا القرار من الدولة . . سيضع كل مواطن أمام ذريته موضع المسئول . . ويزيل عنه إحساس اللا مبالاة . . عندما يبدأ المعاناة الحقيقية من زيادة النسل . . وعندما يشعر أن المجتمع لن يهيئ الخدمة إلا لعدد محدود من الأولاد .

وبناء على هذا العدد المحدود من النسل . . يجب أن نخطط لحل الوجه الآخر من المشكلة . . وهو زيادة الإنتاج . . الذى يمكن من زيادة الدخل . . وبالتالى من رفع مستوى المعيشة للمواطن . الذى يجعله أحرص على المحافظة عليه بمراعاة عدم الزيادة فى النسل .

إن هذا الحل يمكن أن يكون خطوة تجريبية فى وقف الزيادة المطردة فى الناس قبل أن تلجأ الدولة إلى الحلول الحاسمة فى وقف هذه الزيادة ، وفى اتخاذ الإجراءات الصارمة لوقف قدرة أحد طرفى الأسرة على الإنجاب .

وإذا كانت ثروتنا القومية هى البشر فإننا فى هذه المرحلة فى أشد الحاجة إلى نوعية البشر وليس كميته ، وإلى تنمية هذه الثروة من ناحية الكيف وليس الكم ، وإلى رعاية قدرتها على العطاء والإنتاج ، وأن تهيأ لها كافة الفرص للتطور حتى تعطينا أفضل ما تملك .

٣ - ملامح الإنسان المصرى

وضع الرئيس أنور السادات خطوطاً رئيسية لبناء الدولة الحديثة على دعامتين أساسيتين هما : العلم والإيمان ، كما حدد المدخل إلى بناء المجتمع الحديث فى الدستور الدائم المستمد من واقعنا ومن تراثنا ومن تقاليدنا الراسخة عبر آلاف السنين ، وهى عناصر تركت بصماتها على معالم شعب مصر ، وشكلته بصورته المتميزة .

والمواطن المصرى يتميز بالبساطة والإيمان بالله إلى أقصى حد . . وهو حتى مع كل شطحاته ونزواته وغروره وجبروته الإنسانى يتضاءل فى النهاية أمام الله . . ويهرع إلى رحمته . . ويستند إلى قدرته . . ولهذا يصعب شده إلى مجتمع لا يرتكز أساساً على الإيمان بالله . . وبرسله . . وبكل المقدسات الدينية .

ويتميز المواطن المصرى كذلك - برغم الطموح البشرى الطبيعى - بقدر كبير من القناعة . . والإحساس بالرضا بأقل القليل . . وهو يغنى بالقصعة على سقالة البناء ويرقص وهو طفل على أبسط دقات الطبول . . ويريحه ويسعده أنفاس من الشيشة فى جلسة على مقهى عقب يومه الطويل الشاق . . وهو من أجل هذا طويل النفس فى الصبر . واحتمال أقسى أنواع المشقة .

المعالم البارزة فى المواطن المصرى :

والمواطن المصرى يتميز بالذكاء والقدرة على التقاط المهارة الحرفية . .

فالفلاح المصرى البسيط يمارس مهنته بمنتهى القدرة والفهم وهو أستاذ فى أرضه ووسط زرعه ، والبناء المصرى . والمبيض المصرى والمبلط والسباك والكهربائى والميكانيكى والنجار والحداد (أسطوات) بمعنى الكلمة . . ولعل كلمة أسطى تعادل فى نظرى أستاذاً عملياً . والمهنى المصرى يعادل أكفأ المهنيين فى دول العالم ، من علماء وأطباء ومهندسين ومعلمين وقانونيين واقتصاديين ومن كل أنواع المهن .

المواطن المصرى قادر على كل عمل . . قادر على استيعاب تطور أساليبه . . قادر على أن يمد عملية بناء المجتمع الجديد بقدرة بشرية خارقة . . ولعل عملية بناء السد العالى – ولا أقصد العملية كمجرد بناء حجرى . . بل بناء إحدى دعائم المجتمع الجديد - هى أكبر دليل على قدرة المصرى وذكائه ومهارته الحرفية .

ومن معالم المواطن المصرى الترابط والتساند . . فهو على كل ما يمكن أن ينشأ بينه وبين زميله من غيرة أو خلاف أو بغضاء تحس به فى الملمات عوناً ونصيراً . . فهو يشكل جزءاً من مجتمع متعاون مترابط بطبيعة خلق أفراده ، ولقد ساق الرئيس السادات الأدلة على ذلك عندما وصف خلق القرية فى مشاركتها لبعضها بعضاً فى المحن والأحزان وفى تعاونها فى العمل بالمحراث والأبناء .

عيوب . . أولها عدم الانضباط

ومع كل ذلك فهناك عيوب فى معالم المواطن المصرى ، يجب أن نضعها موضع الاعتبار ونحن نبنى مجتمعنا الجديد ، حتى لا تكون سبباً فى عرقلة البناء ، أو سبب ارتداد أو نكسة .

أول هذه العيوب هو « عدم الانضباط » أو « افتقاد الضبط والربط » وهو ما كنا

نسميه فى العسكرية (البوظان) . . وهو الاستخفاف باللوائح والقواعد والأصول والقوانين ، وإهمال تطبيقها بما يضر فى النهاية بالمجتمع ، ويصل إلى حد تخريبه وتدميره ، ومن أجل هذا يجب – ونحن نبنى مجتمعنا الجديد – أن نضمن الانضباط . . وإلا انهار كل ما نحاول أن نبنى .

ولقد كتبت مرة مقالاً عن هذا العيب ، وطالبت بالحزم فى تطبيق القوانين ، واحترام القواعد المنظمة للمجتمع ، وضربت أمثلة كثيرة عن الاستهتار والإهمال اللذين يمارسهما المواطن المصرى ، وعن التراخى فى تطبيق القوانين ، بحيث ينتج عن ذلك نوع من الفوضى تشل تقدم المجتمع وتعجل بانهياره .

وأذكر أن أحد الزملاء المدرسين فى الكويت قد لقينى وأنا أشارك فى ندوة عن فلسطين فى الكويت وأخبرنى أنه وزملاءه انزعجوا من المقال الذى كتبته أطالب فيه بمجتمع الضبط والربط ، لأنهم اعتقدوا أنى أطالب فيه بعودة المجتمع البوليسى .

وأذكر أنى رددت عليه فى دهشة : أطالب بعودة المجتمع البوليسى ! وهل انتهى المجتمع البوليسى حتى أطالب بعودته ؟

ونظر إلىّ فى دهشة فأردفت قائلاً : إنى طلبت أن توضع قيود الضبط والربط على المواطنين من أجل إصلاح المجتمع . . وليس من أجل حماية السلطة .

قوانين تضمن بناء المجتمع

وعندما أطالب الآن بتحقيق مجتمع الضبط والربط من أجل القضاء على روح الإهمال الموجودة لدينا أطالب بشىء يختلف تماماً عن المجتمع البوليسى الذى ظن الزميل أنى أطالب به فى مقالى السابق .

فالمجتمع البوليسى يفرض القيد على المواطنين لكى يحمى السلطة ، فهو يراقبهم ويعاقبهم لأنهم ضد السلطة . . وهو يمارس الحزم والشدة من أجل وقاية السلطة أو مراكز القوى بها . . ولكن الذى أطلبه هو أن تفرض القوانين الضامنة لبناء المجتمع

وحمايته بوساطة السلطات الشعبية الممثلة للشعب والمعبرة عنه ، وتمارس السلطة التنفيذية تطبيقها بحزم من أجل ضمان أداء الفرد لدوره فى حدود تلك القوانين وحماية المجتمع من كل أنواع الخرق لها والاستهانة بها .

وإذا كنا نشرع لنبنى المجتمع الجديد فيجب أن نضمن صيانة الصالح فى المجتمع الموجود . . حتى نحميه من الانهيار . . بحيث نضطر إلى أن نبدأ من فراغ .

والبلد كله فى شتى مرافقه يسير إلى نوع من البلى يكاد يصل به إلى حد الانهيار فى الطرقات ، وفى الأبنية ، وفى دور السينما ، وفى المرافق العامة . إن علينا أن ندرك هذه الأشياء الموجودة . . ونحن نستعد لبناء المجتمع يجب أن ننزل إلى الأرض . . إلى الشوارع . . لنرى ماذا أصبح حالنا . . ولنرى إلى أى حد تطابق الآمال الموجودة على الورق الحقائق الموجودة فى الواقع . . إلى أى مدى تتحقق الخطط والمشروعات وعلى أى شكل . وإلى أى مدى يمكن أن تنطبق السخرية التى قيلت عن مشروع المصارف المغطاة «طب ولزومه إيه ما هى مصارفنا كلها مغطاة . . بالحشائش وورد النيل» .

إن بناء مجتمعنا الجديد – أياً كان شكله – لا يمكن أن يتحقق إلا بشعب يعرف الضبط والربط . .

والعمل من أجل بناء المجتمع . . وحمايته . . لا يحتمل نفاق الشعب ، ولا تدليل الجماهير على حساب مصلحتها ، والحكم البوليسى يمكن أن ينافق الجماهير على حساب المجتمع ، وتقدمه ، ورقيه . ويقمعه لحساب حماية السلطة ، ويمكن أن يرشوه بمزايا مؤقتة سريعة ، تثبت ولو إلى حين أقدامه فى الحكم ، وتلهى الشعب عن التقدم الدائم الراسخ الذى يحتاج إلى جهد شاق طويل .

لقد وصف الرئيس أنور السادات مجتمع القرية الذى يمثل ترابنا وواقعنا ، بأنه مجتمع يعرف العيب ولا يفرط فى القيم ، وبأن كل شىء فيه له حدود ، وبأن رب الأسرة الحازم فيه ، يمنح أسرته الاحترام . . تلك هى معالم الشعب المصرى التى

تحدد بناء المجتمع الجديد . . شعب بسيط مؤمن . سهل الرضا ، ذكى ، قادر ، صبور ، مترابط ، متعاون . . يحتاج إلى الضبط والربط . وإلى تبيان حدود حقه وواجبه فى حزم ودقة . .

مؤسسات بعيدة عن مراكز القوى

قال الرئيس السادات : إن مسئوليات الحكم تباشر بوساطة مؤسسات محددة الاختصاص ، واضحة المعالم ، على أن تربط السلطة بالمسئولية .

وأول ما يجب أن يتوفر لهذه السلطات لممارسة مسئولياتها هو تأمينها من نفوذ مراكز القوى . . بالإغراء أو بالبطش . . فالمؤسسات يجب أن تكون حرة فى حدود القانون . على أنه يجب فى نفس الوقت أن تخضع للقانون كما يخضع له الأفراد وألا يكون هناك – كما قال السادات – قرار وإجراء مهما كانت السلطة المصدرة له يعلو على القانون .

ومن هنا تنشأ أهمية المعارضة والمناقشة . . وضرورة ألا يكون هناك سلطة أو شخص فوق المناقشة ، أو يكون هناك عمل أو إجراء غير قابل للمعارضة ، وبذلك تشعر كل سلطة أنها موضع الرقابة والحساب والمناقشة على أن تحمى فى نفس الوقت وبحزم وصرامة من التشهير والحملات العابثة المغرضة ، وعلى أن تحاسب المعارضة نفسها سواء كانت فى المجالس الشعبية أو فى أدوات الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون على أية محاولة خبيثة أو جاهلة بلهاء للتشهير والإساءة إلى السلطة بغير حق أو بغير معلومات كافية للمعارضة أو المناقشة .

تلك هى أسس بناء المجتمع الجديد . مجتمع الرخاء والحرية والكرامة . بالعلم والإيمان على أسس من تراثنا وواقعنا وتقاليدنا عبر آلاف السنين .

ومجتمعنا الجديد الذى يستطيع الشعب المصرى بناءه بقدرته وذكائه وكفاءته وموارده . . لن يكون إلا مصرياً . . عربياً . . مجتمعاً عريقاً ذا معالم أصيلة . . أبقى

من كل حاكم ومن كل سلطان . . وأبقى من كل مراكز القوى . . ومن كل المحاولات الدخيلة عليه وعلى إيمانه بالله ورسله ومقدسات دينه . وهو على طبيعته وصبره وقناعته قادر على لفظ كل دخيل على ترابه وعلى واقعه وعلى تقاليده .

مجتمع . . رخاء وحرية وكرامة . . لا مكان فيه كما قال السادات للعيب أو التسيب الخلقى . . مجتمع يعرف معنى الوفاء والخلق .

إنه لا يخدع . . ولكنه يعطى ظهره للمخادعين . . ويمضى فى عمله وهو صبور . . ذكى قادر مؤمن . . يستطيع أن يحقق المعجزات وينتصر على كل التحديات .

٤ – إعادة توزيع الطاقة البشرية

نتحدث عن الإنسان كجوهر للحياة . . هو الهدف وهو الوسيلة لتحقيق الهدف . فبه ومن أجله تدور عجلة الحياة . . وبقاء الإنسان معلق بالأرض بما فيها وما عليها وما يحيط بها . . فمعادلة الحياة : إنسان وأرض .

ولقد تساءلت فى أول الحديث عن التوازن بينهما . . بين البشر والأرض . هل اختل الميزان وضاقت الأرض بإنسانها – حتى لجأ إلى العلم يستجديه الطعام . . وانطلق إلى الفضاء يبحث فيه عن سبل العيش .

وانتهينا إلى أن الأرض لم تضق بالإنسان . . وأن التوازن بينهما لم يختل بعد ، وأن صحاريها وغاباتها ومستنقعاتها وأوديتها وجبالها وبحورها وجوفها ما زالت قادرة – بإمكانات العلم المستنبطة فعلاً على الوفاء بحاجة أضعاف أضعاف هذا القدر من البشر .

ومع ذلك فإن سوء توزيع الإنسان على الأرض . . وتعطيل جزء كبير من الطاقة البشرية فى العالم واستغلال إمكانات العلم فى التدمير بدل التعمير . . قد كشف أن هناك اختلالاً فى ميزان الأرض والبشر فى بعض مناطق الأرض . . مما حدا إلى حتمية وقف التكاثر البشرى فى هذه المناطق .

كما انتهينا إلى أن مصر هى إحدى مناطق العالم التى بدأ فيها اختلال التوازن بين

الأرض والبشر – فى هذه المرحلة التى نمر بها – مما جعل معدل التكاثر البشرى يفوق معدل الإنتاج الذى تقدمه الأرض لسد الاحتياجات الضرورية للزيادة البشرية من طعام ولباس وسكن وعلاج وتعليم . . إلخ .

ومما زاد مشقة الحياة فى مصر الاضطرار إلى خفض معدل التنمية – مع ازدياد معدل النمو البشرى – بسبب الإنفاق العسكرى الذى اضطررنا معه إلى التخلف فى عمليات الإحلال والتجديد فى المرافق الأساسية والوحدات الإنتاجية والخدمات .

مشاكل رجل الشارع :

ومع رغبتى فى عدم الإسهاب والاستطراد فى الشرح أشعر أن هناك بعض التعبيرات التى لا غنى عنها – للتعبير عن معنى محدد – أصبحت ترن فى السمع – وأعنى سمع الإنسان العادى أو ما نسميه رجل الشارع – بغير أن يكون لها فى ذهنه معنى . . لأنه لا يعرف ولا يهتم إلا بجوهر مشكلته التى يجد نفسه غارقاً فيها . . وهى ببساطة أن مرتبه لا يكفى احتياجاته . . فهو يشترى البيضة بأربعة قروش ، وكيلو اللحم بكذا ، وهو يجد المرتب يذوب بين يديه كقطعة الثلج فى يوم قائظ . . وهو لا يجد مسكناً ولايجد مقعداً فى أوتوبيس أو فى تاكسى . . ولا يجد مسلكاً لعربته فى أى طريق . . والمياه متعذرة والتليفون مقطوع . . والتعليم برغم مجانيته يكلفه من الدروس الخصوصية أكثر من أجر التعليم لو لم يكن مجاناً . ومشاكل تحيط به من كل ناحية ، وهو لا يعرف لماذا ؟ سوى ما يقال له مما لا يفهمه ولا يريد أن يفهمه من معدل التنمية ، والإحلال والتجديد ، والوحدات الإنتاجية ؛ وميزان المدفوعات ، والأرقام التى تقذف إليه لتدلل على سبب مشكلة ما .

هناك إذن فجوة تفاهم بين أصحاب المشاكل . . والقائمين على حلها . . كل يتحدث بلغة ولا يحاول أن يفهم الآخر .

ولقد بات من الضرورى والشعب يحكم نفسه ويختار من يقوده ويحل مشاكله ،

أن يخاطب بأسلوب يفهمه ، وأن يعرف السبب الحقيقى لهذه المشاكل . . ونواجهه بطريق حلها بأسلوب بسيط يفهمه ، حتى يستطيع أن يعرف ويقدر ويحاسب ويشارك فى الحل .

زيادة العدد وقلة الدخل :

فعندما نقول إن معدل التنمية قد انخفض نتيجة الإنفاق العسكرى ، يعنى أن مصانعنا باتت تنتج قدراً أقل . . وأرضنا باتت تنتج قدراً أقل . . وأرضنا باتت تنبت محصولاً أضأل مما خططنا له . . وبالتالى قلت الزيادة فى دخلنا التى كان يمكن أن نحسن بها حالنا لو بقينا على ما نحن عليه . . أو نستمر على حالنا لو زاد عددنا .

أما أن يزيد عددنا ويقل دخلنا . . فمعناه أن حالتنا لابد أن تسوء وتتدهور .

وعندما نقول إننا تخلفنا فى عمليات الإحلال والتجديد . . معناه أننا قد عجزنا عن شراء قطع الغيار اللازمة لآلات المصانع ، لعدم وجود نقود . . لأننا صرفناها على السلاح وهو أمر حتمى للخلاص من النكسة وعبور الهزيمة – فتوقف بعضها . . . وقل إنتاج بعضها الآخر .

وأذكر أنه فى ميزانية الخطة فى أحد الأعوام تقرر خفض اعتمادات جميع الوزارات بسبب الإنفاق العسكرى . وكان نصيب الخفض فى وزارة الصناعة ٢٠٠ مليون جنيه . وفزع وزير الصناعة وقال إن ما هو موجود لا يكاد يكفى لإحلال المصانع بحيث تسير فى إنتاجها ، ولو حدث هذا الخفض فستحدث كارثة كما فى كل مصنع . [وكارثة كما كانت توقف جزء من مصنع سماد شركة كيما فى أسوان مما أدى إلى استيراد أسمدة كيماوية بأضعاف المبالغ التى كانت مطلوبة لإدارة الماكينات] .

كما أذكر أنه حدث بعد النكسة أن وقعت بعض حوادث قطارات السكة الحديد فسأل رئيس الوزراء وزير المواصلات عن سبب تعدد هذه الحوادث فقال له إن الفلنكات الخشبية قد استهلكت لأنه كان من المفروض أن تجدد من أربعين عاماً .

فسأله ولماذا لا تجددها ؟ فرد وزير المواصلات بأنه طلب تجديدها فى ميزانية هذا العام ولكن المبلغ شطب . فسأله عن المبلغ المطلوب فقال : ٢٠٠ مليون ، فرد عليه بضيق : أنت بتعجزنا !

واستمرت الفلنكات على حالها دون تجديد ، لأنه كانت هناك استحالة لتدبير هذا المبلغ .

وعندما شربنا الماء بطينه لم يكن هناك ما يدعو لكيل الاتهامات لبعض المديرين ، لأن النقود التى طلبت للكلور وللإبدال والتجديد لم تكن مستطاعة بسبب الإنفاق العسكرى . . وقد كان فى ذلك الوقت أشد حيوية . .

فترة عجز مع تكاثر البشر

إذن فقد مررنا بفترة عجز قصمت ظهر المرافق الأساسية والوحدات الإنتاجية والخدمات . . ضاعف من عجزها هذه الزيادة البشرية التى تحتاج إلى مرافق جديدة تخدمها ، وتحمل عبئها ، بدلاً من وقوع هذا العبء على تلك المرافق البالية والوحدات الإنتاجية العاجزة .

بلغتنا السهلة . . ولعلها أسهل فهماً من اصطلاحات الاقتصاد ، وبعد هذه الأمثلة التى سقناها يمكن أن ندرك أن المصاعب التى نجتازها نتيجة حتمية للظروف التى مررنا بها . . وما زلنا نمر بها . . بفارق أننا بعبور أكتوبر عبرنا شاطئ اليأس إلى شاطئ الأمل . . .وأننا نفضنا عن كواهلنا مرارة الهزيمة والإحساس بالعجز . . وأننا بتنا نشعر أننا نقدر ، بعد أن ملأ نفوسنا اليقين بأننا لم نعد نقدر .

وبتبسيط المشكلة فى هذه المرحلة بأنها مشكلة تزايد السكان . وتناقص الإنتاج ، وبمحاولة إيجاد حل للنصف الأول من المشكلة . . وبتحديد التكاثر [على الأقل فى هذه المرحلة حتى يزداد معدل الإنتاج وتزداد إمكاناته ، بحيث نصبح فى حاجة إلى مزيد من القوة الشرية] يصبح علينا أن نفكر بأسلوب واقعى مفهوم

للناس . . لأنهم هم أصحاب المشكلة . . وهم القادرون على حلها . . وهم المستفيدون من هذا الحل .

والإنتاج فى مصر . . هو حصيلة أرض وبشر . . وأية محاولة للإنتاج لابد أن تستغل أكبر قدر من الطاقة البشرية فى أوسع رقعة من الأرض [جوفاً وسطحاً وماءً] .

ولا يمكن فى عملية الإنتاج فصل البشر عن الأرض .

والناظر إلى أرض مصر من فوق السحاب يرى فراغاً عريضاً يمر به شريط ضيق من الخضرة . . ويبدو كأن مصر كلها لا تزيد على نشع مجرى النيل .

ولا أظننى أول من طرق موضوع إعادة التوزيع السكانى فى أرض مصر وتعمير مناطق جديدة فى سيناء والشاطئ الشمالى وشاطئ البحر الأحمر والوادى الجديد وحول بحيرة ناصر . وأخيراً حول منخفض القطارة الذى يمكن أن يغير معالم مصر .

خريطة جديدة لمصر :

ولقد أكد الرئيس السادات فى تخطيطه لمصر حتى سنة ٢٠٠٠ على ضرورة وضع خريطة جديدة لمصر وأن الشعب المصرى بعد هذه الألوف من السنين وإزاء التزايد السريع فى تعداده ، ومع الحياة الجديدة التى يتطلع إليها لا يمكن أن يظل محصوراً فى حياته فى الدلتا ووادى النيل الضيق ، ولا يمكن أن يظل لا يشغل بسكانه وعمرانه أكثر من ٣ ٪ تقريباً من مساحة بلاده .

وكما قلت إن مشكلة زيادة الإنتاج فى مصر هى مشكلة إنسان وأرض . . . وإذا كانت ملامح الأرض الجديدة التى يمكن أن تضاف إلى الخريطة السكانية لمصر ، والتى يمكن بالتالى أن تضع خريطة جديدة لمصر تبدو على شاطئ البحرين : الأحمر والأبيض ، وأرض سيناء بالقناة وما حولها ، وبخط تعمير جديد مواز للنيل ، يمر بمنخفض القطارة والواحات والوادى الجديد ، وخط بحيرة ناصر فى الجنوب . .

بحيث تقسم مصر بخطوط التغير الجديدة إلى شرائح طولية وعرضية ولا تعود مجرد شريط يبدأ من الدلتا وينتهى إلى أسوان .

ورسم الخريطة الجديدة لمصر . . لكى يكون أمراً واقعيا يحتاج إلى جهد فى الإعداد البشرى . بل إن إعادة الإعداد البشرى قد باتت أمراً حتمياً عاجلاً حتى قبل محاولة إيجاد مناطق سكانية جديدة . . لحل النصف الثانى من المشكلة [مشكلة زيادة معدل التكاثر عن معدل الإنتاج] وليس فقط لإعادة رسم خريطة مصر . وإعادة التوزيع السكانى بها .

والإعداد البشرى من أجل أفضل استعمال للطاقة البشرية ، لاستغلال أكبر رقعة من الأرض لزيادة أكبر قدر مس الإنتاج لاشك أنه يحتاج منذ البداية إلى مال . .

إعداد الإنسان البشرى :

وعدم الحديث عن مشكلة المال لا يعنى إغفالها . . فهى أمر حيوى لابد أن نعمل على تدبيره فى هذه الفترة من العجز . .

على أنه لن يكون مشكلة دائمة ، لأنه سيكون بعد أن تدور عجلة الإنتاج هو الحصيلة الطبيعية للطاقة البشرية فى الأرض ، وفى المصانع ، والمناجم ، وغيرها من مصادر الطاقة .

ويصبح بداية حل مشكلة الإنتاج : هو إعداد الإنسان المصرى . . بحيث لا تراق قطرة من القوى البشرية دون الاستفادة منها . . وبتوفير الرعاية التى تضمن قدرتها على العطاء بأقصى حد .

ويصبح علينا بعد أن نحدد الطاقة البشرية المطلوبة للإنتاج فى شتى مجالاته أن نوفر العدد اللازم من العمال المدربين ومن الفنيين والإداريين المؤهلين فى كل مستوى من مستويات العمل .

ويرتبط بهذا الإعداد البشرى فى نفس الوقت تهيئة الخدمة اللازمة بتوفير الغذاء

والكساء والخدمات الصحية والسكن . . إلخ بحيث تهيأ له من ظروف الحياة ما يجعله أقدر على العطاء والعمل . .

إنها بلا شك حلقة مترابطة متلاحمة . لابد من إحداها لكى تتوفر الأخرى . . فهى سلسلة من الحقوق والواجبات لا غنى لإحداها عن الأخرى .

ولكى نبدأ بالطرف الأول من الحلقة – حلقة إعداد القوى البشرية فى مصر – الإعداد الواجب لأداء الإنتاج المطلوب يتحتم علينا أن نضع خريطة لهذا الإنتاج . ثم نحدد نوع الإعداد . ويصبح علينا أن نطور كل أجهزة التعليم فى مصر لكى تخرج لنا العدد المطلوب من المهنيين سواء من النجارين أو البنائين حتى الأطباء والمهندسين . ويصبح التعليم المهنى قادراً على سد احتياجات الإنتاج ومدها بكل المهارات والخبرات ، وليس وسيلة لكسب مستوى اجتماعى . . بحيث لا تحول القوى البشرية العاملة إلى قوى عاطلة فوق مكاتب لا تعرف حتى مبرر وجودها على هذه المكاتب .

٥ – إعداد واقعى للقوى البشرية

ما هى الوسيلة الفعالة للإعداد الحقيقى للقوى البشرية فى مصر لكى تصبح أداة إيجابية مثمرة فى زيادة الإنتاج ؟

إن القدرة الإنتاجية للإنسان هى حصيلة التركيب الطبيعى له مضافاً إليها طريقة إعداده فى شتى مجالات الحياة وعلى مختلف مراحل العمر المتتالية .

والتركيب الطبيعى للإنسان المصرى – بغير تحيز وطنى – يبعث على الثقة فى قدرته . وبرغم أن الصفات المشتركة من مزايا وعيوب فى البشر جميعاً تجعل تمييز جنس أو شعب بصفات محددة أمراً قابلاً للمناقشة . إلا أن هناك سمات للشعوب . . يمكن أن تبرزها تجارب التاريخ المتتالية لتصبح حقائق واضحة مقترنة بهذه الشعوب .

ومن التجاوز المخل محاولة وصف الإنسان المصرى وتحليل تركيبه فى فقرة من كتاب . . ولا سيما أن الهدف من الكتاب ليس الجزء الأول من معادلة الإنسان المصرى – وهى التركيب والتكوين – بل هو الإعداد . لأن تركيبه لابد أن يؤخذ قضية مسلماً بها ، وأن يتناوله الإعداد على علته . فهو تراث آلاف السنين ، وكل مانملكه فى جيلنا هذا – وهو أكبر مسئولية نحملها فى أعناقنا تجاه الأجيال القادمة – هو تناول التركيب الموجود بأفضل إعداد . بحيث يعطى خير ما لديه فى حاضرنا

وبحيث يتطور إلى الأفضل فى مستقبلنا .

وكما قلت إن تركيبة الإنسان المصرى فى مجموعها مطمئنة على قدرته . . وبصرف النظر عن السمات البشرية المشتركة فى كل الشعوب [كالحب والتعاطف والرحمة والتسامح إلى آخر صفات الإنسان الخيرة . والحقد والكراهية والأنانية والحسد إلى آخر صفات الإنسان الشريرة] فإن الإنسان المصرى فى مجموعه وعلى مدى تاريخه العريق يمكن أن نؤكد تميزه ببعض السمات الواضحة المحددة ، وهى : الصبر ، وقوة التحمل ، وسرعة الفهم ، والقدرة على التقاط المهارة المهنية .

مجتمع من العاملين الأكفاء :

وبمثل هذا الحكم السريع الموجز على التكوين المطمئن للإنسان المصرى . وبغير إضاعة الوقت فى ضرب الأمثلة للتدليل على صحة الحكم ننتقل إلى نصف المعادلة الآخر وهو الإعداد .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الإنسان المصرى الآن وفى هذه المرحلة أحسسنا أن كل نياتنا الطيبة فى حسن إعداد الإنسان المصرى فى أوسع رقعة من المجتمع وعلى أفضل مستوى من الإعداد لا يمكن أن يكون هو الشكل الأمثل الذى هدفنا إلى تحقيقه . فقد كان هدفنا من كل قواعد وخطط الإعداد التى وضعناها هو ضمان توسيع رقعة الإعداد ، مع رفع كفاءة الإنسان المصرى من ناحية القدرة الإنتاجية ، بحيث ننتهى إلى مجتمع من العاملين الأكفاء فى شتى النواحى المهنية والفنية والإدارية والقيادية . . ولم نبخل على خططنا التعليمية – بقدر ما تسمح به إمكاناتنا – بمال من أجل إعداد الإنسان المصرى . . . مع إتاحة فرصة الإعداد لكل إنسان حسب كفاءته وليس حسب قدرته المالية .

هذا ما قصدنا إليه . . وما خططنا له . . وما وضعنا الإمكانات من أجله ، وكان المفروض أن ننتهى بعد هذا كله إلى صورة محكمة منتظمة للمجتمع المصرى

من حيث إعداد الإنسان المصرى ليتوفر لنا العدد اللازم من العمال المؤهلين والفنيين والإداريين فى كل مجال وعلى كل مستوى .

ولست أظن أن هذه هى صورة مجتمعنا – من حيث القدرة الإنتاجية . . بل لقد أوصلنا المجتمع من حيث لا نقصد إلى صورة من الترهل البشرى الذى تزداد فيه المناطق المستغلة المستهلكة التى تعرقل سير المجتمع . وأضحى الاستمرار فى تطبيق القواعد الموضوعة إمعاناً فى زيادة الجزء العاجز من المجتمع .

المتطلبات السريعة للإنسان :

ومن هنا يستحق الأمر وقفة من أجل عمل جذرى حاسم . ننظر فيه إلى الفارق بين ما قصدنا أن نحققه وما تحقق فعلاً .

ولعل هذه الظاهرة – ظاهرة الخلاف البين – بين ما نخطط من أجله وما نضع القواعد والقوانين ونصرف المال لتحقيقه . وبين ما يتحقق فعلاً . . إن الفارق فى بعض الحالات ضخم إلى حد أنه قد يصل أحياناً إلى عكس ما قصدنا إليه .

والسبب فى معظم الحالات هو الرضوخ لمتطلبات الإنسان السريعة ، واللهفة إلى منح الحق ، حتى قبل أن تؤهل صاحبه لأداء الواجب . . الذى بغيره لا يمكن أن يتوفر لنا ماتهيىء به هذا الحق .

وفى حالة الإعداد الإنتاجى للإنسان المصرى : بدأنا المرحلة بالتعليم الإلزامى من أجل محو الأمية . وفتحنا مجال التعليم المجانى حتى آخر مراحله مع توزيع الإنسان على شتى مجالات التعليم حسب كفاءته التى حددناها بالمجموع . ثم تحقيق فرصة العمل بعد إنهاء تعليمه .

كل هذا قد روعى فيه حق الإنسان المصرى . فى التعليم والعمل بعدالة تحددها كفاءته [حسب مجموع الدرجات] التى ليس لنا بديل سواها .

والنتيجة :

الأمية . . لم يقض عليها ولم تقل نسبتها . . بل زادت ولعل إصرارنا بعناد على القضاء على الأمية . . أو على محوها . . هو السبب الأكبر لبقائها .

إن محو الأمية ينقسم إلى قسمين . وقف الأمية من منبعها . . أو محوها فى مجراها .

محو الأمية من المنبع :

ولقد أعطينا وما زلنا نعطى الاهتمام الأكبر. لمحاولة القضاء على الأمية فى مجراها ، وهى محاولة تستنزف طاقتنا وأموالنا من غير جدوى . . وحلها – إذا وجهنا كل جهدنا إلى وقف الأمية من منبعها – موكول بالزمن .

فلو أننا منذ عام ٥٢ أى من ٢٥ عاماً انصرفنا بحزم إلى تعليم كل مولود . ونفذنا خطة التعليم الإلزامى بحيث لا يتسرب منه مواطن ، وبحيث يفرض على الطفل فى القرية فى الوقت الملائم له حتى لا يتعارض مع إمكان تشغيله لو أن أباه أراد ذلك ، بل نقرن التعليم الإلزامى بنوع من التعليم الحرفى الملائم المفيد . وفرضنا عقوبة صارمة على المتسربين بحيث لا نجد فى نهاية كل عام ميزانية التعليم الإلزامى – كما كان يحدث – باقية على ما هى عليه ، ولم نشغل أنفسنا بتعليم الكبير الذى لا يعنيه . ولا يفيدنا محو أميته والذى تغنيه الإذاعة عن القراءة بمده بالضرورى مما يصله بالحياة العامة . والذى سينهى مشكلة أميته بل وجوده : الموت الحتمى المقدر على كل بشر .

لو أننا فعلنا هذا منذ ٢٥ عاماً لضمنا محو أمية مواليد ٢٥ عاماً ، ولتخلصنا من أمية موتى ٢٥ عاماً . ولوصلنا بغير جدال إلى نتيجة خير مما نحن عليه ، والتى أوصلتنا إلى مزيد من الأمية بزيادة تكاثر مزيد من الأميين .

فإذا انتقلنا إلى التعليم بمختلف مراحله . وجدنا أنفسنا ملتزمين بقواعد وبقيود وتخطيط لتحقيق نتائج أبعد ما تكون عن النتائج التى هدفنا إليها .

التعليم المهنى :

والسبب كما سبق القول هو الإصرار على منح حقوق للإنسان المصرى فوق إمكاناتنا وغير محققة لنتائج لابد منها لتهيئة الإمكانات لمنح هذه الحقوق .

ونجد أنفسنا نسير على الرغم منا – ولاضطرارنا إزاء منح حق التزمنا به – فى طريق بات السير فيه كأنه قدر محتوم . . ونحاول أن نبذل جهدنا فى تغير خط سيرنا . . إزاء فزعنا من النتيجة التى وصلنا إليها . . دون جدوى إلا فى تغيرات جانبية بزيادة إمكانات التعليم المهنى زيادة قد تعوضنا عن بعض القوى العاملة المفقودة .

وفى الوقت الذى خططنا فيه لتعليم مجانى . . نجد أنفسنا ببساطة قد انتهينا – بدون أن ندرى – إلى تعليم تزداد أعباؤه عن التعليم المجانى . وتصبح الدروس الخصوصية الحتمية تستنزف من المواطن العادى ذى الدخل المحدود أضعاف ما كانت تستنزفه نفقات التعليم .

ومع ذلك فلست أظن هذا الشكل من مصروفات التعليم يشكل فى النهاية مشكلة خطيرة . . فلقد تحولت مصروفات التعليم الإجبارية إلى مصروفات اختيارية يدفعها المواطن بإرادته ، ورغبة منه فى مواصلة ابنه المرور فى مضيق الامتحانات . . والتى قد يحصل خلالها – وعن غير قصد – على بعض العلم . ولكن الغرض الحقيقى هو الوصول فى نهاية المطاف التعليمى إلى شهادة جامعية تضعه فى طبقة معينة ، وتضمن له مرتباً معيناً ، بصرف النظر عن وجود العمل الذى يستطيع المواطن أن يزيد به من إنتاج المجتمع . الذى بات عليه أن يتحمل أعباء معيشة المواطن ، وبصرف النظر عن القيمة الحقيقية لهذه الطبقة التى وصل إليها المواطن أو القيمة الحقيقية للمرتب الذى تهيئه له الوظيفة .

فالصورة إذن هى تدفق كل المواطنين . . إلى طريق تعليم عاجز بإمكاناته عن توفير القدرة الحقيقية للإنتاج . . عاجز فى نهايته عن توفير العمل الحقيقى للإنتاج . .

عاجز بضآلة مرتب الوظيفة التى يمنحها إياه فى نهاية المطاف . عن توفير ما تتطلبه حياته من خدمات .

الصور عجيبة ، يزداد فيها مع الزمن ترهل مجتمعنا ، مجتمع أكرش يثقله كرش منتفخ يبتلع أكثر مما يعطى . . وأطراف ضعيفة عاجزة عن العمل أو التقدم .

ثلاث شرائح للعمل :

وعندما يحاول المرء أن يقسم المجتمع . . . من ناحية العمل يجد أنه ينقسم فى جملته إلى ثلاث شرائح :

الأولى : صاحبة الإنتاج المباشر التى تعطى إنتاجاً للاستهلاك المباشر أو التصدير كالفلاح أو عامل المنجم .

الثانية : صاحبة الإنتاج غير المباشر والتى تحول الإنتاج بالتصنيع إلى عنصر استهلاك أو تصدير ، ككل عمال مصانع الاستهلاك من نسيج إلى شتى احتياجات الحياة . .

الثالثة : شريحة تهيئ الخدمات المختلفة للشرائح الثلاث كالمهنيين ، وعمال الخدمات ، والمتاجر ، وموظفى الحكومة فى المجالات المختلفة .

والحدود بين الشرائح غير قاطعة ولكن كتل الشرائح موجودة وواضحة ومتوازنة ويجب أن تتوزع بحيث لا تتكدس شريحة فى مجال من المجالات الثلاثة أكثر مما يحتاج إليه المجال .

ولكن فى مجتمعنا الحالى . . وبأسلوب إعداد الإنسان الذى اتبعناه . وبعدم اتباعنا لأحد الطريقين الطبيعيين لتوزيع العمالة ، وهى إما الطريقة الحرة فى اجتذاب المجالات المختلفة للقدر الذى تحتاج إليه من القوى العاملة وهى التى تتبع فى النظم غير الاشتراكية ، أو بتحديد مجال العمل لكل فرد حسب قدرته وحسب احتياج العمل . والذى تتبعه الدول الاشتراكية ، بتخطيط محكم . توزع فيه القوى العاملة

على مجالات العمل المختلفة .

لم نأخذ بأى الطريقتين ، بل أطلقنا التعليم لكل مواطن – حسب كفاية تقديرية – وضمنا له العمل . دون أن نربط بينه وبين احتياجات العمل المطلوبة .

شريحة رابعة مخدومة :

والنتيجة ليس فقط اضطراب توزيع القوى العاملة نتيجة عدم الانضباط فى الإعداد ، وبالتالى عدم التوازن بين القوى العاملة التى أعدت لكل مجال ، بل هى تكدس القوى العاملة فى شريحة الخدمات . وزيادتها إلى الحد الذى خلقت فى مجتمعنا – ولعل ذلك لأول مرة فى تاريخ المجتمعات – شريحة رابعة . هى الشريحة التى يمكن أن نسميها مخدومة . . أى لا تنتج ولا تخدم بل تستحق الخدمة بحكم التزام الدولة نحوها .

والشريحة الرابعة المخدومة فى ازدياد مستمر . . وهى طبقة تتسم بأنها تمنح وظيفة بلا عمل وبلا قدرة على أداء أى عمل .

ولقد سنحت لى فرصة مزاملة إخوة من هذه الشريحة – المظلومة الظالمة – والتى بالرغم منها وضعت فى هذا الموضع غير المعقول ، والذى يمكن أن يطلق عليه بطالة مقنعة ، والذى يمكن أن توضع ميزانية وظائفها فى باب الضمان الاجتماعى .

والشريحة الرابعة موجودة على أوسع نطاق فى شتى دواوين الحكومة والقطاع العام . . وهى تحمل ميزانية القطاع العام قدراً من زيادة التكلفة فى إنتاجه الذى يتحتم على المستهلك تحملها . وجزء من هذه الشريحة يقبض مرتبه دون أن يذهب إلى جهة عمله ، وجزء يحضر ولا يجد مكاناً ، وجزء آخر يجد مكاناً ولا يجد عملاً ، فيعمل أى شىء لا علاقة له بالعمل . . والجزء الأخير قد يكلف بعمل فلا يعرف كيف يعمله .

تلك الصورة الواقعية . . التى شكلها أسلوبنا فى الإعداد الإنتاجى للإنسان المصرى .

العمالة الزائدة والعلاقات الإنسانية :

ولست أنكر أن السلطة التنفيذية فى شتى المراحل قد حاولت مواجهة هذا الترهل الوظيفى بتحويل مجرى التعليم ، كما حاولت من جانب آخر الخلاص من هذا الترهل الذى أطلق عليه اسم العمالة الزائدة .

وأضحى تعبير العمالة الزائدة من أشهر التعبيرات فى المستويات الحكومية ومن أبرزها فى مجال الاعتذار عن قصور الجهاز الحكومى أو خسارة القطاع العام .

وبذلت محاولات شتى للخلاص من العمالة الزائدة ، وكلها فشلت عندما جابهت العلاقات الإنسانية ، والضغوط الشخصية .

حاولتها وأنا فى موقع السلطة ، وأنا أسمع شكوى من كل مواقع العمل من فرط تكدس العمالة الزائدة ، وعندما حاولنا حسم الموقف وطلب تحديد أسماء العمالة الزائدة . فوجئت بخطابات مكتوبة بأنه ليس فى أى جهة عمالة زائدة . حتى أولئك الذين لا يحضرون إلا لقبض مرتباتهم .

والسبب أنه عندما يحين الحسم فى أمر يحتاج الحسم فيه إلى نوع من البتر تتدخل المشاعر الإنسانية . . وتتفتت المصلحة العامة إلى شظايا من المصالح الخاصة تصبح المحافظة عليها أهم وأخطر من المحافظة على كتلة المصلحة العامة .

لا عمالة جديدة لمدة خمس سنوات :

وأعتقد أن خير ما يمكن أن تحسم به مشكلة العمالة الزائدة أو الترهل المتزايد فى جسد الحكومة والقطاع العام – بعد العجز التام عن الخلاص من هذا الترهل بنقل العمالة الزائدة إلى مواقع للعمل تحتاج إلى هذه العمالة بعد تأهيلها – أقول إن خير طريقة هى أن نكف عن تعيين أى عمالة جديدة بالحكومة أو القطاع العام على الأقل لمدة خمس سنوات ، يمكن خلالها استيعاب الزيادة الموجودة فى مواقع العمل

الجديدة بعد تأهيلها تأهيلاً حقيقيًا ، بصرف النظر عن دراستها الجامعية . على أن توجه القوى العاملة الجديدة إلى مواقع عمل جديدة فى مناطق التعمير الجديدة . أو مواصلة تأهيلها بالدراسة العملية حتى توجد لها مواقع عمل يمكن أن تنتج فيها .

ولعل أكبر عذر لعدم القدرة على التخلص من العمالة الزائدة هو إحساس رؤساء العمل أنه من غير المعقول الخلاص من عاملين زائدين موجودين فى العمل فعلاً . فى الوقت الذى تضاف إليهم عمالة زائدة جديدة من الخريجين الجدد بوساطة وزارة القوى العاملة ، بحيث يشعرون أن اتجاه الخلاص من العمالة الزائدة بوساطة الدولة لا يمكن أن يكون اتجاهاً جادًّا .

جهاز يخدم نفسه :

ولو حاول إنسان أن يحلل جهازنا الحكومى لا تضح أن الجزء الأكبر فيه لا يخدم المجتمع ، بل يخدم نفسه ، وأن ما يبذل فى شئون العاملين : مرتبات ، وإجازات ، وإعارات ، وتنقلات وترقيات ، وتقارير . . إلخ أكبر مما يبذل فى الخدمة التى أنشئ من أجلها الجهاز ، مما يذكرنا بنكتة الريحانى الشهيرة : الشيء ، وشيء لزوم الشيء ، تحت باب الجهاز الحكومى . . أقله جهاز لخدمة الشعب ، وأكثره جهاز لزوم خدمة الجهاز الذى يخدم الشعب .

ولقد كان الأمر يمكن احتماله فيما مضى . . عندما كانت القوى العاملة الأصلية باقية فى مواقع عملها ، ولا تتسرب إلى أعلى لتصبح قوى عاجزة على المكاتب ، ولكن فى هذه المرحلة وقد حدث اختلال فعلى فى التوازن بين القوى العاملة التى تخدم [بفتح التاء وكسر الدال] والقوى العاطلة التى تخدم [بضم التاء وفتح الدال] وبتنا نسمع عن إعلان فى أحد البلاد العربية يطلب ثلاثة موظفين يحملون (بكالوريوس) ما . . فيتقدم إليه أربعة آلاف مواطن مصرى ، فى الوقت الذى يعلن فيه عن عدد من العمال الفنيين فيتعذر الحصول عليهم .

وأقول إن هذا يحدث فى الخارج . . الذى قد تكون الهجرة إليه سبباً فى نقص العمال المهنيين فى الداخل . . وهكذا فى الوقت الذى يتكدس فيه الإنسان المصرى بغير كفاءة وبغير عمل ، نجد عجزاً فى مجالات العمل الحقيقية .

التقويم بالشهادة . . وليس بالعمل :

والسبب هو الوهم القديم فى تقويم الإنسان بشهادته وليس بعمله الحقيقى . والإصرار على أن نجعل من الموظف العاجز العاطل طبقة أفضل من العامل (الكسيب) القادر .

والسبب أيضاً . قد يرجع إلى فارق ثقافى قد يحصل عليه الموظف نتيجة وجوده سنوات طويلة فى الدراسة ، ولا يحصل عليه العامل صاحب المهنة .

وهنا يجب أن نفرق بين التعليم والثقافة . فيكون تعبير الماء والهواء مقروناً بالثقافة وليس بالتعليم ، لأن التعليم المهنى يجب أن يخطط بحيث يوزع حسب احتياجات المجتمع . وبحيث تتقارب أجور العمل المهنى . فى حين تطلق الثقافة – والتى تحدد قيمة الإنسان فى مجتمعه وتشكل أسلوب قدرته حرة كالماء والهواء .

ولعل الحل الذى يمكن أن يقدم . للوصول إلى الشعار الذى بدأنا نرفعه وهوتقويم العمل لا الشهادة ، والقضاء على الفارق الاجتماعى الذى تفرضه الشهادة هو عملية التزاوج بين العمل والشهادة . بحيث يمكن أن نعطى الفرصة لصاحب الشهادة أن يتعلم مهنة ما ويزاولها ، مع حصوله على شهادته ، إذا لم تتح له الشهادة فرصة عمل حقيقى . وفى الوقت نفسه إتاحة الفرصة لصاحب المهنة على مدى عمره أن يلتحق بمعاهد التعليم للحصول على شهادة ما ، إذا استطاع أن يؤدى الامتحان الذى يؤهل للدخول فى الدراسة المؤهلة لها .

يعنى باختصار ، وكما سبق أن عرضت من قبل تتاح الفرصة بالاختيار لكل خريج جامعى خلال سنة الخدمة الاجتماعية . وبدلاً منها أن يدرب فى أحد المعاهد

المهنية ، بمرتب يعادل مرتب تخرجه ، حتى إذا انتهى التدريب يكون له الخيار فى الالتحاق بالمهنة التى أهله لها المعهد . أو التوزيع بوساطة القوى العاملة فى العمل الشكلى الذى تتيحه له الشهادة الجامعية والذى لا يمنحه أكثر من ٢٥ جنيهاً .

وفى الوقت نفسه لا تحدد مدة الالتحاق بالجامعات . بل تكون هناك فرصة دائمة لكل مواطن للالتحاق بأية كلية حتى ولو بلغ الخمسين بعد أن يؤدى الامتحان الذى يضمن قدرته على الدراسة بالكلية . . وبهذه الطريقة لا يصبح الطريق مغلقاً أمام طبقة مهنية . لكى تصبح فى أى وقت طبقة جامعية [بفرض استمرار وجود الطبقية] ولا يغلق الطريق أمام الموظف للالتحاق بعمل حقيقى يحتاج إليه المجتمع ويدفع له أجراً مجزياً .

لا فارق بين الأسطى والأستاذ :

ومع الوقت لن يكون هناك فارق كبير بين الأسطى والأستاذ ، على أن تتاح الفرصة للبحوث المتخصصة والدراسات العليا للموهوبين والنوابغ ، الذين يستطيعون بمواصلة البحث والدراسة – بوساطة البعوث الخارجية ، أو الخبراء المدعوين – تقديم إضافات جديدة للفكر والثقافة والحضارة الإنسانية .

ذلك هو اجتهاد أعرضه لإعداد القوى البشرية لكى تتحول إلى قوى عاملة حقيقية ، ولكى نعيد توازن القوى العاملة على مختلف شرائح المجتمع ، ونقضى على الشريحة المخدومة ، ونحولها إلى شريحة منتجة أو خادمة .

اجتهاد من أجل إعداد الإنسان المصرى للإنتاج ، بتغيير طريقة تعليمه ، ويبقى بعد ذلك أمر أهم وهو إعداده للإنتاج بتغير سلوكه ، وأسلوب تصرفه فى الحياة .

٦ – السكن حياة . . وليس مجرد مشكلة

الإسكان ليس مجرد مشكلة جماهيرية . . إنما هو حياة الجماهير . . وإذا كنا نعتبر المواصلات والتعليم والنظافة من مشاكل الجماهير الحيوية التى يجب أن تحشد الدولة كل إمكاناتها من أجل حلها ، فإن الإسكان يجب أن يحتل – من قائمة اهتمام الدولة – مكان الأولوية . . إذ أنه يأتى فى حياة الناس بعد الطعام والعلاج . . أو يتساوى معها فى الأهمية ، فهو يشكل أحد الأركان الثلاثة لحياة الإنسان . . كعنصر من العناصر الأولية للوجود

وإذا كان الإسكان يبدو فى المجتمع الرأسمالى مسألة اقتصادية . . تخضع لتوظيف رأس المال . . واستغلاله فى عملية البناء . . وتخضع لقانون العرض والطلب فى تنظيم العلاقة بين الساكن وبين صاحب رأس المال المستغل فى الإسكان فإنه فى المجتمع الاشتراكى الذى توضع موارد البلد فى خدمة الشعب وينعدم فيه إخضاع احتياجات المواطن الأولية لسيطرة رأس المال وتضيق فيه حلقة الاستغلال تصبح عملية الإسكان أولا وآخراً حقاً من حقوق المواطن الأولية . . كالعمل والعلاج والتعليم والتأمين الاجتماعى . وتصبح مسئولية الدولة أن توفر المسكن الملائم للمواطن كما توفر له بقية حاجاته الضرورية . . التى تجعله يمارس الحياة . . قادراً على الإنتاج . . مطمئناً إلى المستقبل . . لا تنغص حياته المتاعب . . ولا يقض مضجعه القلق والخوف .

هذا هو ما يتحتم على الدولة فى المجتمع الاشتراكى أن تقوم به . . ما دامت قد قبلت الاشتراكية كأسلوب للحياة . .

ومشكلة الإسكان فى مجتمعنا . . تنبع من عدة عناصر . . أولها بالطبع . . هو تحول الإسكان فى مجتمعنا الاشتراكى من عملية اقتصادية إلى حق للمواطن على الدولة ، ومن هذا المنطلق يجب تناول المشكلة . . وثانيها وهو السبب البديهى ، هو التضخم السكانى فى مكان لم تتوافر فيه إمكانات استيعاب هذا التضخم ، بالإضافة إلى تطور احتياجات الناس حسب تقدمهم الاجتماعى . . وحسب آمالهم فيما يجب أن يحققه لهم المجتمع المتقدم المتطور . . وبالإضافة أيضا إلى الأثر الطبيعى للزمن بالبلى والانهيار على قدر من المساكن . . تتداعى مع الأيام لتشكل خطراً على حياة الناس . بدلا من أن توفر لهم الحياة فى السكن الملائم .

تلك هى المشكلة فى إطارها العام .

ومن هذه الأسس يجب أن تنبثق الحلول .

من أساس حق المواطن . . وواجب الدولة . . يبرز دور الدولة فى توفير السكن الملائم لكل مواطن بصرف النظر عن رغبة المواطن كمالك فى استثمار بعض ماله فى عملية البناء من أجل توفير السكن أو الرزق لنفسه ولأسرته . . أو لمجرد الربح .

وإذا كانت الدولة قد أخذت على عاتقها القيام بربع ما يحتاج إليه البلد من مساكن وتركت الثلاثة الأرباع للمواطنين الذين يملكون المقدرة على توفير السكن لأنفسهم أو الذين يملكون من المال الفائض ما يفضلون استثماره فى عملية البناء .

مسئولية يزداد عبئها .

إذا كانت الدولة قد أخذت على نفسها القيام بهذا الجزء من الواجب الملقى على عاتقها . . فلا ينفى ذلك أنها مسئولة فى النهاية عن توفير المسكن لكل مواطن . . ولعل هذه المسئولية سيزداد عبئها مع الوقت . . عندما تقل قدرة المواطن على توفير

السكن لنفسه ، وعندما يتناقص مع الأيام قدر المال المتوافر لدى المواطنين الذين يستطيعون استغلاله فى البناء . . وعندما تتناقص أيضاً رغبتهم فى توظيفه فى البناء . . لتزايد القيود الموضوعة على عملية الاستغلال فى البناء بحيث تصبح عملية البناء هى أقل العمليات الاقتصادية توفيراً للربح وأصعبها ممارسة وأعقدها تعاملاً .

والدولة بالنسبة للـ ٧٥٪ التى توكلها إلى المواطنين تتأرجح بين عاملين . . عامل تشجيع استغلال الأموال الخاصة فى البناء . وعامل منع استغلال الملاك للمواطنين . . والعاملان يتناقضان . . فكلما زادت القيود الموضوعة على المالك لمنعه من الاستغلال كان ذلك عاملا لتنفير المواطن من توظيف أمواله فى البناء .

ومن هنا ينبع موقف وزير الإسكان فى إعطاء المستأجر حقه . . مع عدم إرهاب المالك . لأن عملية إرهاب المالك واعتصاره من أجل المستأجر هى أولا وآخرا ذبح الإوزة لأخذ كل ما فى باطنها من بيض . بحيث ينتهى الأمر إلى الإحجام عن توظيف المال الخاص فى البناء . كعملية اقتصادية تحتاج إليها الدولة فى هذه المرحلة . أكثر مما يحتاج إليها المالك نفسه .

وإذا كانت الدولة فى هذه المرحلة لا يمكن أن توفر بنفسها أكثر من ٢٥٪ من المساكن للمواطنين . فمعنى ذلك هو أنها تحتاج من المواطنين أن يوفروا لأنفسهم ولغيرهم ٧٥٪ من المساكن اللازمة للبلد ومن هنا ينبع واجبها فى تشجيع توظيف المال الخاص فى البناء كعملية اقتصادية أفضل من غيرها من عمليات توظيف المال الخاص .

ومن أجل هذا يجب أن نوفر عنصرين حيويين .

الأول : تيسير عملية البناء ذاتها . . لأنه من غير المعقول أن نعتمد على المال الخاص لكى يوفر السكن لـ ٧٥٪ من المواطنين . . (تعتبر الدولة نفسها مسئولة مسئولية كاملة عنها) دون أن نوفر مواد البناء . . ودون أن نيسر عملية البناء . ومن هنا

تتأكد حيوية تخصيص المال اللازم لتوفير المواد الأولية للبناء . وتسهيل إجراءات صرفها . وتبسيط كل متطلبات البناء من تراخيص وأذونات وغيرهما .

تحويل المستأجر إلى مالك .

الثانى : هو عدم قتل الإوزة - ومع التسليم بمنع الاستغلال غير القانونى - فالضرورة تقضى بتوفير الربح الشرعى الذى تسمح به الدولة . . والذى يجب أن يفضل بالطبع أية عملية أخرى من عمليات توظيف المال . حتى لا ينصرف أصحاب المال الخاص إلى توظيف مالهم فى نواح أخرى . . أسهل وأربح . وتحديد العلاقة بوضوح بين المستأجر والمالك ، بحيث لا نفترض ببساطة أن المالك مستغل وأنه يجب أن يؤاخذ على جريمة امتلاكه بيتا ، وعلى ذنب حصوله على مال من المستأجر . وأن يوضع من البداية فى قائمة الظالمين . لمجرد أنه أقدم على توظيف ماله الخاص فى البناء وهو ما تعده الدولة مسألة حيوية وضرورة اجتماعية لحاجتها إلى توفير ثلاثة أرباع المساكن للمواطنين كحق بديهى لهم .

وتأتى بعد ذلك عملية تحويل المواطن العادى من مستأجر إلى مالك . حتى ينتهى مع الزمن الوضع المرحلى للإسكان كعملية استغلال اقتصادى بدلا من أن يكون حقا للمواطن على الدولة أن توفره له كالطعام والعلاج .

ولعل الدولة تبدأ بتحويل كل الـ ٢٥٪ التى توفرها للإسكان . من إيجار إلى تمليك . بتحويل المبلغ الشهرى للإيجار إلى قسط تمليك . وسيكون ذلك أفيد للمبنى ذاته عندما يشعر المستأجر أنه مالك لمسكنه مسئول عن صيانته من أجل حفظه لنفسه ولأولاده وسيضع هذا حداً لإتلاف المبانى الشعبية التى أصبح بعضها آيلاً للسقوط بعد خمس سنوات من بنائها .

وتلى ذلك عملية تشجيع الإسكان التعاونى ببيع أراضى البناء بثمن رمزى وتوفير قروض البناء ثم تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر بوضوح ، وأن يكون البت فى

المشاكل الناشئة بينهما من حق السلطة الإدارية وليس من حق المحكمة بعد أن ثبت أن هناك عشرين ألف قضية إسكان مركونة فى المحاكم .

إن الإسكان حق للمواطن . . ومن واجب الدولة أن تلقى بكل ثقلها من أجل توفير هذا الحق . إما بذاتها . . أو بتشجيع استثمار المال الخاص فى البناء فى الحدود التى يسمح بها القانون .

٧ – مسكن لكل أسرة . . كيف ؟

قال لى فى قناعة ورضا . . ليست لدى مشكلة . . . لقد تخرجت فى كلية الهندسة . وأنا راض بعملى وبمرتبى . . ولا أفكر أبداً فى الهجرة . . ولا ينقصنى سوى أن أكمل نصف دينى وأتزوج .

– ولماذا لا تفعل ؟

– فعلت .

– ومم تشكو إذن ؟

– أريد أن أتزوج عملياً . . لأن ما فعلت لا يعدو أن يكون عقداً على ورق . . أو زواجاً مع وقف التنفيذ .

– ولماذا ؟

– لأنى لا أجد سكناً . .

تزوجت منذ ثلاث سنوات ولا أستطيع أن أنفذ الزواج . . لأنى لا أجد مكانا أكون فيه أسرة . .

ونظرت إليه فى حيرة . . وقبل أن أقول شيئاً سألنى :

– قبل أن أرجوك أن تتوسط لى لإيجاد سكن . . هل هناك فائدة من هذا الرجاء . .

وقلت له فى يأس . .

- لا

قلت له ذلك وأنا أعرف أن الحصول على سكن قد أضحى رابع المستحيلات - بعد الغول والعنقاء والخل الوفى - أو لعله قبلها . . فهذا الجيل لا يهمه الغول أو العنقاء وهو قد يجد الخل الوفى فى بعض الناس فى بعض الظروف . أما أن يجد سكناً بإمكانات الناس العادية . . أى بإيجار معقول فى حدود الدخل الطبيعى للمواطن المصرى أيا كان مستواه ابتداء من العامل العادى . حتى الوزير . . وبدون خلو رجل . . أو مقدم إيجار . . أو عملية تمليك يعجز دخل هذا المواطن عن توفيره . . فهذا شيء انتهينا منه ولم يعد له وجود فى هذا الزمن ، ونوع من السذاجة . . أن نحل المشكلة بمنع خلو الرجل ، أو غيرها من إجراءات الردع التى قد توفر القليل من المساكن التى غامر أصحابها باستثمار ما لديهم من مال فى إنشائها . لعدد محدود جداً من طلاب المساكن بغير خلو أو ما يشابهه من أنواع التحايل الجانبى لاستثمار رأس المال .

ففائدة الردع محدودة فى نطاق هؤلاء الذين توافرت لديهم فعلا القدرة على دفع خلو الرجل . . فتميزوا عن آلاف الذين يحتاجون إلى المساكن دون أن تتوافر لديهم هذه القدرة . . وعندما يحصل القادرون على السكن دون غيرهم لقدرتهم المادية على دفع خلو الرجل . يرد إليهم الخلو . . ويبقى لديهم السكن ويظل آلاف العاجزين عن مجرد التفكير فى دفع خلو الرجل . . بغير سكن .

صراع بين فئتين :

فمسألة خلو الرجل هذه . . لا تعنى أبدا . . آلاف المحتاجين إلى سكن من المواطنين العاديين . . بل هى صراع بين فئة محدودة من المستثمرين الطامعين وبين راغبى السكن القادرين . . وخلو الرجل يتأرجح فى عملية الإسكان بين أحد

الطرفين . . أيهما أشطر . بل وحتى تقدير الأجر بلجان التقدير يتأرجح فى العلو والانخفاض بين المالك والمستأجر . . أيهما أشطر .

وازدياد الردع . . قد يمنع الخلو . . ولكنه أيضا سيمنع هذه القلة من المساكن . . التى لا تزيد على كونها محاولات لاستثمار رأس المال . بالطريقة المصرية التقليدية وهى بناء المساكن .

فإذا تركنا هذه المحاولة الغبية لحل مشكلة الإسكان . وبحثنا عن جذور المشكلة وجدناها تنبع من حقيقة بسيطة . . هى تفوقنا الغريب فى نوع واحد من الإنتاج وهو الإنتاج البشرى .

فإذا حاولنا أن نضع رسما بيانيا لمعدلات الإنتاج فى مصر لوجدنا إنتاج الذرية يتصاعد إلى أعلى كالصاروخ بغير منافس من أى نوع من أنواع الإنتاج الأخرى . . فى الزراعة أو الصناعة . . أو الخدمات .

ولعل العقل كان يحتم أن نناقش هذه الظاهرة قبل أن نناقش أية مشكلة جانبية تنتج عنها . ولكن عندما يراها المرء تستشرى بهذه القوة يكاد يؤمن بأنها قدر محتوم . وبأن علاجها كمسألة منفصلة عن بقية مشاكل المجتمع الناتجة عنها عملية مستحيلة . . وأن علينا أن نسلم بوجودها . . كقوة ذاتية . . أو كما سبق أن سميناها ثروة بشرية وأن ندربها ونطوعها لخدمة المجتمع ككل . . وأن نحولها من سيل هادر مدمر إلى طاقة منتظمة بناءة .

ولعل المشكلة لم تكن لتبدو بمثل هذا التعقيد لو أن قدرتنا المتزايدة فى الإنتاج البشرى . صحبتها قدرات مماثلة فى غيرها من أنواع الإنتاج . . الذى لا يجعل هذه الثروة البشرية – تتحول إلى أرصدة مجمدة غير قابلة للصرف . .

إنتاج بشرى . . وسنوات عجاف :

ومما زادها تعقيداً . . أن ظروف تزايد هذا الإنتاج البشرى قد صحبتها . .

سنوات عجاف استنزفت فيها مواردها . . بحيث لم نعد قادرين على أداء الخدمة أو التنمية الاجتماعية للكمية الموجودة من الطاقة البشرية . . فما بالك بالزيادة التى تتوالى بغير توقف .

ومنذ عشرات السنين كانت مصر تهيئ لسكانها المأوى بما يحتاج إليه من مرافق حسب الاحتياجات الطبقية لسكانها .

وخلال سنوات الثورة بدأت التغيرات الرئيسية التالية :

١ - التطور الاجتماعى الذى اتجه إلى إذابة الفوارق بين الطبقات وبالتالى غير نوعية احتياجات جزء كبير من السكان تطلعا لحياة أفضل .

٢ - الزيادة المستمرة الملحة فى عدد السكان .

٣ - عدم تركيز كل موارد البلد لخدمة القوة البشرية المتزايدة سواء لتنمية قدرتها على الإنتاج أو لإعداد الخدمات اللازمة لها ثم استنزافها بالكامل من أجل الحرب بعد عام النكسة .

تحولت مصر إلى مواطن يتطلع إلى حياة أفضل - فى القرية . . يسعى إلى المدينة . . وفى المدينة . . يسعى إلى مستوى أفضل . . وهو يحاول أن ينتج . . ولكن أكثر ما ينتجه هو الأولاد . . فيصبح أباً لثمانية أولاد . . [تحديد النسل أمر غير وارد . . لأنه لا يعرف فيما بينه وبين نفسه لم . ؟] ويصبح على الدولة . . تهيئة كل ما يلزم للثمانية . . من كل أنواع الاحتياجات . . مأكل وملبس . . ومقعد فى المدرسة . . ثم فى الجامعة . . ثم وظيفة بمرتب . ثم سكن لكل أسرة . . من الجيل الجديد .

ويحاول الجيل المنتج . . أن ينتج . . فى نواح أخرى . . ولكن إنتاجه البشرى . . يتفوق على كل جوانب الإنتاج الأخرى . . ويبتلعها . . ويحاول بكل ما يستطيع أن يضاعف . . الإنتاج والخدمات . . وتبدو المرافق هزيلة . . المؤن تتضاءل أمام الأفراد . . والمواصلات يتكدس فيها الركاب . . والطرق تضيق

بالعربات والمياه تتعثر فى المواسير . . والمجارى تطفح بما فيها . . والمدارس والجامعات تثقلها الأعداد المتزايدة من روادها . . والمساكن تعجز عن إيواء العدد المتزايد من المواطنين ويتجمد كل شيء فى السنوات العجاف . وتبلى المرافق وتتآكل ، لأنها بغير صيانة ولا تجديد والإنتاج البشرى . . يلح فى التزايد . .

سكن فندقى محدود :

ويصبح علينا – أن نحل كل مشاكل هذا النمو البشرى . . وأن نضاعف جهودنا فى الإنتاج والخدمات . . لنفى بحاجات الثروة البشرية أو الرصيد البشرى المجمد . . حتى لا نحوله إلى كارثة . .

ويصبح علينا أن نحل ضمن مشاكله المعقدة . . مشكلة الإسكان . . وأن نوفر له المسكن المعقول . . بالقيمة الإيجارية المعقولة .

والمسكن المعقول سبق أن قدمت له دراسات ووضعت له مشروعات . والظروف التى نمر بها تحتم علينا أن نتجاوز ما نتمنى الحصول عليه إلى ما يمكن أن نحصل عليه . . ونتنازل عما يمكن أن نتباهى به . . لنحصل على ما يمكن أن يهيئ لنا الستر ، وعلى هذا الأساس فإننا يمكن أن نتجه فى المساكن المطلوبة الى نمط السكن الفندقى بحيث لا يزيد السكن للأعزب أو المتزوج حديثا عن حجرة وصالة وحمام ومطبخ وللمتزوج الذى أنجب طفلا وأكثر عن حجرتين .

أما القيمة الإيجارية المعقولة . . فلا يمكن أن تتحقق إلا بأقل تكلفة للوحدة السكنية – المطلوبة .

وتكلفة المبانى هى حصيلة ثمن أرض البناء مضافا إليها تكاليف المبانى من خامات وأيد عاملة . ثم بعد ذلك ربح رأس المال المستثمر فى العملية .

ويمكن أن يبدأ المشروع بتخصيص مساحات من الأراضى الصحراوية المتاخمة للمدينة وتقسيمها وتزويدها بالمرافق اللازمة من طرقات ومياه ومجار وإنارة . وعرضها

بتكلفة المرافق على جمعيات تعاونية أو شركات للإسكان . مع إتاحة تسهيلات القروض بفائدة صغيرة وعلى مدى طويل . مع تحديد شروط البناء على أساس الوحدة السكنية ذات الحجرة أو الحجرتين وتخصيصها للتمليك لأعضاء الجمعيات التعاونية بحيث يستقطع قسط التمليك الشهرى الذى لا يجب أن يتعدى القيمة الإيجارية الشهرية من مرتب الموظف أو العامل شهريا .

وبحيث يكون مجموع القيمة الإيجارية المستحقة للسداد هى التكلفة الحقيقية للسكن مضافاً إليها فائدة القرض بحيث لا توضع على الدولة أعباء إضافية .

وسائل خفض تكلفة المبانى :

ويمكن أن يكون خفض التكلفة ناتجا عن :

١ – تخفيض قيمة أرض البناء إلى حد التكلفة الفعلية للمرافق .

٢ – تخفيض قيمة مواد البناء بإعفائها من كل أنواع الرسوم والجمارك .

٣ – تخفيض تكاليف الأيدى العاملة باستعمال مصانع الأبنية الجاهزة . ولقد قرأنا منذ مدة عن التعاقد على هذه المصانع ولكن لم يعرف بعد متى يمكن أن تبدأ إنتاجها . وهل وصلت آلاتها فعلاً . . وهل بدأ تركيبها . فلا شك أنها ستكون إحدى وسائل حل مشكلة البناء الإسكانى .

٤ – تحديد حجم الوحدة السكنية وهو أول شروط العملية كلها .

ولست أجد أسلوباً لحل هذه المشكلة خيراً من هذا الأسلوب ، بل لا أجد بديلا له . ولعله موجود فعلا فى أذهان المسئولين . ولكن صعوبته تكمن فى توفير الاعتمادات اللازمة لتجهيز الأراضى بالمرافق ، ثم الاعتمادات المطلوبة لتجهيز خامات البناء بل تجهيز خامات البناء نفسها لأنها محدودة ولا تكاد تفى باحتياجات خطة الدولة الأساسية . ثم تجهيز القروض المطلوبة لتمويل العملية . وتجهيز المصانع التى ستشيد المبانى إذا أردنا بناءها بسرعة .

ويبرز هنا سؤال . . إلى أى مدى يمكن أن يشارك رأس المال الخاص فى العملية على أن تعينه الدولة بالقرض المطلوب بالفائدة المخفضة والسداد طويل الأجل وعلى أن يكون التعامل مع الساكن بالإيجار الذى تحدده التكلفة الفعلية مضافا إليها ربح بين ١٠٪ و ١٥٪ . وأعتقد أن الخطوة الأولى التى يجب البدء بها . هى تخطيط المساحات المخصصة للمشروع والتى يمكن أن تكون فى امتداد مدينة نصر أو فى أول طريق مصر إسكندرية .

غزو الصحراء لبناء المساكن :

هذا هو الحل الجاد للمشكلة . . الذى يمكن أن نوفر به عدداً من المساكن لسد حاجة المواطنين .

إن تعمير مدن القناة . . كانت له الأولوية فى عمليات التعمير . ولقد حقق نوعاً من المعجزات . . بإعادة إيواء مليون مواطن . إيواء كاملا بحيث باتت مشاكلهم هى مشاكل السكان العاديين وليست مشكلة مليون مواطن بلا مأوى .

والمطلوب أن يدير وزير الإسكان الدفة ليحقق معجزة أخرى . . فى الصحارى المتاخمة للقاهرة ، لإيواء مليون آخر من الشبان . من العمال والموظفين الذين ينتظرون السكن لكى يبدءوا حياتهم الطبيعية فى مجتمع قوامه الأسرة .

ولعله يعد لهذا . . ولغيره من عمليات التعمير أو الإسكان الكبرى التى نحتاج إليها بعملية ضخمة من توفير خامات البناء وتطويرها . . ومن تجهيز مصانع البناء وتدريب عمال البناء .

تلك هى إحدى مجالات الجهود الضخمة المطلوبة لحل مشاكل الإنسان المصرى . . وتفوقه الخطير فى الإنتاج البشرى ، ولعلنا . . مع حل هذه المشاكل . . يمكن أن نهيئ له المجتمع الذى يحد من تفوقه فى الإنتاج البشرى . . ويجعله يشعر تلقائياً بأن هذا النوع من الإنتاج . . محسوب عليه . . وليس له . . وبأنه يستطيع بإنتاج بشرى أقل أن يحيا حياة أفضل .

٨ – مشكلة التعليم

مشكلة التعليم هى مشكلة المدى الطويل . . مشكلة عمرنا . . وعمر الأجيال القادمة من بعدنا . . وعمر هذا البلد العريق الذى تمتد أصوله فى أعماق التاريخ لتشكل أحد منابع الحضارة فى الماضى ، والذى تتعالى فروعه لتسهم فى إثراء حضارة المستقبل .

ويبذل المفكرون والمسئولون جهوداً من غير ما حد لتهيئة فرص التعليم لتكون متكافئة لأبناء الشعب . . ولتهيئة فرص التشجيع للمتميزين منهم الذين يمكن على أكتافهم أن يقوم بناء الدولة العصرية . . دولة العلم والتكنولوجيا .

ولكن المشكلة ليست سهلة . . مع كل هذا التدفق فى النسل . . ومع قصور الوسائل التى يمكن أن نواجه بها ما تحتاج إليها هذه الزيادة من خدمات . والأسلوب الذى تعالج به مشكلة التعليم ، أسلوب ثورى اشتراكى ، والجهود التى تبذل فى متابعتها جهود ضخمة

ومع ذلك . . وكغيرها من المشاكل النابعة من تفوق زيادة السكان على ما نملكه من وسائل لمواجهتها . . وبرغم كل ما يبذل من جهود إزاءها . . فما زالت مشاكل التعليم تتعدد وتتعقد

ولكن ثمة تناقضاً فى المشكلة . . تناقضاً جذرياً . . أظهرته مراجعة التطبيق المبنى

على الإحصاءات الرسمية . . جعل المشكلة تبدو كأن أولها يناقض آخرها . . أو كأننا نحن الذين نضع بذور المشكلة . . بأيدينا . . ونرعاها . . حتى تنبت لنا فى النهاية من المشاكل مالا نملك لها حلا . .

٢٣٪ يحرمون من التعليم :

من الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم ، يتبين أن التعليم الابتدائى الذى التزمت الدولة بتوفيره لكل طفل يبلغ السادسة من عمره لم يصل عدد الذين قبلهم بالمدارس الحكومية والخاصة إلى أكثر من ٧٠٠ ألف طفل من ٩٠٠ ألف أى بنسبة ٧٧٪ تقريباً .

ومعنى هذا فإن الـ ٢٣٪ الباقين ، والذين يزيد عددهم على ٢٠٠ ألف طفل وطفلة ، يعرضون أو يعرض ذووهم عن هذا الباب المفتوح للتعليم ، ويرفضون أن يلجوا الباب الذى يمكن أن يوصلهم إلى أقصى مراحل التعليم . فهم يرفضون التعليم بكل ما يمكن أن يقدمه إليهم من مزايا ، ويبقى ما يزيد على ألف فصل فى ميزانية الوزارة بأبوابها المفتوحة على مصراعيها ومقاعدها الخالية ، لا تستطيع أن تجذب أحداً من الـ ٢٠٠ ألف طفل وطفلة بكل ما تحمله من قدرة على دفعهم إلى المراحل الأخرى للتعليم ، وبكل ما تحمل من إمكانات لفتح أبواب المستقبل . .

والسبب الطبيعى هو أن آباء هؤلاء الفارين من الفصول الخالية يفضلون لأبنائهم أن يختصروا الطريق – ويأخذوها من قصيرها – وأن يعملوا معهم فى الزراعة أو يلتحقوا بالمصانع

التعليم بالإكراه :

ويصبح على وزارة التربية والتعليم ، بكل ما تملك من إمكانات وسلطات فى المحافظات ، أن تسوق هؤلاء الصغار إلى الفصول وتلح على آبائهم بشتى الطرق لكيلا

تضيع اعتمادات الألف فصل الخالية من ميزانية الوزارة . . ولكى تقلل نسبة الأمية فى جيل هؤلاء الصغار

وينتج عن هذا – كما حدث فى إحدى المحافظات – أن يعقد اجتماع لرجال الشرطة والنيابة والعمد ، لكى يتفق على استعمال أقصى العقوبات فى القانون ضد كل والد يمنع ابنه من الدراسة ، وأن يستخدم حق الحبس فوراً . كما طلب من مكتب العمل توجيه إنذار إلى المصانع والمزارع فى القطاعين العام والخاص بعدم تشغيل الأطفال . ونحن إذن نهدد الآباء الذين يمنعون أولادهم من دخول الباب المفتوح على مصراعيه للتعليم بالسجن ، ونحرمهم فرص العمل .

وبعد ذلك ، وبعد أن نزج بهم فى طريق التعليم بالإكراه . . وبعد أن نمنع عنهم فرص العمل . . لابد لهم أن يواصلوا التعليم . . فليس من المعقول بعد أن دفعنا بهم فى الباب المفتوح على مصراعيه . . ومنعنا عنهم فرص العمل منذ البداية . . وأذقناهم طعم التعليم . . وأريناهم الطريق السحرى الذى يمكن أن ينقلهم من قريتهم ، ليفتح أمامهم آفاقاً جديدة . . وينقلهم إلى طبقة جديدة . . طبقة الجامعيين . . والأساتذة . . والمهندسين والدكاترة . . والموظفين . . لا نفهم بعد أن فعلنا بهم هذا ، أن نشدهم من منتصف الطريق . . لنقول لهم : عودوا إلى الغيط . . أو اذهبوا إلى المصنع . . برغم رغبتهم الجارفة فى استكمال التعليم . .

والنتيجة . من إحصاءات وزارة التربية والتعليم أيضا . . فى المرحلة التالية . . النقيض الكامل . . لما رأيناه فى المرحلة الأولى . .

المرحلة الأولى : كان هناك ٢٠٠ ألف يهربون من التعليم ، وأكثر من ألف فصل خال ، واعتمادات فى الميزانية تخشى أن تضيع على وزارة التربية . . وتهديد بالسجن . . للفارين من الدراسة

المرحلة الثانية : حسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم فى إحدى المحافظات ١٧ ألف طالب وطالبة نجحوا فى الإعدادية . . ولم تستطع المدارس الثانوية العامة

والفنية الحكومية أن تستوعب سوى خمسة آلاف ، ويبقى بعد ذلك ١٢ ألفاً . . لا يجدون لهم أماكن . .

١٢ ألفاً فى محافظة واحدة وفى إحدى مراحل التعليم . . هؤلاء الآلاف هدد آباؤهم بالسجن إن لم يدخلوا أولادهم فى التعليم الابتدائى ، والذين نحرم على المزارع والمصانع أن تيسر لهم العمل . .

فإذا نجحوا وحصلوا على الإعدادية . . نتركهم حيارى . . كالذين رقصوا على السلالم . . لا هم التحقوا بالفلاحة والصناعة . . ولا هم أتموا تعليمهم . . والعملية تتكرر بعد هذا فى التعليم الجامعى بعد أن ينتهوا من مرحلة التعليم الثانوى . .

وبعد أن تستوعب الجامعة والمعاهد العليا وكل ما تملك قدرتنا أن تهيئه من وسائل المرحلة التالية والنهائية فى التعليم . . يبقى آلاف الحيارى ممن لم يصل مجموعهم إلى النسبة التى استطاعت إمكانات التعليم العالى أن تستوعبها ، وممن لا يستطيعون بأية وسيلة كانت وفى أى مكان على ظهر الأرض أن يواصلوا المرحلة التالية من التعليم . .

تأمين ضد بطالة الخريجين :

ثم . . يتخرجون فى الجامعة . .

وتواجهنا المشكلة الحتمية . . وهى إيجاد عمل لكل هؤلاء الذين استطاعت قدرة التعليم العالى استيعابهم . . ممن قد لا يكون لهم عمل حقيقى يمكنهم تأديته حسب ما تلقوه من تعليم . .

والنتيجة هى أن يتحقق من العمل نصف المطلوب منه . . وهو حق المواطن فيه . . وفى أن يمنح بوساطته دخلا يمكن أن ييسر له حياة كريمة . . أما النصف الآخر وهو واجب المواطن فى أن يؤدى به ما ينفع الوطن ويقوم بدوره كإنسان نافع فى المجتمع ، فهو ما لا أعتقد أن تكديس الخريجين فى دواوين الحكومة قد بات يحققه .

وحتى النصف الأول – وهو الدخل المعتدل – لا يتحقق بالطريقة المثلى . . بل هو يكاد أن يكون تأمينا اجتماعيا ضد بطالة الخريجين لا يفى بآمالهم فى المستقبل ولا بمطالبهم فى الحياة التى يحتاج إليها المواطن الذى بلغ المستوى الذى بلغوه من المجتمع بما حققوه من تعليم وما شغلوه من وظائف ، ويصبحون بمرتباتهم المحدودة عاجزين عن أداء مطالب الحياة التى يواجههم بها المستقبل من زواج وتكوين أسرة وإنشاء بيت ، وبات باب الترقى أمام أكداسهم مغلقا ولم يعد هناك من أمل فيه إلا بتخطى سنوات الرسوب التى أضحت إحدى المشكلات المزمنة فى وظائف الحكومة .

تلك هى الصورة العامة للمضاعفات التى أنتجتها مشكلة التعليم ، ومن غير جدال أنها بكل ما بذل فيها من جهود ثورية اشتراكية ، قد أضحت أفضل قليلا مما كان يمكن أن تكون عليه نتيجة التزايد الخطير فى النسل .

ولكن – برغم كل ما بذل – فإنها قد أخذت شكلا قد يكون محتملا الآن . . ولكن متاعبه تزداد سنة بعد سنة . . بما يجعل استمراره بهذه الطريقة أمرا مستحيلا . . من ناحية العجز عن تيسير التعليم لشتى المراحل بعد أن فتحنا الباب على مصراعيه فى المرحلة الأولى . . ثم تزايد أعباء توظيف الخريجين ولا سيما أولئك الذين لا يوجد عمل حقيقى يستوعبهم .

نحرمهم من تعلم المهن :

وعندما نحاول تصور المشكلة فى شكلها العام . . ستبدو لنا مسألة غريبة . . ناتجة عن أننا ندفع ببساطة إلى باب التعليم . . بالقوة الجبرية وبالقسر وبالتهديد بالسجن مئات الآلاف . . الذين تعجز إمكاناتنا عن أن نمنحهم فرصة مواصلة التعليم . . وعن أن نجد لهم عملا فى النهاية يتناسب مع ما تلقوه من التعليم .

وينتج عن هذا مسألة أعجب . .

وهو أننا نحرم مواطنين فى صغرهم من عمل حقيقى . . لندفع بهم قسرا إلى مختلف مراحل التعليم . . لكن ندفع بهم فى النهاية . . إلى عمل غير حقيقى . .

أى أننا ببساطة أيضا . ولغير ما سبب – سوى محو الأمية الذى يمكن أن نقوم به بأبسط الوسائل – نحول عددا لا يستهان به من المواطنين عاما بعد عام . . من مهن مفيدة يحتاج إليها المجتمع ولا يستطيع أن يستقيم أمره بدونها ، إلى متعطلين فى دواوين الحكومة بلا عمل .

أى أننا بمعنى آخر . . نكون عاما بعد عام حملا متزايدا من المواطنين الذين لا يعملون شيئا والذين يأخذون أجرهم لأن المجتمع الاشتراكى مسئول عن أن يهيئ لهم عملا . نضع هذا العبء المتزايد عاما بعد عام على كاهل العاملين الحقيقيين الذى يتناقصون يوما بعد يوم .

وإذا كنا نقسم المجتمع إلى جزء يعمل . . وجزء يؤدى الخدمات اللازمة للذين يعملون . . فإننا بأسلوبنا فى التعليم ، نزيد من الجزء الذى يخدم على حساب الجزء الذى يعمل . . حتى لقد يأتى الوقت الذى يصبح الجزء الذى يخدم أكثر من الجزء الذى يعمل . . وتصبح الخدمة مجرد عمل وهمى . . للارتزاق . .

وقد يكون هذا التصوير به شىء من المبالغة ولكنه فى أساسه حقيقى . .

وقد يتساءل البعض هل يعنى هذا . . أن نترك أولئك الذين لا يريدون أن يدخلوا باب التعليم الابتدائى المفتوح على مصراعيه . . والذين يفضلون عليه العمل . . وهل يمكن أن يكون هذا هو الحل لمشكلة التعليم والتوظيف .

يخفف من وطأة المشكلة :

قطعا ليس هو كل الحل ولكنه يساعد على الحل . . ويخفف من وطأة المشكلة . .

وإذا بدأنا بالتسليم – حسب إحصائيات الوزارة – بأن ٢٣٪ من الملزمين بالتعليم

الابتدائى لا يذهبون وبأن ٦٠٪ من المقيدين فى بعض المحافظات قيدهم وهمى وبأن جزءاً من المواطنين يفضلون الالتحاق بعمل فى سن مبكرة لحاجتهم إلى المال ، فإن علينا أن نسلم بأن هؤلاء إذا أجبرناهم بالعقوبة على طرق باب التعليم بشكله الحالى سيزيدون من مشكلة هؤلاء الذين لا تملك الدولة فرصة إتمام تعليمهم وهؤلاء الذين يشغلون فى نهاية تعليمهم وظائف بلا عمل .

ويتحتم علينا والأمر كذلك أن نرحب بتوجيههم إلى العمل فى سن مبكرة على أن نيسر لهم بكل ما نملك من وسائل ثلاثة أشياء حيوية :

١ – محو الأمية بطريقة لا تتعارض مع أوقات عملهم .

٢ – التعليم الفنى الذى يمكن أن ينمى قدرتهم فى العمل الذى يعملون به فعلا بحيث يصبحون مؤهلين مهنيا وبحيث يزداد إنتاجهم وفهمهم العلمى لعملهم . .

٣ – فرصة مواصلة التعليم فى أى مرحلة من مراحله . . وفى أى فترة من فترات عمرهم إذا رغبوا فى ذلك وتهيأت لهم الفرصة والقدرة .

والأمر يحتاج بعد ذلك إلى مزيد من التفسير .

فى القرى تتحول المدارس الابتدائية إلى مدارس قروية تعطى الصغار فى غير أوقات العمل دروساً فى القراءة والكتابة ، ومبادئ فى الزراعة والصناعة بحيث تكون المدرسة مرتبطة بالبيئة وبكل ما يحتاج الصغير إلى أن يتعلمه منها . .

مدارس حرفية تمتص الأعداد الزائدة :

ولقد جاء ضمن الاقتراحات التى اقترحها مجلس مديرى التعليم فى الإسكندرية برئاسة وزير التربية والتعليم اقتراح بإنشاء مدارس حرفية متوسطة تتناسب مع كل بيئة والمطالبة بسرعة إنشاء مراكز التدريب المهنى لامتصاص الأعداد الزائدة من الحاصلين على الشهادة الإعدادية ، وهذا اقتراح لاشك فى سلامته وفائدته .

ولكننا يمكن بدل الانتظار حتى نمتص الأعداد الزائدة من الحاصلين على الشهادة الإعدادية أن نؤهلهم جميعا من خلال التعليم الابتدائى والإعدادى بكل ما تحتاج إليه الأعمال البيئية سواء كانت حرفية أو غير حرفية . .

ونحن لا نريد أن نعاكس الناس بما نضعه من نظم . .

ومن غير المعقول أن نعلم أولادهم بالسجن . ولكن المعقول أن نمنحهم من العلم ما يفيد الظروف التى تحيط بهم والبيئة التى يعيشون فيها ، والذى يرفض أن يذهب بابنه إلى المدرسة لأنه يحتاج إلى أجره . . ويفضل أن يمنحه العمل بدل العلم . . يجب ألا نقف فى طريقه بل علينا أن نجعل العمل لا يتعارض مع العلم ، وأن نيسر له من العلم ما يساعده فى عمله ولا يتعارض معه . .

ومن ميزانية عشرات الملايين من الجنيهات المخصصة للتعليم الابتدائى والتى تخشى الوزارة من ضياع الاعتمادات المخصصة للألف فصل الخالية التى يعرض عنها الناس ، يمكن أن نقوم بتجربة المدرسة الابتدائية البيئية . .

والتجربة ليست غريبة ، فلقد قام بها السيد وجيه أباظة بطريقة عملية ناجحة عندما كان محافظاً للبحيرة وأنشأ مركزا للتدريب الحرفى جمع فيه كل صبية المحافظة وبناتها ، وأنشأ عدة أقسام لتعليم مختلف الحرف مع أجر للصغار حسب ما ينتجونه من عمل واستطاع أن يعلمهم حرفا شتى ، وعاونهم على أن ينشئوا دكاكين يعملون بها جماعات ،وكان إقبال أبناء المحافظة عليه إقبالا كبيراً .

بهذه الطريقة يمكن أن نحول المواطنين منذ البداية إلى العمل الحقيقى الذى يقبلون عليه ، بدلا من الزج بهم إلى طريق مسدود لا يستطيعون تكملة السير فيه .

٩ – الرصيد الجامعى المتدفق على المجتمع

٧٠ ألف طالب وطالبة يقبلون سنوياً فى الجامعات ويدفعون إلى جهاز الإفراخ الجامعى . . ليفرخ لنا منهم بعد بضع سنوات عشرات الآلاف من الفنيين الأكفاء الذين يحملون عبء بناء المجتمع وتحقيق آمال المستقبل عاماً بعد عام .

والمفروض فى عملية الإفراخ هذه أن يتحقق بها هدفان رئيسيان :

١ – دعم القدرة البناءة للشعب حجما وكفاءة أو كماً وكيفاً . . بحيث نحقق بها أكبر طاقة إنتاجية فعالة . . فى كل مجالات البناء الوطنى .

٢ – تغيير ملامح المجتمع بما يحقق آمال الشعب . . فى مجتمع سوى . . تذوب فيه الفوارق بين الطبقات . . وتتحقق فيه الكفاية والعدل .

ومع التسليم بحق المواطنين فى التعليم وفى العمل . . وفى إتاحة الفرص المتكافئة التى تمنح كلا منهم من العلم والعمل حسب قدرته . . فإن عملية الإفراخ الجامعى التى تهيئ للمواطن حق العلم ثم العمل . . يجب أن تحقق فى مجموعها وقبل كل شىء الهدفين الرئيسيين اللذين أشرنا إليهما : دعم القدرة البناءة . . وتغيير ملامح المجتمع . .

والسؤال الذى يبرز ليواجهنا فى تحد : إلى أى مدى استطاعت عملية التعليم الجامعى . . أن تحقق هذين الهدفين ؟ .

بداهة ، أن التعليم الجامعى يضيف إلى رصيد البلد من الكفاءات الفنية والمهنية قدراً كبيراً . . ولعل الأرقام التى تدخل مرحلة الإفراخ هذا العام فى إحدى الجامعات مثلا : ٢٦٠٠ تجارة و ٧٠٠ علوم و ١٠٥٠ طب و ٢٠٠ طب أسنان و ٣٠٠ صيدلة ، ١٢٠٠ هندسة ، ١٦٠٠ زراعة ، ١٢٥٠ كلية تربية ، ١٥٠ تمريض . لعل هذه الأرقام بالإضافة إلى ١٦٠٠ آداب و ١٦٠٠ حقوق فى واحدة من الجامعات يعطينا فكرة عن الرصيد المتواصل الذى يتهيأ لنا كل عام من هذا النتاج الجامعى .

عمالة زائدة . . وبطالة مقنعة . .

ومع ذلك فالسؤال ما زال يلح علينا : إلى أى مدى يساهم هذا الرصيد المتزايد فى دعم وتكثيف قدرتنا البناءة التى تحقق لنا أكبر طاقة إنتاجية فعالة لبناء المجتمع العصرى المنشود ؟ . .

وإلى أى حد يمكن أن يكون هذا الإفراخ فى جانب آخر نوعا من العمالة الزائدة . . أو البطالة المقنعة . . المنتشرة فى دواوين الحكومة أو القطاع العام بغير عمل حقيقى وبعبء يثقل طاقة الإنتاج ؟ .

إلى أى حد نضمن أن يكون هذا الرصيد المستمر – إضافة حقيقية إلى قدرتنا البناءة . . وتكثيفا فعالا لطاقاتنا الإنتاجية ؟ . .

إن من حق النتاج الجامعى على الدولة . . أن يحصل على عمل كحق له يمنحه العيش الكريم . .

ولكن من حق المجتمع أيضاً على هذا النتاج . . أن يؤدى بهذا العمل واجبا يشارك به فى بناء المجتمع دعما لقدرته وتكثيفا لطاقته .

فهل يتحقق هذا فعلا من النتاج الجامعى المتدفق عاما بعد عام ؟ . .

إن هذا الرصيد الجامعى المتدفق . . برغم كونه إضافة إلى القدرة البناءة بصفة

عامة . . وبرغم أنه يحصل على عمل ما يحقق له أجرا – لا أظنه يهيئ له الحياة المعقولة ولا يفتح له طريق الأمل المنشود – ولكنه الأجر الذى تستطيع الدولة أن توفره له فى ظروفنا هذه .

إن الرصيد الجامعى . . برغم كل هذا . . لا يمكن أن نعتبره دعما مثاليا للطاقة البناءة . . ولا تكثيفا حقيقيا لطاقتنا الإنتاجية .

فهذا الرصيد الجامعى . . الذى نشأ . . من حصيلة توزيع الطلاب على الكليات حسب مجاميع الأفراد وطاقة الكليات . . يوزع على الأجهزة التنفيذية . . حسب الاحتياجات الموهومة للأجهزة . . وحسب قدرة ميزانياتها على استيعابهم .

كيف يوزع الرصيد الجامعى ؟

وطاقة الأجهزة التنفيذية لها حد للتشبع . . ولا يمكن بحال من الأحوال أن نواصل (تفنيط) النتاج الجامعى عليها . . العام تلو العام كورق الكوتشينة . . بصرف النظر عن العمل الحقيقى الذى يمكن أن يستغل فيه هذا النتاج . . وبصرف النظر عن كونه يشكل تكثيفاً للقدرة البناءة . . أو عبئاً عليها .

إن التكثيف الحقيقى للقدرة البناءة يجب أن يبدأ بالسؤال الهام التالى :

ما هو العمل الحقيقى الذى أعد له هذا الرصيد الجامعى . . وبأية كفاءة زودته سنوات الإعداد الجامعى ؟ . .

إننا لا يجب أن نوزع الرصيد الجامعى على الأجهزة التنفيذية كما نوزع الكسب أو حصص التموين . . ولكننا يجب أن نضع كل جزء منه بدقة فى مكانه المناسب كما نضع مسمار الآلة فى مكانه المضبوط .

وإذا اتضح لنا أن جزءاً من هذا الرصيد – لسبب ما – قد يكون لأننا أعددناه . . لغير عمل نحتاج إليه فيه – فإن علينا أن نعيد تدريبه فى دراسات محدودة الأجل . . للعمل الذى نحتاج إليه فيه . بحيث لا يكون التعيين بمجرد الشهادة

بل بالإعداد الحقيقى للعمل .

فكثيرا ما يحول مئات الخريجين الجدد إلى جهاز تنفيذى . . ويواجه بهم رئيس الجهاز دون أن يعرف ماذا يفعل بهم ويسائل نفسه فى حيرة : «ودول حايعملوا إيه ؟» . . وهو يجد ما لديه من عمل يحتاج إلى تخصص معين لا يتوفر فيهم .

الإعداد الحقيقى للأفراد :

وإذا نظرنا بشكل عام إلى القدرة الحقيقية البناءة للشعب فإننا نجد أن الجزء الأكبر والأخطر يجب أن يركز فى الأرض وفى المصنع . لأنهما أخطر مجالات الإنتاج . وغير ذلك من القدرات يجب أن يكون فى خدمته . وبهذا المنطق يصبح تحول القدرة البناءة عن هذا المجال وتركيزها فى المجالات الفرعية الأخرى للخدمات نوعاً من تغليب الفرع على الأصل ،وتفريغ القدرة البناءة من مجالها الأصلى إلى مجالات فرعية قد يتضخم حتى يصبح معظمها عاطلا . . وتصبح بتضخمها العاجز عبئا على القدرة البناءة الفعلية . . التى قد يصيبها الضمور نتيجة تحول الطاقة فيها عبر الإفراخ الجامعى إلى مجالات العمل الوهمية فى الأجهزة التنفيذية المتضخمة المحتشدة بطاقة لم تؤهل لعمل ما أو أهلت لعمل غير موجود .

إن التكثيف الفعال للقدرة البناءة لا يكون إلا بالإعداد الحقيقى للأفراد بتخصص محدد فى مجالات البناء التى نحتاج إليها فعلا وبالتوزيع الدقيق لهذه الطاقات على المجالات المختلفة للبناء .

ومعنى ذلك أنه يتحتم علينا . . قبل توزيع الرصيد الجامعى . . أن نواجه هذا الرصيد بالحاجة الفعلية إليه وأن يعاد إعداده بحيث يطابق الحاجة الفعلية إليه . . حتى ولو اختلف هذا الإعداد مع نوع دراسته الأصلى الذى قد لا نجد هناك أية حاجة إليه فى مجالات البناء .

بهذا الإعداد الواقعى . . وبدقة التوزيع على مجالات البناء يمكن أن يكون الرصيد الجامعى دعماً حقيقيًّا للقدرة البناءة وتكثيفا فعالا للطاقة الإنتاجية .

تغيير ملامح المجتمع :

يبقى الهدف الثانى الذى يتحتم على التعليم الجامعى تحقيقه وهو تغيير ملامح المجتمع بما يحقق آمال الشعب فى مجتمع سوى تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ، أو على الأقل المعاونة فى تغيير بعض هذه الملامح . . وهو أمر واقع فعلا بالتحقيق المطلق . . لتكافؤ الفرص فى مجال هذا التعليم وبإيجاد رصيف جامعى واحد يقف عليه الجميع . . من ناحية التعليم . . وإن كان التحقيق الفعلى لتغيير ملامح المجتمع الجامعى والتذويب الحقيقى للفوارق بين الطبقات فيه يحتاج إلى خطوات أكثر فعالية من مجرد إتاحة الفرصة لكل طبقات الشعب من الدخول على قدم المساواة لحرم الجامعة ، وذلك هو تحقيق نوع من المعاونة بطريقة ما للتذويب الفعلى بين مختلف الطبقات داخل الجامعة . . بتهيئة كل ما يحتاج إليه الطالب بأبسط التكاليف ، بحيث يمنح الطالب الذى لا يتوفر له الدخل الكافى الفرصة للوقوف الفعلى على قدم المساواة مع غيره من الطلاب ، من ناحية الملبس والمأكل والمسكن . . وبحيث تكون الجامعة أداة فعالة لتذويب الفوارق بدلا من أن تكون مسرحا لاستعراض هذه الفوارق وإبرازها .

خط طبقى متوسط لكل الطلاب :

يجب أن يشعر طالب الجامعة أنه ليس هناك فارق بين طالب وآخر . . أو على الأقل أن هناك حداً أدنى للفوارق بحيث يكون هناك خط طبقى متوسط لكل طلاب الجامعة يحقق المظهر اللائق والعيش الكريم .

إننى أذكر أننا ونحن طلبة فى الكلية الحربية . . كان هذا التذويب يتحقق بطريقة

حتمية بالمساواة فى كل شىء . . فى الملبس وفى حلاقة الشعر وفى المعاملة . . وفى الواجبات والحقوق ، بل لقد كان يحرم علينا إحضار أكل من الخارج (وكان يسمى بالأكل الملكى) حتى لا يتميز طالب بنوع من الأكل على طالب آخر .

ولست أظن هذا ممكنا فى الجامعة بأية حال . . ولكن الشىء الممكن والذى نستطيع أن نحقق به مجتمعا جامعيًّا تذوب فيه الفوارق يكون بأن نحقق للطلاب جميعا نوعاً من التخفيض فى كل ما يحتاجون إليه ، سواء فى الكتب والطعام ، والمواصلات ، وفى الملبس ، وفى المسكن أو حتى فى الملاهى بحيث يمكن أن يمارس الجميع حياة طبيعية بأقل التكاليف ، ولا يعود يشعر أحد بأنه — وقد وضع قدمه على الرصيف الجامعى كتحقيق لتكافؤ الفرص — قد اعتلى خشبة أكبر مسرح لاستعراض الفوارق الطبقية .

بهذا يمكن أن تكون مرحلة التعليم الجامعى عنصراً حقيقيًا لدعم القدرة البناءة وسبباً فعالا . . لتغيير ملامح المجتمع بالمعاونة على إذابة الفوارق بين الطبقات .

١٠ – إتاحة فرص التعليم للذين فقدوها

تأتى بعد ذلك مسألة حيوية ، هى كيف يمكن أن يتجمد أى مواطن فى إطار العمل بحيث يشعر أنه حكم مؤبد عليه بالبقاء فى مستوى محدود ، ولقد كانت الفرصة دائما مفتوحة لبعض الموظفين ممن لم تسنح لهم ظروفهم الاجتماعية بمواصلة التعليم بأن يتقدموا بعد فترة من التحاقهم بالوظيفة لمواصلة التعليم بالجامعة . . وهذه الفرصة يجب أن تفتح على مصراعيها لجميع المواطنين فى كل مرحلة من مراحل التعليم ، وفى كل فترة من فترات العمر .

بمعنى أن الصبى الذى يعمل فى ورشة ميكانيكية يجب أن تتاح له الفرصة . . إذا كانت له رغبة فى الدراسة أن يلتحق بأية مدرسة يستطيع أن يتقدم إلى الامتحان فيها ويؤديه بنجاح . . حتى يصل إلى كلية الهندسة إذا كانت له القدرة على الدراسة والنجاح . .

ولقد علمت من كبير خبراء السد العالى . . وهو مهندس سوفييتى أن عددا كبيرا من العمال الذين كانوا يعملون فى سد الفولجا استطاعوا خلال عملهم فى السد أن يدرسوا فى كلية الهندسة . . ولم يتم بناء السد إلا وهم متخرجون فى الكلية .

إذا أتحنا هذه الفرصة للمواطن كى يواصل التعليم الذى حرم منه فى أية فترة من فترات عمره استطعنا أن نمنع التكالب على التعليم منذ البداية بحيث يشعر المواطن أن

مصيره تحدده أولى خطواته فى طريق التعليم . . وأنه إذا حكم عليه بأن يعمل فى مزرعة أو مصنع . . فلا سبيل له إلى تغيير مصيره . . إلى مستقبل أكثر انفتاحا . .

القضاء على الطبقية :

وأكثر من هذا . . فإننا نستطيع أن نقضى على الطبقية الموهومة الحمقاء . . التى تشكلها الشهادة ويمنحها التعليم لأصحابه . . والتى تجعل الأوسطى الكهربائى الذى قد يحصل على دخل يزيد على المائة جنيه يصر على أن يكون ابنه طبيبا أو مهندسا . . أو محاميا . . أو مدرسا . . لأنه يشعر أن مهنتهم المكتسبة بالتعليم ستدفع بهم إلى طبقة أفضل . . رغم أن دخله يزيد على دخل أى مهندس وخبرته قد لا تقل عنه . . ولو أنه شعر أنه يستطيع فى أى مرحلة من مراحل حياته أن يواصل الدراسة . . وأن يحصل على شهادة الهندسة ، لما أحس بأنه سجين طريق مسدود لا تفتحه إلا الشهادة التى يجب أن ييسرها لأولاده من أول الطريق .

وستظهر بعد ذلك مشكلة . . كيف نيسر التعليم فى مختلف مراحله لكل هؤلاء ونحن لا نملك أن نهيئه للصغار المتفوقين نسبيا من أولادنا ؟

هنا يبرز السؤال :

هل يمكن أن يتحمل أصحابه أعباءه . . إذا كانت الدولة تقصر مواردها عن تهيئته لهم ؟

والسؤال الثانى :

إلى أين يذهب هؤلاء بعد الانتهاء من التعليم . . وكاهل الدولة ينوء بأولئك الذين التزمت الدولة بتشغيلهم نظير تفوقهم النسبى فى مختلف مراحل التعليم الذى هيأته لهم ؟

والسؤالان يتمم أحدهما الآخر . . والرد عليهما يحدد إلى أى مدى يمكن أن تهيأ للمواطنين فرص التعليم المتاحة التى تمنحهم الأمل فى طريق مفتوح مدى العمر دون

أن يحكم عليهم بالتجمد فى إطار فرضته عليهم ظروف خاصة فى مرحلة من مراحل عمرهم .

والذى يحدد الإجابة على السؤالين هو إلى أى مدى يمكن للمجتمع الاشتراكى أن يقبل إيجاد مثل هذه الفرصة . . وإلى أى مدى يمكن أن تتعارض مع المبادىء الاشتراكية ؟

العدالة التعليمية :

وأول نقطة تحدد حركتنا فى الإجابة عليها . هى هل يمكن أن نسمح بأن يهيأ لفرد ما بالتفوق فى الدخل فرصة فى التعليم لم يهيئها له التفوق فى الكفاءة ؟

أو – ببساطة أكثر – هل يمكن أن يهيأ لأبناء ذوى الدخول الكبيرة من فرص التعليم مالم يتهيأ لذوى الدخول المحدودة ؟

والإجابة الحاسمة . . لا .

فنحن فى مجتمع يمنح العلم للجميع . . ويحدد للمقبولين فى مراحله المختلفة حسب ما تهيئه قدرة الدولة . التفوق النسبى فى النجاح فى المرحلة السابقة .

وبصرف النظر عن التناقض الذى نفعله عندما ندفع إلى المراحل الأولى قسراً بأعداد لا نملك لها فرصة استكمال التعليم بعد أن أغريناها به . . وحرمناها من فرص العمل المبكرة بسببه .

بصرف النظر عن هذا . .

وبصرف النظر عن مدى الصدق الذى تعبر به مجاميع الممتحنين عن كفاءة أصحابها .

فإننا فعلاً نطبق بدقة مبدأ أسبقية التفوق النسبى للمجاميع (التى لا يوجد أمامنا مقياس للتفوق سواها) .

إننا نطبق هذه العدالة التعليمية بدقة على أفراد الشعب . . بالنسبة لما تستطيعه قدرة الدولة أن تدبره من وسائل التعليم . . وحسب ما تحتاج إليه خطتها من كفاءات

مهنية مختلفة للخدمات أو الإنتاج .

هذا أمر مفروغ منه .

التزام الدولة بالتفوق كمقياس عادل لإتاحة فرص التعليم فى مختلف مراحله . . ثم الالتزام بتشغيل هؤلاء الذين التزمت الدولة بتعليمهم .

السبق فى المجموع تحت ضغط أى ظرف من الظروف .

يبقى أمامنا بعد هؤلاء الذين التزمت الدولة بتعليمهم وتشغيلهم . . أولئك الذين قد تضطرهم ظروف الحاجة إلى أن يسلكوا سبيل العمل فى سن مبكرة فيعرضوا من أول الأمر عن طريق التعليم وعددهم نحو ٢٠٠ ألف مواطن سنوياً . . يتضاعفون عاما بعد عام .

إنهم يبدءون حياتهم بالعمل فى الزراعة أو الصناعة . . لأن ذويهم يحتاجون إلى أجورهم .

وهم لم يحرموا من التعليم بدافع التخلف فى الدراسة أو عدم التفوق فى المجموع . لأن الفرصة لم تتح لهم أصلا .

لا جدال فى أن من بين المائتى ألف الذين يعرضون عن التعليم كل عام عددا من المتميزين . . الذين يمكن أن ينبغوا فى عملهم . والذين يتميزون عمن حولهم . . ويحسون بالمرارة وهم يرون أنفسهم محرومين من فرص التعليم . . مع قدرتهم عليه ورغبتهم فيه .

المجموع وتجميد المواطن :

ويأتى بعد ذلك أولئك الذين لم تصل مجاميعهم إلى النسبة التى تسمح لهم باستكمال تعليمهم .

إن مجموع الدرجات رغم أنه المقياس الوحيد الذى نملكه كحكم على التفوق . لا يمكن أن نسلم ببساطة لأنفسنا أنه الحكم النهائى الذى يحدد كفاءات البشر فى

مختلف سبل الحياة وعلى مختلف مراحل العمر .

ويصبح الحكم على مواطن ما بالتجمد فى شكل معين لأن مجموعه فى إحدى مراحل الدراسة قد حكم عليه بذلك . . يصبح مسألة بعيدة عن الحكم العادل أو العاقل . . والسؤال هنا . . هل يمكن لهؤلاء . . وهؤلاء . . إذا استطاعوا أن يتحملوا عبء تعليمهم أن تمنح لهم فرصة التعليم . . إذا كانوا لن يكلفوا الدولة مليما واحداً . .

وهنا يتصاعد السؤال الصارم . .

والسؤال هنا . .

هل معنى ذلك أن نتيح للتفوق فى الدخل فرصة لتعديل وضع . . أو لرفع ظلم .

ألا يمكن أن يترجم هذا إلى أنه نوع من الرشوة للحصول على الإنصاف واكتساب العدالة . . من مجتمع المساواة . . والعدالة والإنصاف . .

وماذا يفعل أولئك الذين لا يملكون أن يتحملوا عبء تعليمهم ممن لم يستطيعوا ولوج باب التعليم من أوله أو ممن خانهم الحظ تحت أى ظرف من الظروف فلم تصل مجاميعهم إلى النسبة المطلوبة . .

والرد على ذلك يبدأ بسؤال جديد .

هل يتيح المجتمع الاشتراكى فرصة تفاوت الدخول ؟ .

طبعاً . . نعم .

فمجتمعنا الاشتراكى . . يسمح بتفاوت الدخول . . وليس هناك محظورات – كما قال الرئيس عبد الناصر – فى الاشتراكية سوى الاستغلال .

وفائض دخل الفرد إذا استعمله فى تعليم نفسه أو ابنه . . لا يمكن أن يكون نوعاً من الاستغلال . . أو نوعاً من المحظورات .

تعليم القادرين :

وإذا كنا نسمح للفرد بأن يستعمل فائض دخله دون ما حظر . . سوى الاستغلال . . وسوى ما يحرمه القانون من محظورات . . كالحشيش . . والقمار . . فهل نحرم عليه . . استعمال حقه فى تعليم نفسه . . أو تعليم ابنه . .

ثم هل نحن نملك أن نمنع التعليم الفردى الخاص إذا أتى فرد واشترى بفائض دخله كتبا . وتراءى له مثلا أن يعلم نفسه الهندسة أو الطب أو القانون . . وتزيد إلى درجة محاولة أخذ دروس خصوصية بماله الخاص .

هل يستطيع أحد منعه .

ثم إذا قدر الله له الاستمرار فى الدراسة حتى أتم ما يعادل مرحلة بأكملها من التعليم . . وحصل على العلم فعلا . .

فهل نستطيع أن نحرمه مما حصل عليه من تعليم .

كل ما نملك إزاءه هو أننا لا نمنحه الشهادة ؟

وإذن فكل ما نقدر عليه . . هو حظر الشهادات . . ومنعها عن أولئك الذين لم يحصلوا على مجاميع ممن لم تهيأ لهم فرصة الالتحاق بالمرحلة الدراسية من أولها .

ولست أظن أن المجتمع الاشتراكى يمكن أن يقف موقف المعاقب من بعض مواطنيه . . الذين لم يذنبوا أو يأثموا إنما يحاولون بفائض دخلهم أن يحصلوا على العلم . . الذى كان يمكن أن يمنحه لهم . . لولا قصور موارده . . وعدم قدرته الحالية على أن يمنح العلم – المفروض أن يمنحه للجميع – إلا لعدد معين حدد بنسبة معينة من المجاميع .

فتح باب الهجرة لكل المهن :

ويأتى بعد ذلك السؤال الطبيعى . .

وماذا يفعل المجتمع بهؤلاء الذين تحملوا عنه عبء تعليم أنفسهم . كيف ييسر لهم العمل . . وهو يكاد لا يقدر على تيسيره لأولئك الذين تحمل عبء تعليمهم ؟

والرد بسيط

ليس هناك ما يلزمه بتشغيلهم .

وأين يذهبون وماذا يفعلون بعلمهم ؟

ولست أعتقد أن الرد مستعص . .

فجزء من هؤلاء . . سيكون ملتحقا بعمل فعلا . . ويصبح التعليم نوعا من زيادة علمه فى عمله وتصبح الشهادة وسيلة لرفع معنوياته . .

والجزء الأكبر . . لن يستعصى عليه العمل . . فى مجالاته المختلفة .

والسبب الأول . . هو أن نوع التعليم الذى سيتحمل المواطنون عبئه بأنفسهم . . لست أظنه سيكون من نوع غير مطلوب فى المجتمع . . أعنى أن هؤلاء المواطنين إذا كانوا قد تحملوا عبء تعليم أنفسهم فى جامعة أو معهد سيتكلفون هم بكل مصروفاته واحتياجاته وإذا كانوا يعرفون سلفا أن الدولة غير ملزمة بتشغيلهم وأن عليهم الدخول فى منافسة حرة إلى ميادين العمل المختلفة . فلا أظنهم بعد هذا سيختارون مجال التعليم الذى لا يحتاج إليه المجتمع .

إن عليهم يقع عبء إيجاد مجالات لأنفسهم وبالتالى لابد أن يعدوا أنفسهم للمجالات التى تحتاج إلى عمل .

ويمكن بعد ذلك أن نفتح باب الهجرة لكل أنواع المهن . . دون أن نخشى على الكفاءات والمواهب من أن يلطشها الخارج بعد أن صرفنا عليها دم قلبنا . إننا سنحتفظ للدولة . . بأولئك الذين صرفت عليهم فعلا . . والذين علمتهم والتزمت بتشغيلهم والتزموا هم بالعمل فى مرافقها .

طبقية الشهادة :

بهذا المجال التعليمى المفتوح الذى نتيحه للمواطنين فى كل مرحلة من مراحل التعليم . . وفى كل فترة من فترات العمر . لن نحبس المواطن فى طريق مسدود فرضته عليه ظروفه فى مرحلة من مراحل عمره . . وسنقضى على طبقية الشهادة لأن أى عامل فى أى مرحلة من مراحل عمره يتميز فى عمله يستطيع بفائض دخله أن يواصل فرصة التعليم . ولن نغلق الطريق أمام أولئك الذين ندفع بهم من باب التعليم المفتوح على مصراعيه ثم نختار ماذا نفعل بهم وكيف نهيئ لهم فرصة استكمال التعليم أو فرصة العمل بما نملك من قدرة محدودة ولكيلا نجعل من بضع درجات لطالب ، الله أعلم كيف كسبها أو كيف فقدها ، حكما صارما دائما يحدد له الطريق الذى لا بديل له .

وبعد . هذه آراء فى مشكلة التعليم . أطرحها أمام الاتحاد الاشتراكى الممثل فى لجنته المركزية . وأمام المسئولين فى الجهاز التنفيذى وبصفة خاصة وزير التربية والتعليم . . بكل ما يملك من سعة فى التفكير وفاعلية فى التنفيذ . وقد يكون بها بعض ما يستحق الدراسة ، وبعض ما يمكن أن يوضع محل التجربة ، وألخصها فيما يلى :

فى المرحلة الأولى يجب ألا يمنع التعليم فرصة العمل المبكرة بل يكون مكملاً لها ، وذلك بإيجاد المدارس الابتدائية الحرفية البيئية على أن تفتح فرص التعليم فى كل مرحلة ولكل فترة من فترات العمر لأولئك الذين فقدوها تحت ضغط أية ظروف .

وإن مزيداً من فرص التعليم يمكن أن تهيأ على أن يتحمل أصحابها أعباءها وعلى ألا تلتزم الدولة بتشغيلهم .

١١ - إعادة بناء القرية المصرية هو التغيير الحقيقى لملامح المجتمع

إعادة بناء القرية المصرية هو أحد البنود الهامة فى برنامج العمل الوطنى إن لم يكن أهمها .

وإذا كانت الثورة - كما قال الزعيم عبد الناصر - عملت من أجل تغيير ملامح المجتمع ، بما يحقق آمال الشعب ، فإن تغيير ملامح المجتمع المصرى لا يمكن أن يتحقق إلا بتغيير ملامح الرقعة الكبرى من هذا المجتمع وهى الريف المصرى . . الذى يضم الأغلبية العظمى من الشعب المصرى . . والذى لا يمكن أن تحقق الثورة أهدافها إن لم تغير ملامح مجتمعه بما يحقق آماله .

ونحن نعرف أن التغيير المكانى لملامح المجتمع لا يمكن أن يتم بمعزل عن التغيير الاقتصادى . . والتغيير النفسى . . لملامح هذا المجتمع . . فكل منها يرتبط ارتباطا عضويًّا بالآخر . . يؤثر فيه ويتأثر به .

بمعنى أننا لا يمكن أن نعيد بناء القرية المصرية . . ونهيئ للفلاح المصرى بيتا لائقا إلا إذا ارتفع دخله بما يحقق له القدرة على حياة جديدة فى هذا البيت الجديد كما يجب أن يرتفع مستوى تفكيره وثقافته بحيث يكون قادرا على ممارسة نوع جديد من الحياة بفهم وعادات تحقق له القدرة على صيانة مجتمعه الجديد ومواصلة التقدم به .

ولا جدال فى أن الثورة طوال السنوات العشرين التى مرت بها قد حققت تغييرات مختلفة فى ملامح المجتمع الريفى سواء أكان ذلك بالإصلاح الزراعى أم بالجمعيات التعاونية والتسويق التعاونى أم بإخراج مجتمع الريف عن عزلته المفروضة عليه بتكافؤ فرص التعليم ومحاولة منحه قدراً من المعرفة والثقافة يجعله ينفتح على مجتمع أوسع ويمزق حصار الجهل والأمية من حوله .

ومع كل تلك المجهودات ، فإن الصورة العامة لملامح المجتمع المصرى الريفى لم تتغير كثيراً . . . ولعل من أهم أسباب بقاء الصورة فى شكلها الأصلى دون تغيير واضح ، هو أن الشكل المكانى للقرية المصرية . . وهى التى تشكل أبرز معالم الريف المصرى لم يتغير ، ولأن التغير الاقتصادى لم يحقق الزيادة المنشودة فى معدل الدخل . . بسبب الزيادة الضخمة فى عدد السكان . . وبسبب بعض القصور فى تحقيق أفضل النتائج من عملية التحول الاشتراكى . . وبالتالى لم تتغير المعالم النفسية لمواطن الريف المصرى . . لأنه لم يجد هناك تحولاً جذرياً فى مجتمعه وفى حياته يدفعه إلى ممارسة عادات جديدة . . وتفكير جديد .

والرئيس السادات يعرف الريف المصرى . . معرفة خبرة وممارسة . . وهو يدرك تماما . . أن الثورة – وهى عمل من أجل تغيير ملامح المجتمع – لا يمكن أن تحقق هدفها الأصلى إن لم تغير ملامح مجتمع الريف المصرى . .

وتغيير ملامح مجتمع الريف لا يمكن أن يكون إلا بتغيير بيئته التقليدية التى تفرض عليه أن يبقى فى هوة من التخلف . . تغييرا جذريا .

ومع التسليم بمواصلة العمل على تغيير الملامح الاقتصادية والنفسية . . يجب أن نبذل كل طاقتنا من أجل تغيير ملامحه البيئية أو المكانية .

وتغيير مكان الفلاح المصرى . . بإعادة بناء القرية المصرية . . لا يمكن أن يتم بمعزل عن احتياجات الفلاح الحقيقية . . بل يجب أن يكون فى حد ذاته نوعاً من التطوير بحيث يحقق له فى بيته الجديد مزيداً من الراحة . . والكفاءة فى العمل .

الوفاء بالاحتياجات الحقيقية للفلاح :

وعملية نجاح إعادة بناء القرية المصرية . . تتوقف أولا على ما سبق قوله من الوفاء بالاحتياجات الحقيقية للفلاح . . وإلا قلبت عملية البناء رأسا على عقب وأعيدت إلى حالتها الأولى . . بكل ما فيها من تخلف غير مقبول .

وتتوقف ثانيا على التخطيط الدقيق العاقل . . المبنى على معرفة جميع الإمكانات لمواصلة عملية إعادة البناء فى الفترة المحددة فى التخطيط بحيث لا تنتهى إلى مجرد بناء بعض النماذج . . أو بناء بعض قرى . . فى بعض المحافظات .

والفلاح المصرى . . قد بنى قريته بيديه . . ومن طين أرضه . . وبحيث تفى بطريقة مباشرة بما يحتاج إليه . .

بنى الفلاح المصرى بيته بطين الأرض المخلوط بالتبن إما فى شكل قوالب منتظمة أو فى شكل كتل تسمى « الجواليس » . . يضع بعضها فوق بعض حتى يقيم بها جدارا ثم يشيد السقف بعروق الشجر أو بجذوع النخل ثم يغطى بحطب القطن أو الذرة وقش الأرز . . وهندسة البيت تفى بكل احتياجاته . . فرن الخبيز . . حيث يخبز لقمة العيش . . والبهائم . . وهى عزيزة عليه كنفسه وكأولاده .

ولست أشك فى أن المهندس المصرى قد وضع فى المشروعات المقدمة والمختارة لإعادة بناء القرية كل احتياجات الفلاح التى فرضتها تجربة قرون على القرية المصرية . . تبقى بعد ذلك عملية الإنشاء ذاتها والتى يجب – لكى نحقق ضمان تنفيذها – أن تتم بأيدى الفلاحين وبالخامات المتوفرة لديهم . . مع نوع من التدريب المحقق لجودة عملية البناء ومع عملية تطوير الخامات وتوفير ما لا يوجد منها بحيث يكون البناء كاملا مؤديا للغرض المطلوب منه .

والعملية يمكن أن تبدأ بتخصيص قطعة أرض كافية لبناء القرية . . ومجاورة لها تنزع ملكيتها ويعوض صاحبها أيا كان . . مع تخطيطها تخطيطاً نموذجيا بكل ما تحتاج

إليه القرية . . من جامع وسوق . . ومدرسة . . إلخ . . ثم تمنح الأراضى لسكان القرية أصحاب البيوت الأصليين أو من يحتاج منهم إلى بيت جديد . .

إعداد بيوت القرى :

وفى نفس الوقت تنشأ مراكز لتدريب أعداد من القرويين على عملية البناء . . وكذلك تنشأ مراكز لتصنيع الأبواب والنوافذ وفق احتياجات البيوت بسعر التكلفة . . مع عمل قمائن لصب الطوب فى القرى . . بحيث يصنع الطوب بالإمكانات المحلية . . وبحيث لا تحتاج إلى تكلفة فى النقل . .

المهم أن نحضر لعملية بناء القرية المصرية بالإعداد الكافى للخامات المطلوبة بأقل تكلفة وبتدريب عدد من أهل القرية للقيام بعملية البناء بإشراف ملاحظين محترفين . .

على أن يقسم القطر على عدد من شركات المقاولات الكبرى . . ويوكل إليها العمل . . كأخطر عملية وطنية . . يمكن أن تسجل لهذه الشركات . . فى منافسة . . للقيام بها . . بأقل تكلفة . . وأجود بناء . . وأسرع وقت . .

إن إتمام هذا العمل . . يمكن أن يكون الإنجاز الحقيقى لتحقيق أهداف ثورة عبد الناصر . . ويمكن أن يكون أجل عمل قام به الرئيس السادات . . ويمكن أن يكون أخطر عملية إنشاء للمجتمع المصرى يقوم بها المقاولون والمهندسون المصريون . . .

١٢ – كيف يمكنْ تغيير الريف المصرى ؟

من حقنا بعد حرب أكتوبر المجيدة . . أن نستنشق عبير الأمل ، وأن نتطلع بالتفاؤل إلى أيام أفضل . . ولعل بارقات التفاؤل تبعث فينا الطمأنينة بألا يكون أملنا سراباً ، وأن تنجح جهود العقلاء منا فى دفع العالم بأسلوب التفاهم الذهنى – وليس العضلى – إلى طريق السلام والاستقرار من أجل تحقيق الحدود الدنيا للحياة الكريمة الآمنة لكل البشر ، وأن تنتهى حماقات الصراع التى تريق الجهد الإنسانى . . فى غير صالح البشرية . . والتى تضعه فى خدمة صراع أحمق إن لم يقض على الناس بفتك السلاح . . فيقضى عليهم بفتك الحاجة أو الجوع .

وأشعر أن من حق الرجل الذى خرج بنا من حلكة اليأس إلى إشراقة الأمل . . والذى عبر بنا ضياع الهزيمة ومرارتها . . ليقف بنا على أرض أصلب ولينطلق معنا إلى أفق أرحب . من حق هذا الرجل أن نشد على يده بكل ما فى قلوبنا من حب ووفاء وأن نقول له فى بداية عام جديد من عمره ومن عمر العالم الإسلامى والمسيحى « كل سنة وأنت طيب » طيب نفساً وجسداً وقلباً وعقلاً . . وأن ندعو له بالصحة وطول العمر حتى يتمم معنا ما بدأ وحتى يرى ثمار غرسه يانعاً مورقاً مزهراً .

والسادات قد حقق لمصر الكثير . . وأمانيه التى يعمل على تحقيقها هى أمانى كل مصرى . . فى حياة كريمة امنة يتحقق فيها الرخاء والعدل والسلام وقد استطاع

بالصبر وسعة الأفق ووضوح الرؤية أن يجتاز كل ما يبث فى طريقه من عراقيل . وتقويم السادات لا يمكن أن يكون على حساب غيره ممن سبقوه فى حكم مصر لأنه استطراد لكفاح طويل شاق من أجل تحرير مصر ونموها ونهضتها .

وإذا كان السادات قد هيأ لمصر أن تنهض من عثرة النكسة . . وأن تقف على ساقيها مرفوعة الرأس منتصبة الهامة . . لتواصل خطواتها فى طريق المستقبل . . وإذا كان قد حقق لأبناء مصر الحرية والأمان على أنفسهم وأولادهم فى يومهم وفى غدهم . . فإن أمامه طريقاً طويلاً وشاقًا يقطعه معهم من أجل تحقيق حياة طبيعية . تتوفر فيها اللقمة والهدمة والإيواء والتنقل والاتصال والتعليم والعمل الذى يستطيعون به أن يشاركوا فى الإنتاج الذى يوفر لهم كل هذه المطالب .

تغيير وجه الريف أولاً :

ونحن بالإضافة إلى متاعب العيش الناتجة عن قصور المرافق والخدمات وتزايد السكان – ما زلنا فى أول الطريق نحو تحقيق نهضة حقيقية لمصر . ومع توفير كل خدمات المدينة وحل مشاكلها الواضحة . تبقى حياة الجزء الأكبر من المصريين فى وضعها البدائى منذ آلاف السنين وما لم يتغير وجه مصر الريفى . . يصبح أى تغيير . . هو على السطح . . وليس فى صلب مصر .

وأنور السادات يعرف مصر جيداً . . فليس هو الذى يكتب له كاتب ليعرفه بشىء خفىَ عليه من أمر مصر والمصريين . ولست أظن أن هناك مصريًا فى مصر تقلب فى شتى مستويات الحياة فى مصر مثل أنور السادات . . لقد عرف حياة الفلاحين فوق الفرن . . وعرف الكتاب وعرف حياة الثكنات وعرف حياة السائقين على اللوريات وذاق صنوفا من شظف العيش ومشقة الكفاح . حتى وصل أخيراً إلى مقعد رئيس الجمهورية . وهو يعرف قيمة الأرض الخضراء فى مصر . . ويعرف ما يعانيه أصحابها من سكان القرى . . ولم يكف أبداً عن أمانيه فى اتساع الرقعة

الخضراء فى مصر وعن اكتفاء مصر الذاتى فى الإنتاج الغذائى .

والشريط الضيق حول النيل ليس هو كل مصر . . وبرغم أن مصر هبة النيل . . فمن واجب أبنائها ألا يركنوا إلى هذه الهبة ويتكاثفوا حولها حتى تضيق بهم ، ولقد كانت هبة النيل كائنة عندما كان أبناء مصر لا يتجاوزون بضعة الملايين . . أما وقد بلغوا الأربعين . . ويواصلون الاندفاع نحو التضاعف العددى بغير روية ولا حساب فمن واجبهم أن يستغلوا هبة النيل استغلالاً أفضل ولا يريقوا قطرة من هذه الهبة دون أن تنتج لهم من الأرض الطيبة أقصى إنتاج ، ومن واجبهم أيضاً عدم التكافؤ حول الهبة بل ينطلقون فى ربوع مصر لينقبوا عن هبات أخرى . . فى الصحارى والشواطئ . .

ولست أشك أن هذا هو أجمل أحلام السادات وأطيب أمانيه . .

ولست أشك أيضا أن هذا هو حلمنا جميعا . .

إعادة رسم خريطة مصر :

ولكن الذى أشك فيه هو أننا قد خططنا من أجل وضعه موضع التنفيذ . . أعنى وضع الإمكانات القادرة على تحقيق ما نسميه إعادة رسم خريطة مصر . أو تخطيط مصر بحيث لا تعود مجرد شريط أخضر من الجنوب حتى ينتهى عند البحر بمثلث الدلتا .

والتغيير الحقيقى لمصر والذى كان مفروضاً أن يصاحب تغيير شكل المجتمع الذى حققته الثورة . . لا يمكن أن يتم إلا بتغيير جذرى فى الرقعة الخضراء الكائنة . . وبخلق شكل جديد للحياة فى الرقعة الخضراء الجديدة التى نحاول أن نضيفها إلى ما هو كائن .

أما تغيير ما هو كائن . . فالوصول إليه يمكن أن يظل حلماً أو أمنية . . لا تتعدى الدراسات والمشروعات والتجارب التى يطول أمرها دون أن تحقق إلا بعض نماذج متناثرة . . فى المكان والزمان . .

أعرف أن هناك دراسات كاملة ومتعددة لإعادة بناء القرية المصرية . . وأن الموضوع يتداول على مستوى مجلس الوزراء ولجانه . . ولكنه بالطبع يحتاج إلى اعتمادات ضخمة ، وإذا كنا لم نحاول أن ندخله فى طور التنفيذ عندما كنا نملك المال الفائض ، فإن محاولة الدخول فى التنفيذ تبدو الآن أمراً غير ممكن . ومع ذلك لا يمكن للذهن يحاول أن يفكر فى تغيير وجه مصر دون أن يفكر فى ريف مصر . . وفلاح مصر . . ودون أن نعتبر أن تلك هى منطلق التغيير الحقيقى فى صلب مصر . والتغيير لابد أن يبدأ بتنمية دخل الفلاح مالكاً كان أم أجيراً بحيث يمكن أن نوفر له الحد الأدنى من العيش وبحيث يكون هو نفسه قابلاً للتغيير وراغباً فيه .

. . فنحن قبل أن نعلم الجائع العارى أسلوباً أفضل للحياة يجب أن نطعمه ونكسيه . . ولعل بداية التغيير عندنا لا تكون شاقة أو مستعصية . . لأننا مهما بلغ بنا ضيق الحال لم نصل أبداً إلى حد الجوع والعرى . .

اختلال التوازن السكانى :

وإذا اعتبرنا أن مشكلة التغيير تواجه الإنسان والمكان . . وبدأنا . . قبل أن نحاول تغيير القرية — سكاناً — دراسة إمكان قبول إنسان القرية التغيير الذى يمكن أن يطور حياته . . وجدنا أن إنسان القرية نفسه قد بدأ فى عملية تصدير إلى المدينة . . فى رحلة تعليم بلا عودة . . وأن وصول تعداد القاهرة إلى الحد الذى بلغ أكثر من خمس سكان مصر . . يشكل اختلالا فى التوازن السكانى بين المدينة والقرية . . ويؤكد تضخم المدينة على حساب القرية .

ويبدأ التساؤل هل يمكن إعادة التوازن . . بإعادة تصدير الإنسان من المدينة إلى القرية . . والإجابة الطبيعية بالنسبة لنا ولمجتمعنا . . هى النفى . علماً بأنه قد حدث فى مجتمعات كثيرة . . أن استعادت القرية أبناءها بعد أن قطعوا كل مراحل التعليم حتى التعليم الجامعى وكان على أبناء القرية أن يمارسوا عند عودتهم إلى القرية كلا

العملين ، عملهم كأصحاب مهنة جامعية [مهندس أو طبيب] . . وعملهم كفلاحين فى القرية . . ولعل فيتنام هى إحدى النماذج لهذه التجربة .

أما بالنسبة لنا . . فبرغم أن العودة إلى القرية تبدو مستحيلة . . عندما يوجه الإنسان سؤاله تبدو له الآن اعتبارات تشير إلى الاتجاه الآخر . . منها : ضيق سبل العيش فى المدينة . . وتعذر وجود المساكن . . الرغبة الملحة لكثيرين من خريجى الجامعات فى العودة إلى محافظاتهم . . ولقد كانت هناك نماذج عملية عند توزيع القوى العاملة تتمثل فى رغبة الكثيرين من الخريجين فى عدم التعيين فى القاهرة والتعيين فى مصالح حكومية قريبة من موطنهم فى الأقاليم .

إمكان العودة إلى القرية :

ولعل هذه إشارة طيبة بإمكان العودة إلى القرية . وإن كانت لا تشكل عودة حقيقية ويصبح إمكان تنفيذها هو الحل الحقيقى لإنسان القرية . . وهو إعادة تصدير أبناء القرية إلى القرية فى محاولة لتغيير وجه القرية . . ولقد يبدو اقتراحاً غير معقول وغير مقبول ، ولكنى أتصور أن إنسان القرية الجديد . . لابد وأن يكون الشاب الدارس القادر على القيام بميكنة الزراعة الذى يصبح الخليفة المتعلم الواعى لأبيه المزارع المجرب المحنك . والذى يمكن أن يعتلى الجرار . بدلا من أن يسير وراء المحراث . . والذى يرتدى القميص والبنطلون والقبعة . بدلا من الجلباب الأزرق واللبدة . تلك هى الغزوة الحقيقية لريف مصر . . وذلك هو الإنسان الجديد لقرية مصر . . الذى يمكن أن يتناول الراية من أبيه الفلاح المصرى لتقترن حنكة أبيه ودرايته بعلمه وشبابه وقدرته . . وإذا كان الريف الذى أنبتنا جميعاً . . قد صدرنا إلى المدينة لنتعلم ونقفز إلى مستوى أفضل فى الملبس والمأكل والمسكن . . فلماذا لا نعود إليه . . لنجعل منه شيئاً أفضل . . ونعمل فيه عملاً مثمراً من أن نجلس عاطلين فى دواوين الحكومة . . ولنأخذ منه قدراً أكبر من الخمسة والعشرين جنيها

التى لا تصل إلى دخل أى عامل مهنى أو غير مهنى .

وإذا ضاق الريف الكائن بأبنائه – فإن الأراضى المستصلحة والمزمع إصلاحها . . يمكن أن تستوعبهم جميعاً . . كعاملين فى الأرض يخلقون مصر الجديدة . . بفلاحها الجديد . . وإذا كنا قد ضربنا فى ربوع الأرض كلها . . وهاجرنا إلى أستراليا وكندا وراء لقمة العيش . . فلماذا لا نقبل الهجرة الداخلية إذا وفرت لنا دخلاً أكبر وحياة أفضل .

الهجرة الداخلية متنفس الشباب :

إن الهجرة الداخلية . . للمناطق الجديدة فى الصحراء . . يجب أن تكون هى المتنفس للشباب . . ويجب أن تنظم بحيث تمنحهم كل إمكانات العمل من أجل استصلاح الأرض وتنمية الدخل . . وإنشاء المجتمعات الجديدة .

ولا تبدو إعادة بناء القرية المصرية مشكلة كبرى ، فإن الأسلوب العملى فى إعادة بنائها . . هو تخصيص قطعة أرض مجاورة وملاصقة للقرية القديمة . . تنتزع ملكيتها ويعوض أصحابها . . ثم تقسم وتخطط وتحدد أماكن مرافقها كالسوق . . والجامع . . وتباع قطع الأرض بأثمان معقولة بالتقسيط لأهالى القرية من أصحاب المساكن القديمة بها وتنشأ جمعيات تعاونية لبناء القرى . . يمكن أن تقرض أهالى القرى من أجل تشييد بيوتهم . . بأفضل المواد الممكنة بالنسبة لموقع القرية . . على أن ننشئ فى المحافظة مصانع لتصنيع الشبابيك والأبواب الجاهزة . . بأثمان زهيدة . . وأقول زهيدة لأن هناك أبواباً مستوردة مصنوعة من الفورميكا فى حدود خمسة وعشرين جنيها للباب يمكن استعماله فى أفضل البيوت . فإذا كان الأمر كذلك فلعل المصنع هناك يمكن أن يصنع الباب من الخشب الحبيبى فى حدود خمسة جنيهات ، وإن عمل الحكومة سينصب على الاستيلاء على قطعة الأرض وإعدادها ثم توفير الخامات بالمصانع المحلية . . وإعداد العمال الفنيين فى مراكز تدريب بالمحافظات من أهل هذه

المحافظة وإعداد ومراقبة البناء بالمواصفات والنماذج المعدة ، إن هذا المشروع يمكن أن يستفيد بإمكانات كل محافظة وهو ليس مستحيلاً . . حتى بإمكاناتنا فى هذه الظروف الاقتصادية القاسية التى نمر بها .

إن هذا التغيير فى صلب مصر . . ولا أقول فى وجهها هو واجبنا جميعا . . كهولاً وشباباً حكاماً ومحكومين . . سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية . . حكومة . . ومعارضة . . ذلك هو ما يجب أن نتفق عليه ، والعمل من أجل هذا الهدف شيء لا يختلف عليه مذهب ضد مذهب آخر . ولا مفكر . . ضد مفكر آخر . .

تلك هى مصر الجديدة . .

مصر التى لم يتغير وجهها . . منذ عهد الفراعنة . . هل آن لنا أن نغيرها ؟

إنى أثق بأن تلك هى أمنية السادات وهى أمنيتنا جميعاً . . ولعلنا نستطيع فى جيلنا هذا الذى أوشك على الوصول إلى مرحلة الستينيات أن نحقق هذا قبل أن نرحل .

١٣ - قوتنا الضاربة فى معركة التنمية والإنتاج

كان حديث الرئيس السادات فى عيد العمال إلى شعبنا وإلى العالم العربى كله ، حديثاً صريحاً وحاسماً ، واجه فيه كل الأمور بشجاعة وأمانة ووضوح ، وأكد من جديد أن الثورة قد قامت من أجل العمال والفلاحين والمنتجين الحقيقيين أياً كانت طوائفهم . . قامت من أجل كل كادح صانع للحياة على هذه الأرض .

كما أكد الرئيس أن السبيل الأمثل هو أن نكسب معركةً بالغة الأهمية ، هى معركة التنمية والإنتاج . . المعركة التى يخوضها اليوم العالم كله ، والويل فيها للمغلوب .

ومهما تكن الصعوبات والمتاعب التى نمر بها . . ومهما تكن الأهداف التى نريد أن نحققها فى المستقبل القريب أو البعيد . . فلا جدال أن وسيلتنا الرئيسية فى ذلك هى قوتنا الذاتية .

استكمال تحرير الأرض العربية . . استعادة حق الشعب الفلسطينى . . كسب معركة الإنتاج والتنمية ، كل هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بالقوة الذاتية أولاً .

وقوة مصر الذاتية . . تكمن أولاً وأخيراً . . فى الإنسان المصرى . . ففى هذه المرحلة التى تضيق بنا الأرض الخضراء . . وتتدلل الأرض علينا . [خضراء كانت أو صفراء] قبل أن نفجر من باطنها ما يغنينا عن الكد والعرق [ولا نملك إلا أن

ندعو الله مع الرئيس المؤمن بأن يكون معنا فى محنتنا ويفجر لنا بالخير خليج السويس ونعبر المحنة بسلام حتى عام ١٩٨٠] .

فى هذه المرحلة الحاسمة الحرجة . . لم يعد من رصيد لمصر سوى الإنسان المصرى . ليس فقط كقوة منتجة . . بل كخامة للتصدير .

ومع ذلك فالإنسان المصرى – وهو الرصيد الحقيقى لمصر – والذى يشكل المنتجين الحقيقيين صناع الحياة على هذه الأرض . . والقوة الضاربة التى سنخوض بها أخطر معركة . . قد تحول إلى مشكلة . . ولقد بتنا نتحدث عن النموالسكانى – أى نمو الطاقة البشرية والقوة الإنتاجية – ككارثة . . وباتت الأرقام المتزايدة لهذه القوة تبدو لنا كإنذارات تثير الفزع .

ولعل السبب الواضح فى هذا أن هذه الطاقة البشرية التى نعتبرها ثروتنا القومية الأولى . . والرصيد الأول للقوة الذاتية صانعة التنمية .

هذه الثروة التى كان مفروضا علينا أن نعمل على تنميتها . قد بات نموها – الذى يحققه الله لنا بغير جهد . . أو على الأصح ضد كل جهد لمحاولة وقفه – هو مصيبتنا الأولى . .

وبالتالى لم يعد الإنسان المصرى بنموه المتزايد . . يشكل حسب المنطق الطبيعى . . قوة ضاربة فى معركة التنمية . . بل أصبح يهدد هذه القوة بالدمار .

والسبب البسيط هو تحول القوة البشرية المتزايدة من قوة منتجة إلى قوة مستهلكة . .

وأصبح الرد على سؤال الرئيس السادات الذى طرحه من قبل فى إحدى خطبه لا تسألوا ماذا أعطتكم مصر . بل اسألوا ماذا أعطيتم مصر . . ردا يمكن أن ينتهى بأغلبية الإنتاج السكانى . . إلى . . لا شىء – وأن مصر . . عليها أن تهيئ للمواطن المصرى منذ أن يولد . . الشىء الكثير من أجل مواصلة العيش . . من دعم رغيف الخبز والمدرسة والمسكن . . حتى يصبح أهلاً للعطاء ليجد نفسه عاجزاً عن

العطاء . . وليتحول من طاقة منتجة إلى طاقة مخدومة مستهلكة .

ولعل تحول الطاقة البشرية المنتجة إلى طاقة مستهلكة . . ليست مشكلة مصر وحدها . . بل لعلها تشكل الآن مشكلة عالمية سواء فى الدول النامية أو المتقدمة ، فقد علمت من ميشيل جى وزير الثقافة الفرنسى أن مشكلة فرنسا المعقدة هى أن القوة العاملة الفرنسية ليست فرنسية وأن القوة العاملة الفرنسية تتحول إلى قوة عاطلة وأن مليونى جزائرى هم الذين يقومون بالأعمال الإنشائية فى فرنسا وأن الفرنسيين يعرضون عن المهن الحرفية التى لا يمكن أن يقوم مجتمع بدونها ويقبلون على التعليم الجامعى بصرف النظر عما يمكن أن يمنحهم هذا التعليم من تأهيل قادر على خدمة المجتمع .

وضرب لى مثلاً أن معهد الهندسة المعمارية الذى يتبع وزارة الثقافة الفرنسية يخرج فى العام ٣٥ ألفاً لا تحتاج فرنسا منهم أكثر من ثلاثة آلاف ويبقى بعد ذلك ما يربو على الثلاثين ألف مهندس معمارى بغير عمل وأنه قد تقرر ألا يقبل فى المعهد أكثر من الآلاف الثلاثة الذين تحتاج إليهم فرنسا .

ولست أدرى ماذا فعل وزير الثقافة الفرنسى بعد ذلك ، ولكن الذى أعرفه أن فرنسا حاولت أن تحل المشكلة ككل وأن تحول القوة الجامعية العاطلة إلى قوى عاملة ، أو تحدد الأعداد المقبولة فى الجامعة بعدد القوى العاملة الحقيقية التى يحتاج إليها المجتمع من التعليم الجامعى .

التدريب المهنى مع التعليم الجامعى :

والطريقة التى اتبعتها فرنسا هى إضافة التدريب المهنى إلى مواد التعليم الجامعى فى الكليات النظرية بحيث يمكن لخريجى الكليات النظرية الذين لا يحتاج المجتمع إلى خدماتهم أن يقدموا إليه نوعاً بديلا من الخدمة التى يحتاج إليها . أو بمعنى أدق إعطاء الفرصة للعاطلين من خريجى الكليات النظرية أن يتحولوا إلى قوى عاملة حرفية مع احتفاظهم بالشكل الجامعى الذى حصلوا عليه . .

وقد سمعنا عن المظاهرات التى قام بها طلبة الكليات النظرية فى فرنسا تعبيراً عن رفضهم هذا الإجراء . . وقد بدا لى هذا الرفض . أمراً غريباً .

فإن يكنْ التعليم كالماء والهواء . . فهو أمر معقول . .

وأن تتحْ الفرصة لكل مواطن أن يحصل على التعليم الجامعى حسب كفاءته . . وحسب طاقة الدولة فى تدبير وسائل هذا التعليم . . فهو أمر معقول أيضاً .

ولكن أن يفضل المواطن البطالة على أن يمنح فرصة تدريب عمل شريف يؤديه للمجتمع . . فهذا هو الأمر غير المعقول .

ومع ذلك فتلك مشكلة فرنسا . . تحلها بالطريقة التى تحلو لها .

المهم مشكلتنا نحن .

وهى مشكلة استنزاف القوى العاملة الحقيقية عن طريقين . . طريق الهجرة إلى الخارج . . وطريق التحول إلى التعليم الجامعى النظرى الذى يتحول إلى طاقة عاطلة كما هو الحال فى فرنسا .

والدولة لا شك تعرف جيداً خطورة هذه المشكلة . . وتبذل الجهد فى تحويل مجرى التعليم إلى طريق التعليم الفنى الذى يمكن أن يفرز من الطاقات ما نسد به حاجات المجتمع إلى القوى العاملة البناءة . وكذلك فى إنشاء مراكز التدريب المهنية التى تعوض الطاقات المهاجرة من القوى العاملة وأعرف أن المراكز التى أنشأتها وزارة الإسكان قد استطاعت أن تجذب الكثير من المواطنين لتحولهم إلى حرفيين قادرين على الإنتاج الحقيقى .

ولعل المشكلة تنبع فى الأصل من عدم القدرة على التوفيق بين الهدفين الرئيسيين اللذين يخدمهما العمل أو كما نسميهما وجهى العملة فى العمل – أى عمل – وهما الحق والواجب . حق العامل فى أن يحصل على الأجر اللازم لمنحه الحد الأدنى فى حياة كريمة . . وواجبه فى أن يمنح المجتمع قدراً من الإنتاج . . ووجها العملة متلازمان . . لا يمكن أن يوجد أحدهما بدون الآخر . ولا يمكن أن يتحقق أحدهما

بغير أن يتحقق الآخر .

بمعنى أن المجتمع لا يمكن أن يمنح العامل أجراً . . إلا إذا قام بدوره فى إنتاج شامل يمكن أن يكون الرصيد الذى يمنح العامل هو وغيره من الملايين الأجر المناسب له . وكذلك لا يمكن أن يقوم العامل بعمله المنتج إلا إذا منح الأجر الذى يهيئ له الحياة الكريمة التى تمكنه من الإنتاج .

ومن أجل ذلك يجب أن يكون التخطيط محكماً . . بين وجهى العملة . . بحيث لا تستنزف قوى عاملة بغير إنتاج حقيقى .

تأهيل القوى العاملة :

وحتى يكون هذا التخطيط محكماً . . يجب أن تؤهل القوى العاملة التأهيل الذى يمكنها من خدمة الإنتاج بحيث لا يصبح هناك عامل بغير عمل أو بعمل لم يؤهل له وبالتالى لا ينتج فيه .

ومن هنا تبدأ مشكلتنا . . التى لم يوضع لها حل جذرى حتى الآن . . وهو أن يخطط تأهيل القوى العاملة فى كل مصر . . حسب حاجات العمل الحقيقية . . بحيث يراعى حق العامل فى التعليم . . ثم حقه فى الأجر . . . مع واجبه فى المشاركة فى التنمية والإنتاج .

وحل المشكلة حلاً جذريًا . . يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل . . وتغيير شامل فى مفاهيم مجتمعنا . . ولعلها تأتى مع الحاجة الملحة . . ومع التخطيط البعيد المدى . . ولكنها يجب أن ترتكز على أساس تقويم العمل مادياً ومعنوياً . . وليس تقويم الشهادة مادياً ومعنوياً . . وعلى أساس أن تصبح الثقافة التى هى كالماء والهواء ملكاً للجميع . . وليس التعليم . . . وفارق كبير بين الثقافة والتعليم . . لعل الدخول فى تفاصيله يمكن أن يكون موضع حديث آخر .

المهم ما هو الحل العاجل الذى يمكن أن نتبعه لكى نحول مسار القوى البشرية

المصرية لكى تكون قوة إنتاج حقيقية تشارك بإيجابية فى معركة التنمية والإنتاج . . ولا تتحول إلى قوة عاطلة تعرقل نمو المجتمع باستهلاكها وخدماتها .

لقد حاولت فرنسا أن تفرض التعليم الحرفى فى نطاق التعليم الجامعى النظرى الذى لا يؤدى إنتاجاً حقيقياً للمجتمع . . ولست أدرى إلى أى حد يمكن أن يلائمنا هذا الحل . بل ولا أدرى إلى أى حد يمكن أن نقدر على تنفيذه .

ولكنى أعرض حلا قد يكون فيه نوع من الاختيار وليس مفروضاً وقد لا يكون فيه شيء مما نخشاه من أن يكون التعليم الحرفى على حساب التعليم الجامعى .

التعليم الحرفى . . ثم الجامعى :

هذا الحل هو أن يبدأ التعليم الحرفى بعد التعليم الجامعى ، أى بعد أن يطمئن الطالب الجامعى على استكمال تعليمه [بفرض أنه يستكمله فعلا] بحيث تعطى الفرصة للطالب فى الحصول على قدر من التدريب الحرفى بعد إكمال الدراسة الجامعية وخلال العام الذى يسبق التعيين والذى يقضيه الطالب الآن فى الخدمة العامة [التى لا أعرف إلى أى مدى قد حققت النجاح الذى تأمله وزيرة الشئون الاجتماعية] .

أقول بعد أن ينتهى الطالب من الدراسة مباشرة يمنح فرصة اختيارية للالتحاق بأحد مراكز التدريب الحرفية التى يختارها ويمنح فورا مرتب الجامعة الذى كان يمكن أن يعين به [ويمكن أن تناقش تفاصيل هذه المسألة وتدبير المال اللازم لها مع وزير المالية] .

وهكذا يمنح الطالب الذى التحق بأحد المعاهد الحرفية . ميزة المرتب . . وميزة تعليم مهنة حرفية . . وبعد عامين من تأهيله . . عليه أن يختار ما يريد . . إما أن يعمل كعامل حرفى بكل ما يؤهله له العمل مع فرصة إنتاج حقيقى بمرتب يزيد كثيراً على أول مربوط التعيين فى الحكومة ومع استمرار المحافظة على كيانه فى المجتمع كجامعى . . بحيث نشكل طبقة جديدة تزيل الفوارق الوهمية فى المجتمع بين العامل والموظف . .

أو يختار أن يلتحق بالوظيفة الحكومية التى تهيئها له القوى العاملة ضمن جيش العاطلين فى دواوين الحكومة . . ويصبح عليه أن ينتظر فى عمره الطويل كل ما يجود به الرسوب والإصلاح الوظيفى .

إن العملية تحتاج من الدولة أن تهيئ مراكز التدريب وأنا أعرف أن لدى وزارة القوى العاملة مشروعا بإدارة كل مراكز التدريب الموجودة فى مصر بعد الظهر لحساب القوى العاملة وبدون أى تكاليف إضافية لتأهيل الآلاف من المواطنين تأهيلاً مهنياً دون أية اعتمادات إضافية .

ويصبح على الدولة بعد ذلك إذا نجحت التجربة أن تدبر المال اللازم لدفع المرتبات للخريجين فور تخرجهم إذا قبلوا الالتحاق بمراكز التدريب المهنى . . ولقد كنا نفعل فيما مضى . عندما كان التعيين يحدث عقب التخرج مباشرة . ولكن يحتاج هذا إلى اعتماد إضافى لأول عام وثانى عام ويصبح التعيين بعد ذلك طبيعيًّا بالاعتمادات العادية .

ولعل النتيجة التى يمكن أن نحصل عليها من نجاح التجربة تستحق هذه التضحية . لأن علينا أن نواجه المشكلة بكل ما نملك من حلول . . فليس من اليسير أن نخوض أخطر معارك المستقبل . . بقوة بشرية إنتاجية مستنزفة . .

وليس من المعقول أن نحول الكادحين صناع الحياة إلى عاطلين فى دواوين الحكومة . .

إن علينا أن نمنح القدرة الحقيقية على العمل والتقويم المادى والمعنوى الذى يستحقه المنتجون الحقيقيون .

وعندما يعلن الرئيس السادات عن معركتنا البالغة الأهمية . . معركة التنمية والإنتاج . . المعركة التى يخوضها العالم كله وويل فيها للمغلوب . . يصبح واجبنا الأول . . أن نهيئ للمعركة قوة إنتاج ضارية . . وأن نحول تزايد القوى البشرية التى يمكن أن تشكل كارثة . . إلى جيش عمل . . يمكن أن يخوض معركة الإنتاج . . ليس فى مصر وحدها . . بل فى العالم العربى . . وفى أفريقيا كلها .

١٤ - تعمير عسكرى لصحراء الصالحية
مستعمرات زراعية مسلحة . .

أشعر أنه يجب ألا يكون هناك فراغ وراء جبهة القتال ، بل يجب أن يكون هناك نوع من مشاركة الجبهة الداخلية فى الدفاع ، بالوجود وراء خطوط القتال ، وأعنى بذلك إنشاء المستعمرات الزراعية المسلحة التى تعتبر وحدات قتال مدربة ، تتولى إلى جانب الزراعة الدفاع عن أراضيها ، بحيث لا تترك وراء خط القتال العسكرى هوة يمكن أن تجعل الأرض مراحاً للعدو.

إن مشروعات تعمير الصحارى واستصلاح الأراضى تتضمن صحراء الصالحية الواقعة فى المثلث الذى تحده القناة وترعة الإسماعيلية ومحافظة الشرقية كما تتضمن الصحراء الغربية غرب النوبارية حتى منطقة العلمين وكذلك جنوب الوادى غرب النيل وجنوب أسوان وحول بحيرة ناصر.

وإذا كنا ننادى بربط الاستعداد للمعركة فى حالة فشل الحل السلمى بتنمية قواتنا الذاتية من أجل بناء المستقبل الذى سنواجه فيه تحدى إسرائيل ، وإذا كانت معركة التحرير جزءاً من معركة شاملة يواجه فيها الشعب العربى تحدياً من أضخم التحديات التى واجهها عبر التاريخ . تحدياً صهيونيًا مزوداً بأفضل ما أمكن من عناصر التخطيط والتنفيذ ومدعماً بكل إمكانات المال والتكنولوجيا ليهدد الوجود العربى والمصير العربى والحضارة العربية .

إذا كنا نتحرك بالسلاح فى يد والفأس فى يد وإذا كنا نضع كل شىء فى خدمة المعركة ، فإننا يجب أن نعطى أولوية استصلاح الأراضى وتعمير الصحارى لصحراء الصالحية . على أن يكون تعميرنا لها بأسلوب الزراعة العسكرية .

ومن الواضح أننى أنادى بنوع من التعمير العسكرى ، القائم على نمط معين من الوحدات الاجتماعية العسكرية والتى أقامتها إسرائيل فى كل صحاريها حيث جعلت منها ما يشبه الألغام فى طريق أية قوات هاجمة تضطرها إلى التوقف عندها . فتعطل الهجوم أو الالتفاف حولها فتصبح جيوباً خطرة تهدد مؤخرتها ، وخطوط مواصلاتها وتموينها .

مناطق مليئة بجيوب المقاومة :

وفارق كبير . . بين أرض فراغ تصبح بمجرد انسحاب القوات العسكرية مراحاً للقوات الغازية . وأرض ملغمة بالوحدات الدفاعية التى تدافع عن أراضيها ومحاصيلها ودورها وبقائها . وتشكل جيوباً للمقاومة المتفجرة .

إن تعمير صحراء الصالحية التى تدخل ضمن مشروعات تعمير الصحارى واستصلاح الأراضى يجب أن يبدأ فوراً بطريق المستعمرات بحيث تتحول الصحراء التى تشكل فراغاً يكشف الدلتا أمام أية قوات غازية تنجح فى كسر خطوط الدفاع العسكرية . إلى مناطق مليئة بجيوب المقاومة التى إذا لم تعرقل تقدم أية قوات غازية فهى على الأقل تشكل تهديداً خطيراً لها بحيث لا تتكرر مرة أخرى مأساة ٦٧ عندما أصبحنا ذات يوم فلم يكن بين القاهرة وبين العدو الجاثم على القناة سوى الفراغ .

إن التعمير العسكرى لصحراء الصالحية يمكن أن يشكل ما يسمى بمانع الصدمة بين القناة والدلتا ، ولن تكون مستعمرات الصالحية نقط ضعف يخشى عليها من العدو بل ستكون ألغاماً تعرقل طريقه وتهدد تقدمه .

وقد يبدو المشروع من ناحية إمكان التنفيذ كمشروع زراعى وعسكرى .

نوعاً من الوهم أو الخيال . . ولكنى أعتقد أن هناك من القدرات الموجودة ما يجعل تنفيذه بشىء من الحزم والتصميم – شيئاً مؤكداً . . بل إنه يمكن أن يستوعب طاقات معطلة يحقق بها شيئاً نموذجيًّا يمكن تطبيقه فى بقية مناطق التعمير والاستصلاح .

إن لدينا من العمالة الزائدة . . ودفعات الخريجين المؤجل توظيفهم ومن طلبة الجامعة الذين يمكن ضغط مدة دراستهم – وإذا كان هذا يحدث فى الكليات العسكرية فى زمن الحرب فليس من الصعب حدوثه فى الكليات المدنية . سواء باستمرار الدراسة فى الصيف أو بضغط مدة الدراسة بحيث يعطى المقرر فى نصف سنة بدل أن يعطى فى سنة .

إننا نستطيع تجنيد هؤلاء الشباب فى عملية التعمير العسكرى بعد إعدادهم بدراسة منهج قصير للزراعة والتعمير مع منهج للتدريب العسكرى يتضمن تدريبهم على الأسلحة والمركبات التى ستزود بها المستعمرات ، ويمكن أن يتم ذلك فى كلية للزراعة العسكرية «على غرار الكلية الفنية العسكرية» على أن تشكل وحدات التعمير الزراعية العسكرية من كتائب وفصائل من هؤلاء الشباب ومن شباب الفلاحين المجندين الذين مارسوا الزراعة بخبرة عملية . .

والعملية التى أشرح تطبيقها . . ليست مستعصية التطبيق فلقد شاهدت تطبيقها فعلاً فى الصومال حيث تكونت وحدات زراعية من الجيش والمدنيين لاستصلاح آلاف الأفدنة المعطلة عن الزراعة للحاجة إلى المزارعين . وشاهدت مناطق تتكون كل منطقة من ٣ آلاف فدان يرأسها رائد أو مقدم وقد زرعت بالذرة والقطن بعد أن كانت بوراً .

الإعداد إذن لهذه العملية ممكن . بآلاف الشباب المعطلين فى المكاتب أو فى الطرقات . . وهم سيوضعون فى أرض المعركة كجنود ومزارعين . مقاتلين وبنائين .

بالبندقية فى يد والفأس فى يد .

و يمارسون أشرف عمل يمكن أن يؤدوه للوطن هو الدفاع والبناء ، يبنون مستقبل وطنهم بالتنمية وبالبناء بل يبنون مستقبلهم على قطعة الأرض الطيبة التى يمكن أن يستفيدوا منها بعد إستصلاحها بدلا من التجمد فى وظيفة بغير عمل أو التقوقع فى طريق وظيفى مسدود .

إنى أتقدم بهذا المشروع محدداً إياه فى النقط التالية :

١ – البدء بالإستعداد لتنفيذ مشروعات تعمير الصحارى واستصلاح الأراضى فى منطقة صحراء الصالحية التى تقع فى المثلث بين القناة وترعة الإسماعيلية ومحافظة الشرقية . بطريقة المستعمرات العسكرية .

٢ – البدء فى إنشاء كلية الزراعة العسكرية .

٣ – إلحاق «بالتطوع أو بالتجنيد» جميع العمالة الزائدة ودفعات الخريجين الذين لا تحتاج إليهم الدولة (بكورس) قصير لإعدادهم للعمل فى الزراعة مع التدريب العسكرى اللازم للدفاع عن كيانهم وأرضهم .

٤ – إعطاء الأسبقية إلى إستصلاح الأراضى فى هذه المنطقة لشق الترع والمصارف وتمهيد الأرض .

٥ – الإسكان المدنى فى الخيام . حتى تعد مبانى المستعمرات بكل ما تحويه من دشم للأسلحة وملاجئ للأفراد توضع فى أماكنها الملائمة للدفاع .

والمشروع مطروح للبحث والمناقشة من أجل تحقيق مسائل حيوية هى :

١ – ملء الفراغ بين القناة والدلتا بالمواقع الدفاعية وبالمواطنين أصحاب الأرض الذين يدافعون عن أرضهم حتى الموت .

٢ – التنفيذ العملى لكل ما نقوله من ربط الاستعداد للمعركة – إذا فشل الحل السلمى – بتنمية قواتنا الذاتية من أجل بناء المستقبل الحقيقى . .

٣ – إعطاء الفرصة للشباب للمشاركة الثورية العملية فى خوض معركة التحرير والبناء بدلاً من التجمد على المكاتب أو الاعتصام فى المدرجات . .

هذا هو مشروع يمكن أن نختبر فيه إرادتنا وتصميمنا وقدرتنا على أن نجعل من أقوالنا الحارة المتدفقة أفعالاً حاسمةً حازمةً . .

١٥ – ضبط الهجرة إلى القاهرة حتى لا تذل . . قاهرة المعز

لست أدرى هل تعتبر مدينة القاهرة مشكلة مستقلة فى حد ذاتها تحتاج إلى اجتهادات خاصة لحلها . أو هى إنعكاس لكل مشاكل مصر التى نحاول تقديم إجتهادات لحلها . بحيث إذا حلت تلك المشاكل على نطاق مصر كلها ذابت مشاكل القاهرة ولم يعد هناك مبرر لتناولها كشىء مستقل .

والواقع أنه – رغم التسليم بأن مشكلة المدينة هى مشكلة سكانها الثمانية ملايين الذين يشكلون خمس سكان مصر – وهى مشكلة مصر التى نحاول تقديم اجتهادات لحلها . . إلا أن القاهرة . . كمدينة لها مشكلتها الخاصة التى تحتاج إلى دراسة وإلى حلول يمكنها بالإضافة إلى ما يقدم من حلول لسكانها كجزء من سكان مصر أن تضع المدينة – وهى قلب مصر – فى المستوى الحضارى اللائق بتاريخ مصر وبمستقبلها .

وحتى لا نضيع فى متاهات المشاكل المتعددة الملحة الضاغطة على أعصاب الناس يجب أن ننظر إلى مشكلة القاهرة نظرة أكثر شمولاً وأن نربط بين العمل العاجل من أجل جعل الحياة ميسورة لسكان القاهرة وإزالة منغصات العيش ومتاعبه من قصور المرافق أو عجزها وأن تهيأ لهم سبل الإقامة الطبيعية فى المدن المتحضرة بما توفره من مأكل وملبس ومسكن (مياه ، وكهرباء ، ومجار) وقدرة على الاتصال

والتنقل بوسائل العصر كما توفر لهم إمكان تلقى العلم ثم الالتحاق بعمل يؤدون فيه واجبهم ويأخذون منه حقهم .

أقول إنه يجب أن نربط بين العمل العاجل من أجل توفير كل هذه الاحتياجات حتى تصبح القاهرة مدينة تهيئ لسكانها المأوى الطبيعى المعقول (ولا تكون قفصاً لحشر مزيد من البشر يتعذر عليهم مع استمرار التكدس مجرد التنفس لا الحركة) وبين التخطيط الشامل لتحويل القاهرة إلى مدينة عصرية كبرى تتسع لكل أمانى المستقبل .

فإذا بدأنا بالشطر الأول تحتم علينا قبل كل شيء أن نوقف هذا السيل البشرى المتدفق إلى القاهرة من أنحاء القطر ، فمن العبث ونحن عاجزون عن حل مشاكل ما هو كائن . . أن نواجه بتدبير الحلول للقادم المجهول الذى لا نعرف كم وكيف ومتى ومن أين .

وكما ربطنا حل مشاكل مصر بضرورة البدء بتحديد القادمين من عالم الغيب لابد وأن نربط حل مشاكل القاهرة بحتمية تحديد الوافدين عليها من خارجها للاستيطان بها .

ولقد كتب فى هذا الكثيرون ممن تناولوا مشكلة القاهرة ، وهذا ليس جديداً على عواصم العالم بل هو منفذ فى الكثير منها ، ومن هذه العواصم مدينة موسكو التى تحظر الإقامة فيها على غير سكانها إلا بتصريح خاص ولمدة محدودة برغم الاتساع الإسكانى الهائل فى رقعتها .

ولعل الحكومة – بتأييد من مجلس الشعب – تقدم على ضبط الهجرة إلى القاهرة ، حتى لا تستمر القاهرة مدينة مفتوحة ينساب إليها سكان الأقاليم بحيث تصبح هناك استحالة للتعامل أو التحرك فيها .

مشكلات سكان القاهرة :

فإذا بدأنا بتناول مشاكل القاهرة الملحة . . محاولين وضع حل لها فى إطار تصورات ما يمكن أن تكون عليه قاهرة المستقبل بحيث يمكن أن نيسر سبل الحياة المريحة للإنسان . . على شتى المستويات . . فى مدينة قابلة للنمو والتطور والازدهار .

وأقول على شتى المستويات لأن المعاناة من المشاكل لم تعد مقصورة على ذوى الدخول المحدودة بل تعدتهم إلى كل مستوى . ولعل إغراق مياه المجارى لحى الزمالك فى أفضل مناطقه قد قدم نوعاً من المساواة أو تذويب الفوارق بين الطبقات فلم تفرق المجارى فى فيضانها بين كبير وصغير أو غنى وفقير .

وكذلك اختناقات المرور عندما تسوق العناد ويحلو لها أن توقفك أمام الإشارة الحمراء بالربع ساعة . . بحيث يمكن أن تضيع كل مواعيدك . . أمام وقفة أو وقفتين من إشارات المرور ليتساوى فى هذا رئيس الوزراء وراكب التاكسى ، ويصبح راكب قدميه . . أو دراجته . . أو حتى عربته الكارو . . أكثر قدرة على التسلل من هذا الحشر .

وتيسير سبل الحياة الطبيعية فى القاهرة يتطلب أولاً وقبل كل شيء – بعد وقف تدفق سيل الهجرة إليها – إيجاد المأوى الملائم لكل مواطن استقر فى القاهرة وأصبحت القاهرة له موطناً . . وبرغم أن عملية الإيواء أو الإسكان هى عملية متكاملة مترابطة ابتداء من المسكن الشعبى المتواضع حتى أفخم الفنادق . . وبرغم أن من الاستحالة تقديم حلول منفردة لإحداها . . لأن القدرة على الإنشاء الإسكانى محدودة بما هو موجود من مواد وقوى عاملة وأموال مخصصة للبناء سواء فى الحكومة أو القطاع الخاص . . وبالنقد المحلى أو بالنقد الأجنبى . فإن بداية تناول المشكلة يجب أن تكون من أسفل برغم أن توفير القدرات قد يأتى من أعلى .

وبشيء من التوضيح أقول إن العلاج الشامل للإسكان فى مصر يجب أن يبدأ

بتوفير السكن أولاً للطبقات ذات الدخل المحدود . . وهو ليس مجرد تفكير اشتراكى أو إنسانى . . بل هو ضرورة اقتصادية لتوفير القدرة على حل المشكلة الكاملة لإسكان القاهرة والتى يمكن أن نوفر بها مأوى لكل المستويات من العامل حتى شركات الاستثمار والسياح .

تحذيران . .

وقبل أن نبدأ فى تناول المشكلة أشعر أن هناك محظوراً يجب الالتزام به بجزم وهو عدم المساس بأى شبر أخضر من الأرض الزراعية فى محاولة لحل مشكلة الإسكان لأنه من غير المقبول أن نحل مشكلة الإسكان على حساب مشكلة الطعام . ولأننا نبدو أمام العالم هازلين إذا كنا نحاول أن نحل مشاكلنا ونحن شعب يتزايد مليون نسمة فى السنة بالعدوان على أرضنا الخضراء الضيقة وأمامنا هذا البراح من الصحارى الذى لا حد له .

وتحذير ثان : هو أن الصيانة يجب أن تكون ملازمة للإنشاء وإلا كنا نخوض معركة عبث . . أو ننفخ فى قربة مقطوعة . . بحيث تتهاوى منشآتنا الإسكانية بفعل الإهمال والتدمير ونشع مواسير المياه فى بضع سنوات . . ونجد أنفسنا بعد عشر سنوات أخرى فى بيوت منهارة آيلة للسقوط .

ونتناول خيط المشكلة . . بالبدء بإيجاد المسكن لأولئك الذين لا سكن لهم . . اعنى بذلك الذين يقطنون فى المساجد أو فى المقابر . . ثم الذين يوشكون أن يصبحوا بلا سكن قبل أن تنقض عليهم بيوتهم الآيلة للسقوط . . ثم أولئك الذين يقطنون الأكواخ فى الخرائب .

وإنشاء البيوت لهؤلاء سيكون هو البداية الاقتصادية لحل المشاكل . ولعل الاتفاق الأخير الذى أبرمته محافظة القاهرة مع المجموعة الاستثمارية الكويتية للقيام بمشروعات مشتركة بنسبة خمسين فى المائة للجانبين والذى ينبغى بأن تقدم المحافظة

الأراضى التى تشمل إقامة مجمعات للمكاتب الإدارية – ولعلها تتناول أيضاً الفنادق – على أن يدفع الجانب الكويتى نصف قيمة الأرض المخصصة لإقامة المساكن الشعبية .

ومن هذه الـ ٥٠ فى المائة من ثمن الأرض وما يماثلها فى أى مشروع مشترك آخر يجب أن تبدأ بناء المساكن الشعبية للقطاعات التى سبق الإشارة إليها ثم القطاعات التى تليها فى الأهمية وهى مساكن الأسر الجديدة أو مساكن العرسان .

حل مشكلة الإسكان والتخطيط :

وبنظرة شاملة لمدينة القاهرة يمكن أن نجعل من مشروعات هذه الاتفاقيات وسيلة للربط بين الحل العاجل لمشكلة الإسكان والتخطيط الشامل للمدينة . . فعندما ننظر إلى الأراضى التى يمكن أن تقدمها محافظة القاهرة لاستعمالها فى الإسكان السياحى والإدارى وإستثمار حصيلة استغلالها فى الإسكان الشعبى نجد أن القاهرة تستطيع أن تقدم الكثير من أراضيها التى يمكن أن تحل مشاكلها العاجلة ومشكلة تخطيطها للمستقبل . سواء فى قلب المدينة أو على كورنيش النيل .

أما بالنسبة لقلب المدينة . . فإن الحى التجارى الحالى الموجود بين محور عماد الدين وشارع ٢٦ يوليو لم يعد يحتمل أى متنفس للطاقة التجارية لعاصمة مصر . . تبعاً للتضخم السكانى وزيادة حجم التعامل التجارى الداخلى والخارجى ولا سيما بعد الانفتاح مما يحتم البدء فى إنشاء حى تجارى جديد يكون هو التوسع الطبيعى لقلب المدينة حتى لا تحول الأحياء السكنية بطريقة فوضوية غير مخططلة إلى بثور تجارية . وتتناثر البنوك وشركات الاستثمار فى الأحياء السكنية المختلفة كجاردن سيتى وغيرها . ولا ينفى هذا بالطبع أن تكون لأحياء القاهرة المختلفة شوارعها التجارية وأسواقها ودور ملاهيها بحيث يكون هناك نوع من الاكتفاء الذاتى للأحياء حتى نجنب سكانها مشقة الانتقال إلى قلب المدينة كما هو حادث فى مصر الجديدة وشبرا

والسيدة . . وغيرها من الأحياء .

ولعل أفضل منطقة لاتساع قلب المدينة أو إنشاء قلب آخر مجاور هى منطقة عشش الترجمان التى تقع فى الجانب الآخر من الشريان الرئيسى للقاهرة وهو شارع رمسيس ، والتى يحدها شارع الجلاء ببضعة أبنية كبيرة على حافة الحى وهو البنك الصناعى والمحكمة ومبنى الأهرام ثم مبنى أخبار اليوم ، وقد تكون على نمط المنطقة التجارية الجديدة فى قلب موسكو فى شارع لينين الذى شق وسط الخرائب والأكواخ .

الحى التجارى الجديد :

هذه المنطقة – وأعتقد أن هذا لابد أن يكون فى التخطيط المستقبل لمدينة القاهرة – يمكن أن تكون الحى التجارى الجديد والتى يجب أن تبدأ بإيجاد مساكن بديلة لسكانها بعد حصرهم حسب الواقع ، وقد تقام بضع عمارات فى جزء من المنطقة تكون بمثابة المنطقة الخدمية للحى كله على نمط السبع عمارات فى الحى الخامس قرب الماظة فى مصر الجديدة . ولعل هذه تكون فرصة لتهيئة عمل أفضل لسكان الحى . أو تقام المساكن البديلة فى أقرب منطقة إسكان شعبى .

إن ثمن الأرض فى هذه المنطقة التى ستعتبر القلب الجديد فى القاهرة هى وغيرها من مناطق الأكواخ والمناطق الممتدة على كورنيش النيل إبتداء من روض الفرج حتى سجن طره يمكن أن تكون هى المنطلق لحل مشاكل الإيواء فى القاهرة والتى يمكن أن تشكل شركات استثمارية لاستغلالها بالتعاون بين رأس المال العربى والأجنبى والحكومة بالنسبة للأراضى التى تملكها والقطاع الخاص الذى يملك بعض هذه الأراضى ويعجز عن استثمارها وحده بالشروط المطلوبة فى هذه المناطق كمساهم فى الشركات .

بهذا الأسلوب – الذى بدأته فعلاً محافظة القاهرة . بالاتفاق الذى أبرمته مع

المجموعة الاستثمارية الكويتية – يمكن ربط تخطيط القاهرة لتتسع لكل آمال المستقبل مع الحل العاجل لمشاكل الإسكان وغيرها من المشاكل الملحة .

فبالـ ٥٠ فى المائة من ثمن الأراضى المتاحة . . يمكن أن نبدأ بالمساكن كما سبق القول فى أقرب المناطق التى يضعها التخطيط للإسكان الشعبى .

ولعل هناك مناطق لا تبعد كثيراً عن الأحياء السكنية فى القاهرة . . وتتسع لعدد كبير من الإسكان الشعبى . . وأقصد بها الأراضى التى تشغلها المقابر على طول إمتداد شارع صلاح سالم .

مقابر المدينة . . فى وسطها :

ولقد كان من الطبيعى أن توضع المقابر خارج المدينة عندما كانت القاهرة تنتهى عند الدراسة والعباسية والقلعة ، حيث تمتد مقابر الغفير وباب الوزير والإمام الشافعى وغيرها ، وحيث كان يطلق على ما بعد الدراسة تعبير [الخلاء] الذى تعودنا أن نقرأه للأستاذ نجيب محفوظ فى رواياته التى تقع أحداثها فى هذه المناطق ، ولكن عندما تتسع المدينة لتمتد إلى التلال والأودية التى تجاور هذه المناطق . . بالمبانى التى شيدت فى مدينة نصر وعندما يمتد الأوتوستراد الذى يصل من مطار القاهرة إلى الجيزة عبر المقابر ويصبح أحدث مبانينا ، وهو المعرض والاستاد الذى شيد الآن فى طريق صلاح سالم يقع فى نفس الطريق الذى تحده المقابر من كلتا ناحيتيه حتى يصل إلى فم الخليج .

عندما يحدث هذا . . نجد مقابر المدينة توشك أن تقع فى وسطها . . ويتحتم علينا أن نجد مكاناً بديلاً لها وأن نخطط لإسكان الأحياء فى مناطق المقابر التى بدأ الأحياء فعلاً سكناها بغير تخطيط .

ولعل الصورة التى يمكن أن يرسمها كاتب للقاهرة . والتى يمكن أن تضم هذا الطريق لابدّ وأن تبدأ بجبل المقطم أخضر مزدهراً . . [وهذا ما قد بدأ التخطيط له فعلاً] وبإنشاء الفنادق التى يمكن أن تجعل القاهرة مصيفاً بجبلها الأخضر . . وبأن

يضم على سفحه حيًّا للفنانين يطل على القاهرة كحى مونمارتر فى باريس وبمسجد فوق المقطم يمكن أن يكون أحد معالم القاهرة الجديدة بحيث يرى من كل مكان فى القاهرة .

بالمقطم على هذه الصورة الخضراء اليانعة ذات مساقط المياه . . والمقابر قد أزيلت من أسفله . . يبدأ طريق صلاح سالم من فم الخليج عند بداية سور العيون وتشغل الساقية التى كانت تنقل المياه من النيل إلى أعلى كأحد المعالم السياحية الجميلة .

مساكن شعبية مكان المقابر :

ويستغل سور العيون على طول إمتداده حتى القلعة بحوانيت السياحة والزهور والفاكهة والمقاهى التى يمكن أن تجعله أشبه بالشانزليزيه فى باريس حتى تصل إلى القلعة التى يجب أن يزال كل ما حولها من مبان وتنقل إلى أقرب منطقة إسكان شعبى وتحاط بالشجيرات والأراضى الخضراء بحيث تبدو واضحة بأسوارها المحيطة بها كقلعة حلب فى مدينة حلب .

وفى كل الأماكن التى تشغلها المقابر تبنى المساكن الشعبية والمتوسطة والعمارات التجارية على واجهة الطريق . . وتنتقل المقابر إلى الأماكن المخصصة لها فى الصحراء المجاورة لمدينة نصر .

وقد قال لى محافظ القاهرة إن هناك أماكن بديلة لكل المقابر المحيطة بطريق صلاح سالم ، وأنه على استعداد لتسليم مقبرة مبنية وليس مجرد قطعة أرض لكل أصحاب المقابر القديمة .

فإذا كان نقل المقابر من مكانها حتميًا وممكناً ، فلماذا لم نبدأ حتى الآن . . إن هناك ضرورة لترك أرض المقابر خالية مدة معينة قبل بدء البناء فيها . . فلماذا لا نسرع فى نقلها ؟

إن إعادة بناء القاهرة عملية متكاملة يجب أن نتخذ الخطوات العملية للبدء فيها . . بحيث نربط بين إعادة البناء الشامل وبين حل المشاكل الملحة العاجلة .

والإسكان الشعبى الذى يمكن أن نستغل فيه الخمسين فى المائة من الأراضى المستغلة للإسكان الإدارى أو للإسكان السياحى ، يجب أن يوضع فى مكانه الصحيح فى تخطيط القاهرة حتى لا يكون عقبة فى تنفيذ هذا التخطيط .

التحول عن الاستثمار فى الإسكان :

وإنشاء المساكن الشعبية أو الاقتصادية بهذا المصدر للتمويل أو بأى مصدر تمويل حكومى آخر . . قد يحل جزءاً من مشكلة الإسكان . . ولكن سيبقى الجزء الأكبر منها باقياً حتى تحل مشكلة استثمار رأس المال الخاص فى عملية الإسكان .

ولست أظننا من السذاجة بحيث نتصور أن رأس المال الخاص سيدخل فى عملية الإسكان كمؤد للخدمات بدلاً من أن يكون مستثمراً . . . لأن الحكومة تقوم بعملية الإسكان الشعبى ضمن الخدمات التى تؤديها للمواطنين . . وفى سبيل ذلك يمكن أن تتحمل بعض الخسائر ، ولكن رأس المال الخاص يمارس العملية كمستثمر . . يحاول أن يوفر أكبر قدر من الربح لنفسه ، وتكون بالنسبة له مصدراً للربح . . وتضع الحكومة نفسها بينهما كحكم يحدد الربح المعقول . . والذى يمنع صاحب رأس المال [كما نفعل فى كل تجارة] من سوء استغلال صاحب الحاجة إلى بضاعته . . . وهى المسكن .

وطبيعى أن يخوض صاحب رأس المال لعبة الربح . . وطبيعى أن تحاول الحكومة ردعه عن الاستغلال عندما يجور أو ينحرف ، ولكن عندما يزداد ردع الحكومة – أو الحكم – له بحيث لا يجد له ربحاً . . وبحيث تفشل كل أنواع التحايل واللف من أجل تحقيق مزيد من الربح . . وعندما يجد أن لعبة البناء تربحه ٣٪ وأن سندات الاستثمار تحقق له ٧ ٪ فلماذا يدخل فى لعبة البناء وقد تحولت إلى معركة

خاسرة . . بعد أن أصبحت عملية البناء أشبه بالأشغال الشاقة — وهو بعد كل هذا ليس من مسئوليته كمجرد مواطن أن يقدم برأس ماله — قل أو كثر — خدمة خاسرة لأنها شغلة الحكومة وليست شغلته .

إذا فكرنا فى رأس المال الخاص المستثمر فى البناء . . بأسلوب واقعى يمكن أن نهيئ له فرصة معقولة للاستثمار . . أمكننا جذبه إلى عملية البناء [وهو الاستثمار التقليدى للمال المصرى] ، وذلك بتوفير مواد البناء والأيدى العاملة بالأسعار التى تتناسب مع تسعيرة الإيجار التى نحددها له والتى يجب أن تزيد عن أية نسبة للربح من المصادر السهلة . . كالأوراق المالية .

جمعيات تعاونية للبناء :

يبقى بعد ذلك أن نهيئ الفرص للمحتاجين إلى المساكن والذين يمكن أن تتوفر لهم بعض القدرة على أن يشيدوا مساكنهم عن طريق جمعيات تعاونية لبناء عمارات اقتصادية تساعدهم فيها الحكومة بأراضى بناء بسعر تكلفة المرافق وقروض طويلة الأجل ذات فائدة محدودة لا تزيد عن ٣٪ ،وتوفير موادالبناء بسعر معقول والعمل على زيادة الأيدى العاملة فى مهنة البناء بواسطة مراكز التدريب بحيث تكون فى متناول اليد وليست متعذرة الوجود .

إذا استطعنا أن نفعل هذا [وهو قطعاً ليس بالأمر السهل] أمكن تحديد المناطق التى ستشيد عليها هذه المساكن ضمن التخطيط الشامل للقاهرة والتى يمكن أن تكون فى أطراف القاهرة الصحراوية ، كامتداد لمدينة نصر ، أو طريق الفيوم .

ولعل هذا ما أشارت إليه الاتفاقية الأخيرة التى أبرمتها محافظة القاهرة .

وإذا عدنا بعد ذلك إلى عملية الربط بين حل المشاكل العاجلة للقاهرة وبين التخطيط الشامل لمستقبلها . وجدنا أن من أكثر المشاكل إلحاحاً بعد مشكلة الإيواء مشكلة الطرق — وقدرتها أو عجزها على استيعاب حركة النقل المفروض عليها — إلى جانب مشاكل المياه والمجارى والكهرباء والتليفونات والنظافة .

١٦ - حتى لا تتحول شوارع القاهرة إلى معارض ثابتة للسيارات

عندما نتناول مشكلة النقل فى القاهرة نتناولها كمشكلة تالية لمشكلة الإسكان . فالطبيعى أن نهيئ للإنسان مكاناً يأويه ثم ندبر له وسائل النقل .

وأنا أتحدث عن النقل بمعناه الأشمل . أعنى نقل الإنسان ذاته أو نقل ما يراد أن ينقل منه أو إليه . تدخل فى ذلك حركته من مكان لآخر حسبما تحتمه ظروف حياته . أو نقل ما يحتاج إليه من أشياء مادية كانت أو معنوية . . سواء من الطعام أو الشراب وكل احتياجات العيش والثقافة والترفيه ، أو نقل ما لا نحتاج إليه من مخلفات وفضلات ينبغى الخلاص منها .

تلك هى حتمية حركة الإنسان فى الحياة بعد استقراره فى مكان ما وهى تحتاج إلى وسائل نقل تبدأ بحركة الساقين . . إلى دورات العجل . . إلى الأسلاك . . إلى ذبذبات الهواء .

وحجم حركة النقل يفرضه بعد حجم السكان بعدهم عن أمكنة احتياجاتهم . فكلما قربت أمكنة احتياجاتهم قلت حاجاتهم للنقل .

وسهولة حركة النقل أو صعوبتها . . يحددها حجم وسائل النقل وسرعتها وسعة المساحة المتحركة فيها . . وبالطبع أسلوب تنظيم هذه الحركة .

وعندما ننتقل من هذه المقدمة السريعة فى محاولة لتطبيق هذه الاستنتاجات

العامة على المشكلة الخاصة التى نتناولها وهى مشكلة النقل فى القاهرة . نجد أن النقل فى القاهرة يتعرض لكل ما يحتم تعذره . . بل وما قد يوصله إلى حالة الاستحالة .

ولقد تحدثنا عن تزايد الحجم السكانى فى القاهرة زيادة تجاوزت كل إمكانات القاهرة فى تدبير سبل الحياة لهذا العدد من السكان بما فيها النقل .

وبات تحديد الهجرة إلى القاهرة ضرورة لا يحتمها فحسب العجز عن تدبير الإيواء لهذا التزايد المستمر فى عددالسكان ،بل يحتمها أيضاً العجز عن تدبير وسائل النقل بمعناه الشامل لهم ، حتى لا تصل صعوبة الحركة داخل المدينة إلى درجة الاستحالة . .

حجم السكان . . وحجم النقل :

فإذا سلمنا بأن حجم السكان فى مدينة القاهرة أكبر من قدرتها فى كل مجال بما فيه النقل . . كان السؤال عن حجم حركة النقل لهذا العدد الهائل من السكان داخل المدينة والذى يحدده بعد أمكنة احتياجاتهم التى تتحتم الحركة إليها . . عن مساكنهم .

ما دام قد تحتم على مدينة القاهرة أن تأوى الملايين الثمانية الذين لا تتسع لهم إمكاناتها . . أليس من حقها أن تتساءل وطرقاتها تئن تحت وطأة الحركة الدائمة التى لا تحددها ما يسمونه [بساعة التدفق أوRush Hour] بل تستمر خلال كل ساعات اليقظة فلا تهدأ إلا قلة من ساعات الهجوع فى قلب الليل .

أليس من حق المدينة المسكينة أن تتساءل إلى أين يتحرك هذا السيل ومن أين ولماذا ؟

والرد الطبيعى على هذا السؤال – بافتراض أن السكان عقلاء – هو أنهم يتحركون من بيوتهم لأداء واجب ما : الذهاب إلى العمل . . أو شراء حاجة . . أو لنزهة . . وهى حركة حتمية من ناحية الأسباب ، ولكنها ليست حتمية بالنسبة

للحجم ، لأن حجمها يضاعفه بعد معظم هؤلاء الناس عن أماكن احتياجاتهم ، وبالتالى مضاعفة حجم النقل بالنسبة إليهم .

فنحن نجد سيلاً متدفقاً من وإلى الجيزة والروضة والسيدة وبقية جنوب وغرب القاهرة إلى العباسية ومدينة نصر ومصر الجديدة وبقية شمال شرق القاهرة .

لأن الذين يعملون هنا يسكنون هناك والذين يسكنون هنا يعملون هناك : ولو أن الذين يعملون فى جامعتى عين شمس والأزهر وبقية الكليات فى مدينة نصر ومصر الجديدة وديوان المحاسبة والموظفين والتعبئة إلخ . . يسكنون فى مصر الجديدة ومدينة نصر والعباسية .·. ولو أن العاملين فى مناطق الجيزة والدواوين والمناطق الموجودة فى جنوب وقلب القاهرة سكنوا فى هذه المناطق – لاستطعنا أن نوفر نصف حركة النقل التى يحتمها الانتقال إلى العمل .

ربط العمل بمكان السكن :

ولا شك أنه مجرد افتراض يستحيل تنفيذه لأن تغيير السكن أصبح عملية خارج نطاق التنفيذ أو التفكير . . وهنا يبرز الافتراض الثانى ،وبرغم أنه أيضاً متعذر التنفيذ إلا أنه لا بأس من طرحه كنوع من الافتراض . إذا كان من المتعذر على الإنسان أن يجد سكناً قرب عمله . . ألا يستطيع أن يجد عملاً قرب سكنه .

وبرغم غرابة السؤال . . إلا أننى أستطيع أن أؤكد أن هذا هو الاتجاه الطبيعى الذى يفعله ساكن القاهرة فى هذا الزمن الذى أصبح فيه التنقل داخلها نوعاً من العذاب .

وأنا أذكر عندما كنت أعمل فى وزارة الثقافة أن نصف الرجوات بالنسبة للعاملين الجدد فى الوزارة هو أن يعينوا فى قصر ثقافة مصر الجديدة . . . لسبب بسيط هو أنهم يسكنون فى مصر الجديدة . . والنصف الآخر يريدون العمل فى العلاقات الثقافية الخارجية . . . والسبب أنهم يسكنون فى الدقى أو الجيزة . .

وقد تبدو المسألة بالنسبة لأجهزة العمل والتخصصات . . نوعاً من المزاح . . ولكننا عندما نفكر فيها تفكيراً واقعياً . . نجد أنه ما دمنا فى هذه المرحلة التى نشكو فيها من العمالة الزائدة . . ومن تكدس الموظفين الذين لا يعملون شيئاً فى مكاتب الحكومة . . فما الضرر – إذا كانوا لا يعملون شيئاً فى مكاتبهم فى قصر العينى مثلاً – من أن نجعلهم لا يعملون شيئاً فى مكاتبهم فى مصر الجديدة . . ونكون بذلك قد وفرنا جزءاً من حجم النقل فى المدينة المكتظة .

هل يمكن أن نضع فى الحسبان بالنسبة للجامعات وبالنسبة لبقية أماكن العمل . . أمكنة مساكن العاملين بحيث يراعى عند الالتحاق بالجامعات ، وعند تعيين الخريجين ربط أماكن عملهم بمحل سكناهم ؟ . . كما نحاول بقدر الاستطاعة تشييد التجمعات الإسكانية للعمال والطلبة قرب أماكن العمل والدراسة .

الحى يجب أن يكون متكاملاً :

وهل يمكن أن نشرع فى تخطيط جاد . . لعمل الاكتفاء الذاتى للأحياء . . بالنسبة للأسواق والنوادى ودور العرض السينمائى . . بحيث لا تكون هناك حاجة لسكان الحى إلى التنقل فى طول القاهرة وعرضها . . والتكدس فى طرقاتها . . إن هذا شيء معمول به فى لندن . . حيث تضم الأحياء مختلف فروع المتاجر الشهيرة . والحدائق بحيث لا يحتاج ساكن الحى إلى الخوض فى شارع أكسفورد أو ريجنت . . أو هايدبارك . ولقد بدأ تنفيذه عندنا بطريق عشوائى . يحتاج إلى استكمال بحيث تقل الحاجة إلى التنقل الذى لا مبرر له . . وتصبح الأقدام وسيلة محتملة فى قضاء الحاجات .

إن هذه الحلول على ما تبدو من أهميتها . حلول لا مناص منها . . من أجل عدم تحويل صعوبة النقل إلى استحالة حركة .

ونأتى بعد ذلك إلى مصاعب حركة النقل المباشرة . . وهى :

- حجم وسائل النقل .
- سرعتها .
- سعة المساحة المتحركة عليها وصلاحيتها للحركة .
- أسلوب تنظيم هذه الحركة .

أما بالنسبة لحجم وسائل النقل فإننا نبدأ بالتحذير الذى سقناه بالنسبة للإسكان وهو أنه لا قيمة لزيادة حجم هذه الوسائل . . بغير تدبير عملية الصيانة كأمر حيوى . . . فنحن قد نستطيع أن ندبر حاجة القاهرة من وسائل نقل . . ولكننا لا نستطيع أبداً أن ندبر تجديدها كل بضع سنوات . بعد أن تتحول إلى قطع من هياكل الخردة الملقاة فى جراجات النقل العام .

ربط الدخل بالصيانة :

ولعل مشكلة الصيانة هى مشكلة القطاع العام ككل – عندما يتحول العامل إلى مجرد موظف . لا رابطة بينه وبين أداة عمله . . عندما يشعر أنها قد تتوقف عن العمل . . دون أن يتأثر أجره – وأنه لا يوجد هناك ارتباط بين الوجود فى العمل والعمل فعلاً . وهى ليست مشكلة خاصة بل هى مشكلة المعادلة الصعبة بين ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والخدمات وإحساس الفرد باللامبالاة فى علاقته بهذه الوسائل وتغلب ارتباطه بالحق المأخوذ على الارتباط بالواجب المعطى .

ولست أشك أن هناك محاولات لحل هذه المشكلة بالحوافز المختلفة . . ولكنى لا أعتقد أنها قد توصلت فعلاً إلى دفع الإحساس بالمسئولية الكاملة فى نفس السائق نحو عربته كما لو كان صاحب هذه العربة . . أو أن رزقه مرتبط ببقائها صالحة أطول مدة ممكنة . وهو أمر يحتاج إلى إيجاد نوع من المشاركة فى ملكية هذه العربة . وارتباط دخل السائق وغيره من العاملين على العربة ليس فقط بالدورات التى تحققها العربة – كما هو حادث فعلاً – بل ببقاء العربة نفسها صالحة للعمل أطول مدة

ممكنة . وذلك بحصول العاملين على العربة على نسبة مما تحققه العربة طوال العام [بحيث يقل دخلهم عندما تتوقف] وبحيث يتزايد هذا الدخل كلما زادت مدة خدمة العربة حتى يمكن أن تصل مثلاً إلى ٥٠٪ إذا تجاوزت أقصى سنوات خدمتها ، وبذلك يعمل العاملون على العربة [والذين يجب ألا يتغيروا منذ بدء العمل بها حتى إنهاء خدمتها] على إطالة مدة عملها وبقائها صالحة أطول مدة ممكنة .

طرق للمشاة وأخرى للنقل

وأنا أسوق بعض هذه الأفكار التى قد تبدو خيالية . . أو متعذرة التطبيق محاولة منى لطرح مشكلة حيوية للمناقشة . وهى مشكلة صيانة الأشياء لأننا ـ ونحن فى وضعنا الاقتصادى الصعب ـ وبالكاد ندبر أمرنا وأمر شراء الأشياء ، من عربات وآلات ومنشآت . . يصبح من العبث والجنون أن نضيع نصف عمرها بالإهمال . بحيث نجد أنفسنا مرة أخرى ونحن فى قاع المشكلة . . وبحيث نضطر ونحن فى حالتنا الاقتصادية المرهقة وبتعبير دارج ـ فقرنا المدقع ـ مضطرين إلى أن نشترى أشياء جديدة بعد أن استهلكنا ما ابتعناه فى نصف مدته أو أقل .

ومع ضمان صيانة وسائل النقل . . نتناول مشكلة تدبير الحجم المطلوب لنقل سكان القاهرة واحتياجاتهم داخل المدينة . ومن غير شك أن تحديد حجم السكان وتحديد انتقالاتهم ـ كما بدأنا الحديث ـ سيجعل تدبير أمر وسائل النقل ـ مع صيانتها الدائمة ـ أمراً قادراً على حل مشكلة الحركة داخل القاهرة . . إذا وفرنا لوسائل النقل المختلفة مساحة الطرق الكافية لاستيعابها مع إحكام تنظيم حركة النقل على هذه الطرق .

ولاشك أن تدبير وسائل النقل الكافية داخل القاهرة . . لابد أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطرق التى ستتحرك عليها هذه الوسائل . بحيث لا يتجاوز حجم وسائل النقل مساحة الطرق وبحيث لا تختلط هذه الوسائل بسرعاتها المتفاوتة فتعرقل إحداها حركة الأخرى .

وإذا بدأنا بالوسائل البدائية للحركة أعنى الساقين . . أو بتعبير المرور : المشاة فإنه يجب أن تحدد أمكنة لحركة المشاة سواء فى الطرق العامة أو فى طرق الأسواق المكتظة . . بحيث تحترم هذه الأمكنة احتراماً كاملاً وبحيث يحظر مرور العجلات أيا كان نوعها فى هذه الأمكنة . . كما يحظر أيضا مرور المشاة فى غير هذه الأمكنة . سواء كانت أماكن عبور المشاة أو الكبارى العلوية ، وبحيث لا نجد المشاة يسيرون أسفل الكبارى لا فوقها ، ويعبرون الشارع بالطول لا بالعرض .

الانضباط فى تنظيم الحركة

وهنا تبرز حيوية الانضباط فى تنظيم الحركة . . ولعلها أشق وجوه المشكلة . . بل هى مشكلة حياتنا فى مصر ، فى هذه المرحلة التى سبق أن تناولناها تحت عنوان سلوك الإنسان المصرى . . لأن تدبير الأشياء التى تحل مشاكلنا . . أمر مهما بذلنا من جهد فى تحقيقه . . لن يكون له جدوى إذا عجزنا عن تحقيق السلوك المنضبط الذى نتناول به هذه الأشياء لكى تؤدى بها عملاً . . فالآلة فى المصنع لا قيمة لها بغير السلوك البشرى القادر المنضبط . . وكل أدوات عمليات الإنتاج لا قيمة لها بغير الإنسان الكفء القادر على استعمالها وتحقيق أكبر عائد منها . وكذلك الخدمات التى نحتاج إليها فى كل مكان . . مهما دبرنا الأموال اللازمة لأجلها . . لن تجدى إذا لم يتناول العمل فيها . . بشر قادرون أمناء على كل مستوى . . علماً بأننا جميعا نتبادل الخدمات . . وكلنا فى مكان . . . خادم . . وفى مكان آخر . . . مخدوم .

ونعود إلى تدبير وسائل النقل . . بحيث نحاول تدبير كل ما نستطيع من وسائل توفرها لنا إمكاناتنا ، وبحيث لا نتأرجح بين مختلف الوسائل . . دون أن يكون هناك تخطيط بعيد المدى . . فنلغى الترام تارة . . ونعيده تارة . . وندخل الترولى باس . . ثم نتهمه بأنه أحد أسباب عرقلة المرور . لأننا لا نستطيع أن نقدم له الصيانة العاجلة التى تجعله أداة نقل لا أداة عرقلة .

وبديهى أن وسائل النقل السريعة يجب ألا تتداخل مع وسائل النقل البطيئة ، فالوسيلة التالية للأقدام والتى يجب أن نحدد لها أماكن خاصة . . هى وسيلة الدراجات أو الدراجات ذات الموتور وهى وسيلة تستعمل على أوسع نطاق فى البلاد النامية . بل هى تستعمل فى الصين وفى فيتنام كأداة رئيسية للنقل وتحدد لها مسارات خاصة فى الطرقات . . بحيث تنساب فى أفواج كأنها سيل متدفق من البشر على عجل . وبحيث لا تجد دراجة تزاحم عربة وتقفز فى تقاطع المرور دون أن تعبأ بأى إشارة .

وتحدد حركة النقل السريع فى مسار دائرى حول المدينة . أو فى مسار يخترق وسطها دون أن يقاطع طرقاتها ، بحيث يسير فى أنفاق أو طرق علوية . .

أنفاق أو طرق علوية

ولا مناص فى حل مشكلة النقل من أدوار أخرى للطرق سواء تحت الطرقات الحالية فى أنفاق أو فوقها فى طرق علوية - يحتم هذا اختلاف سرعات وسائل النقل ويحتمه أكثر عجز المستوى الحالى من الطرقات عن استيعاب وسائل النقل الحالية والأخذ فى التزايد مع التزايد السكانى ومع تزايد حركتهم وتزايد وسائل النقل المستعملة فى هذه الحركة ، ولا شك أن التزايد الإسكانى الرأسى فى المدن . يزيد الضغط الإسكانى فى قلب هذه المدن . وأعنى بالتزايد الرأسى إحلال العمارات المرتفعة مكان الفيلات ، بحيث لا يصبح هناك مفر مع العجز عن عمل طرقات جديدة أو توسيع الطرقات الحالية . من إنشاء طرق أخرى فى مستوى آخر تحت أو فوق هذه الطرق .

ولعل الوسيلة الفعالة والتى اتبعتها كافة المدن المتزايدة السكان . . هى الأنفاق سواء للنقل السريع عبر أطراف المدينة أو للنقل البطىء فى تقاطعات الطرق . وهذا ما نحاوله نحن وما تأخرنا فيه بحيث أصبح لابد من عملية إنقاذ سريعة بمستوى آخر

قد يغنى مؤقتاً عن مستوى الأنفاق وهو المستوى العلوى والذى أخذنا به فى تقاطعات الطرق بالكبارى العلوية للمشاة كما أخذنا به فى طريق رمسيس العلوى والذى شرع الآن فى إنشائه امتدادا لكوبرى رمسيس وعلى طول شارع الجلاء والمزمع مده حتى مطار القاهرة .

ومن غير شك أن هذا الطريق العلوى سيحل بعض مشاكل الحركة فى القاهرة . . ولا سيما مشكلة التقاطعات التى تكاد تعرقل المرور بين شمال القاهرة وجنوبها عبر طريق رمسيس والطرقات المقاطعة لها ابتداء من عماد الدين مرورا بالتوفيقية وغيرها من الاختناقات التى يسببها تدفق النقل بين حلوان والمعادى والقاهرة وبين الجيزة ومصر الجديدة أو بين الزمالك وما وراءها من التدفق المندفع من الأحياء الإسكانية الجديدة فى أراضى الأوقاف السابقة .

المونوريل وسيلة نقل إضافية

لابد إذن من الطرقات العلوية . ، ولابد إذن من المونوريل حتى ولو كان لا ينقل أكثر من ١٠ آلاف فى الساعة [هل ١٠ آلاف فى الساعة قليل] ولا يمكن أن يقارن أبداً بالنقل النهرى لأن النقل النهرى لا يؤدى من الحركة إلا ما يمكن أن يؤديه كورنيش النيل لأنه لا يساعد إلا فى الحركة من شمال القاهرة إلى جنوبها والعكس بحذاء النيل ،أى من ساحل روض الفرج شمالا إلى الجيزة جنوبا . ولا أعتقد أن هذه هى حركة النقل الحقيقية فى القاهرة لأن كل الذين ينتقلون عبر النهر يحتاجون أولا وآخراً إلى الانتقال إلى داخل المدينة .

فنحن فى أشد الحاجة إلى مستوى آخر من الطرقات . . سواء كان طريقاً علوياً للعربات أووسيلة نقل علوية مباشرة كالمونوريل . . والذى أعرف أنه يمكن إعداده بسرعة . . ويمكن أن يكون وسيلة نقل إضافية تساعد الوسائل الحالية حتى يتم عمل مترو الأنفاق، وحتى بعد الانتهاء منه .

المهم فى الأمركله قبل أن ندبروسائل النقل الكافية يجب أن ندبر لها الطرق التى ستتحرك عليها وأن نحكم تنظيم هذه الحركة . . وإلا انتهى الأمر بنا إلى أن نجعل من شوارع القاهرة معرضا دائما ثابتا لوسائل النقل وليس مكاناً لحركتها .

ولعل هذا قد بدأ فعلاً . . فلم تعد هناك مقاييس زمنية معقولة للمسافات . فأنت قد تقدر ذهابك من وسط البلد إلى مصر الجديدة فى نصف ساعة . . فتوقفك أية إشارة للمرور نصف ساعة . . ولقد أصبح من الطبيعى أن نجد شارعاً جمدت فيه الحركة . . ووقفت العربات فى غير ضيق ولا ملل ، بل بدا على وجوه أصحابها أن هذا هو الأمر الطبيعى المعقول وأن عليه أن يحضر غداءه معه فى العربة . . ويحضر أوراق عمله . . حتى لا يضيع وقته فى الطريق سدًى .

وقبل كل هذا وبعد كل هذا . . ومهما دبرنا من وسائل نقل ومن طرقات لهذه الوسائل يجب أن ندبر الانضباط لأنفسنا حتى نستطيع أن نعين أنفسنا على الحركة وعلى الحياة

١٧ – شيء من الضبط . . والربط

هل يدرى المسئولون أن ٥٠٪ من أسباب المشاكل التى يعانيها المواطنون والتى تبذل الدولة لحلها الجهود الجبارة . . سببها الجماهير نفسها ؟ ! ! سببها أشياء تفعلها الجماهير . . ببساطة وبراءة . . دون أن تدرى أن المصيبة عائدة عليها . . وأنها هى فى مجموعها ، التى ستعانى من هذه الأشياء البسيطة التى يرتكبها بعض منها . .

ويرجع ارتكابها لهذه الأشياء – أو الذنوب – البسيطة إلى حاجتها إلى شيء نسميه فى العسكرية « الضبط والربط » .

مشكلة المواصلات مثلاً :

حقيقة أننا نحتاج مزيداً من وسائل النقل . . ومزيداً من الكبارى . . ومزيداً من الطرقات . . والإشارات الضوئية . . إلخ .

وحقيقة أننا نحتاج إلى توزيع لهذا التكدس البشرى والميكانيكى . . للناس وللمركبات . . المتدفقة فى طرقات القاهرة . .

ولكن المشكلة ستظل باقيةً . . لانعدام الضبط والربط . . بين الجماهير . . أو بالتعبير الدارج . . لبوظان الجماهير . .

والبوظان كلمة عرفناها فى العسكرية . .

بل لعلها أول شتمة وجّهت إلينا . . ونحن طلبة مستجدون فى الكلية الحربية .

لم ينج أحد منا وهو يقف مذعوراً . . حليق الرأس . . من الاتهام من الصف ضابط بأنه . . طالب « بايظ » لمجرد أن توكة « القالشين » (حزام صوف يلف حول الساق ويتحتم – لا أدرى حتى الآن لماذا – أن تكون نهاية ربطته تحت الركبة بقيراطين وفى منتصف الساق من الخارج) . . أو لأن ذرة تراب عالقة بماسورة البندقية . . أو . . أو لمائة ألف سبب .

ولقد صعدت الدماء إلى رءوسنا . . عندما سمعنا الكلمة لأول مرة . . ولكننا أفهمنا . . أن معناها هو أننا ليس عندنا ضبط وربط .

يعنى . . أننا مهملون . . أو أننا لا ننفذ الأوامر بدقة . . وبحرفيتها .

بوظان الجماهير . .

ولو أن الباشجاويش عبد العليم . . الذى علمنا العسكرية ونحن مستجدون . . والذى كانت تخيفنا زغرة عينيه . . وتلعيب حاجبيه . . كان يتولى أمرنا الآن . . وحاول أن يحل مشكلة المواصلات . . لكان أول سبب يرجع إليه المشكلة . . هو . . بوظان الجمهور . .

العربات المكدسة فى الجراجات ، والملقاة كأكوام الزبالة . . نصفها ميئوس منه لأنه فى حاجة إلى قطع غيار غير موجودة . . ولكن نصفه كان يمكن إصلاحه . . لو كان هناك . . ضبط وربط . . فى الصيانة . . ولو أنه لم يكن هناك . . بوظان فى السائقين . . وفى عمال الصيانة .

ومشاكل المرور . . نصفها . . مادى . . والنصف الآخر بسبب عدم تنفيذ تعليمات المرور من أصحاب العربات والدراجات والمارة .

ولقد أصبحت عادة . . أن نجد تحت كل لافتة « ممنوع الانتظار » عربة تنتظر . . وفى مدخل شارع الفلكى من ناحية الميدان . . نجد عنق زجاجة يجعل المرور مستحيلاً . . برغم تدفق عربات النقل التى لا تجد معبراً غيره . لأن العربات تنتظر

بإصرار على الجانبين . برغم وجود اللافتات التى تحرم الانتظار على اليمين . . بل لقد يحلو للبعض . . بمنتهى البساطة . . والسخافة أن يشكل طابوراً ثالثاً وسط الطريق . . وينهى المرور كلية . .

وفى مدخل شارع الحلمية من ناحية شارع محمد على لافتة كتب عليها ممنوع الدخول ، ولكن العربات لم تمتنع أبداً عن الدخول . . ولقد حاولت بضع مرات أن أتبع التعليمات . . بما تبقى عندى من تعليمات الضبط والربط . . ولكن وجدت أنى الوحيد الذى ينفذ تعليمات المرور فى هذا الطريق . . ونظرت إلى السائق مستئذناً فى الدخول . . وقلت له مسلماً أمرى لله . . وللبوظان . . « ادخل . . يعنى جت علينا » .

وليس هناك أسهل من أن نجد فى الطريق . . أىّ طريق . . مهما يكن أهمية المرور عليه . . سائقاً . . يركن فى منتصفه . . لكى يشترى شيئاً . . أو يحيى صديقاً . . وملعون أبو المرور . .

والدراجات وعربات الكارو تندفع من إشارات المرور . . معفية نفسها من كل تعليمات المرور . التى تنطبق على العربات . . والمشاة . . ربما لأنها ليست عربات وليست مشاة . .

وفوضى . . تعم المرور . . لأن هناك استخفافاً بالتعليمات . .

لأنه لا يوجد ضبط وربط .

لأن هناك شيئاً اسمه البوظان . . الجماهيرى . .

والنظافة :

يستطيع رئيس الوزراء . . أن يصرف سبعة ملايين جنيه هذا العام . . و١١ مليوناً فى العام القادم .

ولكن ماذا يفعل فى أكوام الطين التى يلقيها الصبية على جدران المنازل الشعبية ؟

ماذا يفعل فى غواة التبول . . والتبرز . . على قارعة الطريق . .

ماذا يفعل محافظ القاهرة بآلاف الأشجار التى يغرسها . . فى الطرقات إذا كانت الجماهير مصرّة على خلعها .

ماذا يفعل إذا كانت هناك هيئات فوق القانون . . تصر على وضع إعلاناتها على الجدران . . رغم هذه المساحات الهائلة المخصصة للإعلانات فى الطرقات ؟

ماذا يفعل المحافظون من أجل النظافة مع الإصرار على سرقة الحنفيات العامة . .؟

شىء اسمه الضبط والربط . . هو الذى نحتاج إليه .

قوانين رادعة عاقلة :

نحن نحتاج إلى شجرة تزرع فى الطريق . . فلا تمتد إليها يد لتخلعها . .

نحن نحتاج إلى أن نضع لافتة تمنع العربات من أن تنتظر . . فلا تنتظر فعلاً . .

ونحن نحتاج إلى حماية جدران بيوتنا الشعبية من أكوام الطين فوقها .

وتجربة الانضباط قد مرت بها مجتمعات كثيرة قبلنا . . مرت بها المجتمعات الشيوعية . . والرأسمالية . . والفاشية . . وربما قاست الجماهير . . من عملية الانضباط . . فى الأولى . . لأنه كان انضباط من أجل جيل قادم . . وفى الثانية من أجل طبقة مستغلة . . وفى الثالثة من أجل فرد . .

ولكننا نطالب الآن . . بانضباط مجتمعنا من أجل نفسه . . انضباط الناس . . من أجل ذاتهم . . ومن أجل مصلحتهم هم . . ومن أجل المعاونة فى حل هذه المشاكل التى يقاسون منها .

والمسألة تحتاج إلى قوانين رادعة عاقلة – ولا أظننا نعدمها – وإلى مراقبة تطبيقها بدقة وصرامة . .

فى لندن . . تمتلئ الطرقات بأحواض الزهور . . دون أن تمسها يد .

ولكن لم يحدث هذا ببساطة . . بل لأن هناك جزاء لمن يقطف زهرة . . ثلاثة شهور سجن . . وربما نجد الناس فى لندن لا يقطفون الزهور بطريقة لا إرادية . . ولكن لا جدال أنه لم يحدث هذا . . إلا بعد أن طبق القانون . . وعرف الناس أن ثمن الزهرة . . هو ثلاثة شهور سجن . . ولو حدث تراخ فى تطبيق القانون . . لما رأينا زهرة واحة فى الطريق . .

شىء من الصرامة فى تطبيق القوانين . .

شىء من الضبط والربط من الجماهير .

سيغير وجه المجتمع . . وستحل ٥٠٪ من مشاكله .

١٨ – الانضباط . . وخدمة الشعب

فى حديثى عن هذا المجتمع العصرى الذى نخطط لبنائه ، قلت إن من أخطر المهام فى عملية البناء ، مهمة إعداد المواطن للعمل الذى يتحتم عليه أن يشارك به فى بناء المجتمع الكبير ، بحيث يؤدى كل مواطن هذا العمل بكفاءة وقدرة ، وبحيث لا نتعرض خلال عملية البناء ، لفاقد بشرى يستنزف قوانا ويعطل جهدنا ، ويجعلنا نخوض معركة البناء بطاقة إنتاجية عرجاء يبددها مواطنون معدون لغير عمل ، يفرضون على ميادين الإنتاج فى غير حاجة إليهم ، وأعمال تجد قصوراً فى المواطنين المعدين لأدائها ، سواء فى العدد أو فى الكفاءة .

العملية إذن تبدأ بـ :

أولاً – تخطيط شامل ينبع من قدرتنا وميولنا ويتدرج بحل مشاكلنا الآنية الملحة توصلاً إلى تحقيق آمال المستقبل البعيدة .

ثانياً – إعداد كفء لطاقتنا البشرية بحيث تستغل قدرتها إلى أقصر مدى فى عملية البناء وبغير فاقد بشرى لأى سبب من الأسباب .

ويلى ذلك عملية سبق أن تحدثنا عنها أكثر من مرة وهى إعداد المجتمع إعداداً منضبطاً يعرف كل مواطن فيه حقه وواجبه وحدود هذا الحق وحدود هذا الواجب . وإلزمه بحدود هذا الواجب فى العمل وفى البيت وفى الشارع وفى وسائل النقل وفى

أماكن الترفيه . . خلال ممارسته لحقه الذى يمنحه له المجتمع ولحريته التى يقيدها منع الاعتداء على حرية الآخرين .

إن التخطيط لبناء المستقبل والإعداد الكفء للعمل من أجل تشييده ، لن يجدى فى عملية البناء الفعلية مع وجود ما نسميه حالة « بوظان » قادرة على أن تهدم ما بنى وتقوض ما شيد وأن تجعل من مجتمعنا حوضاً ببالوعة أو قربة مقطوعة .

تجربة المساكن الشعبية :

ولعل تجربة تشييد المساكن الشعبية تقف أمامنا لترفع لنا راية الخطر مؤكدة أن أية محاولة للتشييد عرضة للدمار ما لم تكن هناك قدرة على صيانتها وأن ما تقيمه يد البناء تهدمه يد التخريب فى مجتمع غير منضبط . وهذه حقائق غريبة وخطيرة تؤكدها تجربة المساكن الشعبية :

١ – وصلت قيمة ما أنفقته الدولة على الإسكان الاقتصادى والشعبى ٢١ مليون جنيه حتى عام ١٩٧٠ .

٢ – يتكلف إصلاح المرافق الصحية للمساكن الشعبية فى أحد أحياء القاهرة (حى شرق القاهرة) ٢٥ ألف جنيه سنوياً واعتمدت الدولة ١٠٠ ألف جنيه اعتماداً إضافيا بعد نفاد الاعتمادات المخصصة لإصلاح المساكن الشعبية فى الميزانية .

٣ – تتم سرقة صنابير المياه فى أحد الأحياء بمعدل ٦٠ حنفية كل شهر مع ترك المواسير تصب مياهها فى المجارى .

٤ – تتم سرقة غطاءات البكابورتات لبيع أسياخ الحديد التى بها مع كل ما يعرضه كشفها للسكان من أخطار .

٥ – بلغ استهلاك الكهرباء فى أحد المبانى ٣٦ جنيهاً شهرياً وإيجار المبنى لا يزيد على ٤٠ جنيهاً شهرياً .

٦ – يزيد معدل استهلاك المياه فى المساكن الشعبية عنه فى المساكن الخاصة إلى

الضعف ويتساوى معدل استهلاك المياه فيها خلال النهار معه خلال الليل مما يؤكد تدفق المياه ليل نهار.

٧ – العجز التام عن تشجير مناطق الإسكان برغم محاولة تشجيرها ٤ مرات خلال ثمانية أشهر أنتهت بتجريد الأرض من كل عود أخضر.

٨ – العجز عن فرض أى نوع من الانضباط أو الحراسة ، وتحول الخفراء والبوابين إلى سماسرة للاتجار بالمساكن فى السوق السوداء .

٩ – الاضطرار إلى عمليات الإصلاح والصيانة بعد ما لا يزيد على بضعة أشهر من تسلم السكان للمبنى .

١٠ – النتيجة المؤكدة هى استهلاك المبانى وتحولها إلى أنقاض فى أقل من نصف المدة المقررة لها وضياع الجهد والمال الذى صرف فيها واستنزاف الموارد التى يمكن أن تتجه إلى توسيع رقعة البناء فى إعادة البناء .

ذلك أحد نماذج عدم الانضباط والفوضى فى أحد مشروعات البناء الشاملة من أجل المستقبل .

فى المشروعات الأخرى

وهو ينطبق ببساطة على غيره من المشروعات . .

فى تزويد القرى بالمياه تسرق الحنفيات . . أو يفرض العمال المسئولون عن تركيبها ضريبة لإعادة تركيبها .

وفى الرعاية الصحية تسرق الأدوية والأطعمة . . وتسود فوضى التعامل ين المسئولين عن الرعاية ومستحقيها .

وفى كل مشروع من مشروعات الخدمة والبناء . . ينخره سوس الفوضى والبوظان . . بحيث تتناقص كفاءته فى أداء الواجب المطلوب منه حتى تصل إلى العدم .

ومشروع كهربة الريف . . لا يستبعد أن يتعرض لسرقة الأسلاك الممتدة عبر القرى . . ولا يستبعد تعرضه لأى نوع من أنواع البوظان وهو فى طريقه إلى التنفيذ .

والمشكلة بعد هذا . . هى مشكلة انضباط . . تجعلنا قادرين بالطبيعة على الخضوع لقواعد المجتمع وتنفيذ تعليماته من أجل صيانة بنائه ومن أجل سلامة أدوات الخدمة التى يؤديها لنا . . وضمان كفاءة أدائها حتى تحقق الفائدة المرجوة منها

ومجتمعنا مجتمع له تقاليده . . مجتمع – كما قال الرئيس السادات – يعرف العيب والحرام . . ولكنه يحتاج إلى نوع من الحزم فى فرض أسلوب جديد لتعامله مع السلطة . .

لقد فرضت السلطة مهابتها على المجتمع . . وهو أمر لا غبار عليه بل هو أمر مطلوب . . من أجل حماية المجتمع . ولكن منذ بداية وجود السلطة . . ومهابتها على المجتمع تستغل من أجل حماية السلطة لا حماية المجتمع .

وأنبت هذا شعور خوف عدائيا من المجتمع للسلطة . . بدل أن يكون شعور هيبة ولائية لها . . وإحساساً بأبوتها . . بحيث تقترن الهيبة بالولاء إحساساً بأن السلطة تمارس أبوة نافعة . . بدلاً من ممارستها للتسلط والإرهاب .

إن مهابة السلطة واجبة من أجل تحقيق كل خير يرجوه المجتمع ، ولا ضمان لحرية الفرد وأمنه ولا قدرة على تخطيط أو بناء للمجتمع بغير مهابة السلطة وقدرتها على تحقيق انضباط المجتمع .

ومهابة السلطة مستمدة من قوانين يشرعها المجتمع من أجل تحقيق كل ما يصبو إليه من رخاء وعدالة وأمن .

الحاجة إلى القوانين

والقوانين توضع لصالح المجتمع . وتطبقها سلطة قادرة مفوضة من المجتمع .

ولست أظن عدم الانضباط الذى يسود مجتمعنا والذى يجعل مشروعاً كمشروع

الإسكان الشعبى الذى وضع من أجل خدمة الشعب تهبط قدرته فى أداء هذه الخدمة إلى النصف بواسطة إهمال الشعب نفسه . لا أظن هذا يرجع إلى الحاجة إلى قوانين ، وإنما مرجعه العجز عن تطبيقها أو التراخى فى التطبيق .

وعندما نضع قانوناً لصيانة المجتمع نضع عقوبة لمخالفة هذا القانون . والتساهل فى فرض العقوبة يجعل المخالفة عادة . . وبالتالى يجعل القانون غير قادر على صيانة المجتمع من أعدائه وممن يخالف قوانينه .

والسلطة التشريعية بوضعها للقوانين والسلطة القضائية بتطبيقها لها . . والسلطة التنفيذسة بتنفيذها لأحكامها تشارك كلها فى تنظيم عملية انضباط المجتمع من أجل صالح المجتمع .

ومهابة السلطات وقدرتها على أداء واجبها هما الضمان اللازم لتحقيق هذا الانضباط الذى يوفر الأمن للمجتمع ويمكنه من أن يحقق بجهده كل ما يصبو إليه من آمال .

ومع أستبعاد تسخير السلطات أو تحريفها من أجل حماية الحكم نفسه يصبح احترام القوانين ومهابة السلطة أمراً محتماً من أجل منح المجتمع القدرة على صيانة بنيانه وعلى الانطلاق فى بناء مستقبله الذى يصبو إليه .

وفى مقدمة قوى السلطة التنفيذية المطلوب أن يوكل إليها عملية انضباط المجتمع وسلامة تطبيق القوانين المنظمة له والتى تهيئ له الأمن من أجل الانطلاق فى البناء هى قوة الشرطة بكل ما تملك من أجهزة بحث واستقصاء وضبط وتنفيذ عقاب .

المهابة . . والثقة . .

ولعل أول ما يطلب من أجهزة السلطة التنفيذية القائمة على تطبيق قوانين المجتمع وفى مقدمتها الشرطة هو أن تحقق لنفسها أولاً الانضباط الذى يمنحها ثقة المجتمع . وهى مسألة فى غاية الحيوية ، فهى لا يمكن أن تعطى المهابة دون أن تستحق الثقة

ودون أن نوقن بأنها على حق .

وشعار الشرطة فى خدمة الشعب . . شعار مفترض . . ولعل إثارته . . هو نوع من الدفاع عن النفس . . والتأكيد بأن الشرطة ليست عدو الشعب . . وإلا لكان الأولى برفع هذا الشعار . . مصلحة البريد . . والسكة الحديد . . والتليفونات . . التى هى بطبيعة عملها فى خدمة الشعب (برغم أنها تبدو فى كثير من الأحيان . . فى تعذيب الشعب) .

ونحن بطبيعتنا نخاف من الشرطة . . وهو أمر واجب . . فلسنا وحدنا الذين نخاف من الشرطة . . بل فى كل أنحاء العالم المتحضر . . يبدو عسكرى الشرطة . . ولا سيما شرطة المرور . . وكأنه إله . . لا رادّ لقضائه . . ولا مخالف لإشارة أصبعه . .

ومن هذه الهيبة لرجل الشرطة . . يفرض النظام .

أما أن نظل نلح على أن رجل الشرطة خادم الشعب . . وأنه غلبان وأنه غير مخيف . . فإن ذلك ضد أنفسنا . . لأن هيبة رجل الشرطة مطلوبة لردع المخالف . . ومن أجل ضمان حدّ من النظام بمجرد مرآة . . ووجوده . .

ولقد أدخلوا فى روعنا دائماً أن زرار سترة عسكرى البوليس بستة أشهر سجن . . ومن أجل هذا بدا رجل البوليس دائماً بهيبة مصونة لا تمس ولا تتطاول إليها الأيدى .

فهل نريد أن نهدم هذا الآن ؟

هل يعجبنا أن يلعن سائق التاكسى عسكرى المرور ويخرق الإشارة متحدياً إياه بمنتهى البساطة ؟

إن خدمة الشرطة للشعب تتحقق بنهايتها المكتسبة بالاستقامة والانضباط .

ومهابة الشرطة . . ليست هى الغلاسة . . ولا العدوان على الغير . . ولكن أن يكون الشرطى نفسه نموذجاً للنظام ، والدقة .

وفارق كبير بين الصرامة والغلاسة . . وبين الحزم . . والغرور . .

إن الشرطة تكون فى خدمة الشعب . . بالصرامة مع المعتدين . . والحزم مع مخالفى نظم المجتمع .

الصرامة فى تحقيق النظام

وإذا كنا فى حاجة إلى مرشدين لمساعدة العجزة فى الطريق . . أو محكمين لفض المشاكل بين الناس فيخيل إلىّ أن هذا عمل يختلف عن عمل رجل الشرطة . . عمل يمكن أن يقوم به مصلحون اجتماعيون . حتى لا نميع عمل الشرطة . . وهو الصرامة فى تحقيق النظام . والحزم فى تطبيق القوانين والمعاونة على انضباط المجتمع .

إن المواطن الصالح . . لا يخشى أبداً هيبة رجل الشرطة . . بل على اليقين إنه يشعر بالأمان بجواره ما لم يستغل فى أعمال بطش من أجل توفير أمن السلطة بالإرهاب . .

لقد كانت شرطتنا مهابةً دائماً . . وأرجو من السيدين ممدوح سالم رئيس الوزراء ومن وزير الداخلية ، الصديقين ألاَّ تقلقهما هذه الهيبة . وألاَّ يشغلا بالهما بأن تكون الشرطة فى خدمة الشعب . لأنها لا تملك بحكم عملها إلا أن تكون كذلك ، لأن صيانة الأمن هى أكبر عمل لها فى خدمة الشعب .

وعندما أسير فى الطريق آمناً أو أغادر بيتى وأنا آمن على من فيه وما فيه . . فإن هذا هو ما يرجى من الشرطة فى خدمة الشعب .

إننا فى حاجة إلى مجتمع منضبط من أجل أن تتحقق لنا الكفاءة فى العمل . . والقدرة على البناء . . وصيانة هذا البناء حتى لا نهدم باليسار ما بنيناه باليمين .

وانضباط المجتمع قد يحتاج فى هذه المرحلة إلى الحزم فى تطبيق القوانين وإلى الصرامة فى عقوبة المخالفين حتى يصبح احترام المجتمع وقوانينه عادةً راسخةً وتصبح المخالفة شذوذاً .

إهمال الموظفين واستهتار الجماهير

وعندما أنادى بمهابة السلطة واحترام الشرطة والحزم فى تطبيق قوانين المجتمع والصرامة فى عقوبة المخالف . أرجو مرة أخرى ألا يفهمها البعض على أنها دعوة إلى الدولة البوليسية . . لأنه فارق كبير بين دولة بوليسية تفرض الإرهاب على الناس حماية للحكام وبين دولة تحترم فيها القوانين التى أقرها المجتمع من أجل حماية الناس وأمنهم . ومن أجل أن تصون المجتمع من عبث المخالفين للقانون والمعتدين على حرية الناس . ومن أجل أن يعرف كل إنسان حدود حقه وواجبه . بحيث يؤدى عمله بأمانة فى خدمة المجتمع والناس . وبحيث توقف الفوضى والقصور الذى يجعل مصالح الناس ضائعةً . . بين إهمال الموظفين . . واستهتار الجماهير وعدم مبالاتهم بتأمين مصالح الغير أو حتى مصالحهم أنفسهم .

إن المجتمع المنضبط . . هو تطبيق قول الرسول : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » . . إن الانضباط هو أن يراعى الفرد الأمانة فى كل عمل يؤديه . . مهما ضؤل هذا العمل ومهما كان نوعه .

نحن لا نريد انضباط المجتمع . . افتئاتاً على حرية الناس . . بل تأكيداً لحرياتهم . . وحماية لهم من عدوان المخالفين . . ولا نريده عدواناً على أمنهم . . بل تحقيقاً له . . من عبث المعتدين على الأمن وعلى القانون . .

والمسألة تحتاج إلى وقت . لأنها هى نفسها مشكلة . . ما سميناه بخلق الإنسان الحر . . الذى يعرف حدود حريته فى مجتمع ينطلق من أجل تحقيق بناء شامخ للمستقبل .

١٩ – تأثر الإنتاج بسلوك الإنسان

هناك إعداد سلوكي يفوق الإعداد التعليمي أهميةً ، لأنه يؤثر تأثيراً مباشراً فى قدرتنا على الإعداد التعليمي والوصول به إلى أقصى كفاءة ممكنة ، كما أنه يؤثر تأثيراً حيويا فى قدرتنا على الاستفادة من هذا الإعداد التعليمي ، وعلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج كما وكيفاً . وهو بعد كل هذا وقبل كل هذا قادر على أن ينسج من علاقاتنا الإنسانية نسيجاً من المودة والتعاون والفهم الإنسانى المتبادل الذى يمكن به درء مضاعفات الحقد والأنانية والغباء وسوء الفهم البشرى من حرب ودمار وصد غوائل الطبيعة بكل أنواعها ، والتى لا تهدأ لحظة عن تنغيص حياة الإنسان والفتك به على ظهر الكرة الأرضية التى يحاول أن يأمن فيها وينعم بخيراتها .

ولقد يختلط السلوك بالخلق . . وقد يكون كلاهما حصيلة تكوين الإنسان الذى خلق به . . مضافاً إليه ما يكتسبه فى مراحل حياته المتتالية . . والذى يمكن أن يكتسب بالتأثر اللا إرادى المباشر من مخالطيه أو ما نسميه تأثراً بالعشرة ابتداء من البيت ومروراً بالحارة والمدرسة وشتى مناطق الاختلاط فى المجتمع . كما يكتسب بالتلقين التعليمي أو الثقافى . . فى معاهد التعليم بمختلف مراحلها أو من شتى مصادر النشر الثقافى ابتداء من الأراجوز وخيال الظل وعازف الربابة مروراً بالكلمة المطبوعة والمسرح والسينما والإذاعة والتليفزيون .

تلك هى فى نظرة سريعة مكونات السلوك . . وأنا لا أريد أن أخوض فى دراسة عن السلوك والخلق . . وإنما أطرق الموضوع من زاوية محددة . . هى تأثر الإنتاج المصرى بسلوك الإنسان المصرى وحتمية إعداده سلوكياً من أجل زيادة الإنتاج . . والسؤال الذى يفرض نفسه . . ما هو سلوك الإنسان المصرى ؟ . . وإلى أى مدى يمكن أن يؤثر فى الإنتاج ؟ . . بل وفى شكل وسير الحياة فى مصر عامة ، ولعل من الأفضل قبل الرد على هذه الأسئلة . . أن نحدد مفهومنا للسلوك :

السلوك – كما أعنيه فى هذا الحديث – هو أسلوب التصرف الإنسانى إزاء ما يواجهه من أحداث الحياة أياً كان حجمها ومصدرها .

والسلوك غير الخلق . برغم أنه نابع عنه . فالخلق جزء من تركيب الإنسان قد يتطور بما يكتسبه من انصهار مع تجارب الحياة . . سواء إلى أفضل أو إلى أسوأ .

والسلوك الطيب نتيجة طبيعية لخلق طيب . كما أن السلوك الردىء . ، هو نتيجة طبيعية لخلق ردىء .

ولكن نظم المجتمع المحكمة يمكن أن تفرض سلوكاً طيباً على صاحب خلق ردىء . . وتلزمه به وتعاقبه إذا خالفه من أجل مصلحة المجتمع كله . .

كما يمكن لنظم المجتمع المتسيب أن تعود صاحب الخلق الطيب . . على سلوك ردىء . . لأنه لا يجد هناك بديلاً عنه . ، من أجل أن يحصل على حقه فى المجتمع المتسيب . . وحتى لا يكون سلوكه الطيب شاذا فى مجتمع أصبح السلوك الردىء فيه هو قاعدة التعامل .

المخالفة تصبح قاعدة :

ولعلى أضرب مثلاً بسيطاً أقطع به الاستطراد الجامد فى الشرح – عندما أحسست يوماً أن على أن أسىء السلوك حتى أصبح منطقيا مع كل من حولى .

تعودت وأنا أقطن فى المقطم أن أسلك طريق القلعة . . شارع محمد على . . ثم

الحلمية إلى قصر العينى . . إلخ . . ومنذ بضع سنوات فوجئت بأن الدخول إلى أول طريق الحلمية من ناحية محمد على ممنوع . علق المرور لافتةً مستديرةً فوق الرصيفين بخط أحمر واضح كتب عليها ممنوع الدخول .

وعندما هم السائق بالدخول قلت له « ممنوع » وتردد السائق برهة فقد كانت العربات تمر أمامه فى الطريق بمنتهى البساطة . والعسكرى واقف . . ولا هو هنا . .

ونظر إلى السائق يسألنى التسامح — . . ولست أدعى حسن الخلق . . ولكنى أشعر بالالتزام أمام تعليمات المجتمع . . ولعله شعور قديم بالانضباط العسكرى . . وقلت للسائق لا تدخل . . واضطر السائق إزاء إصرارى أن يدور دورة واسعة حتى يصل إلى طريق الحلمية .

واستمر الحال يوماً بعد يوم . . السائق يقف فى كل مرة أمام اللافتة التى تمنع الدخول وهو يجد العربات تتدفق غير عابئة باللافتة . . أو بالعسكرى .

وذات يوم وقف السائق أمام الطريق . . وتساءل فى لهجة مليئة بالدهشة .

— يا بيه العربيات كلها بتمشى . . اشمعنى احنا اللى كل يوم نلف اللفة دى كلها .

وفى ملل قلت له :

— ادخل . .

وهكذا وجدت نفسى أنساق إلى سوء السلوك الطبيعى حتى لا أجد نفسى شاذاً أمام السائق .

وبعد هذا المثل العارض نعود إلى سؤالنا الحيوى . . إلى أى مستوى وصل سلوك الإنسان المصرى . . وإلى أى مدى أثر هذا السلوك فى سير المجتمع . . إنتاجاً وخدمات . .

وسلامة سلوك الإنسان فى مجتمع ما . . تتحدد بمدى التزامه . . بقواعد هذا المجتمع . ، سواء كانت متوارثة بالعرف والتقاليد أو مستحدثة بقوانين ولوائح تعبر عن مصلحة . .

جميع أفراده ممثلون فى نوابهم الذين يشرعون القوانين ويضعون القواعد التى تنظم علاقات الناس فى هذا المجتمع .

ومن غير شك أن طبيعة الإنسان المصرى الصبورة الطيبة المسالمة هى احترام العرف والتقاليد والقواعد والقوانين وأن سلوكه الغالب سلوك سليم إزاء المجتمع فيما عدا الذين يمكن أن يرجع سوء سلوكهم . . إلى تركيبهم الخلقى والذين يتعامل معهم القانون الموضوع بوساطة كل الشعب لحماية كل الشعب بوسائل الردع الكافية .

ولكن هناك فترات فى حياة الشعوب . . ولعلها تمثل مراحل تحول المجتمع من شكل إلى آخر . . تحدث نوعاً من الاهتزاز فى نظم المجتمع تصيب سلوك الفرد بنوع من الاضطراب والقلق . . ناتج عن تغيير قواعد النظم وقوانينها . . ولا أظننا وحدنا نتميز باضطراب السلوك وقلقه . . فهو إحدى سمات العالم فى هذا العصر الذى نمر به . . والذى تتصارع فيه النظم . . وتتصارع فيه الطبقات داخل النظم . . وتتصارع فيه الأفراد داخل الطبقات ، ويتبلور الصراع فى معظم النظم بين الفرد والمجتمع . . من أجل حق الفرد على المجتمع ، وحق المجتمع على الفرد . وتصبح المشكلة الحقيقية للإنسان هى التوازن بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . . أو بين شعار لا معنى للحرية السياسية بدون لقمة العيش وشعار لا جدوى للقمة العيش مع ضياع الأمان وفقدان الإنسانية .

وفى مرحلة الانتقال التى مر بها مجتمعنا ، اضطرب سلوك الفرد . . وضاعت الحدود بين حقه على المجتمع وحق المجتمع عليه .

جرائم الضرب فى المجتمع

وبرغم ضمور الحق السياسى للفرد . . فقد حل محله نوع من الحق الوهمى التفاخرى . . على المجتمع .

وأصبحت بوليسية الدولة تمارس من أجل صيانة السلطة وليس من أجل صيانة

المجتمع . وشعر الفرد أنه يستطيع أن يفعل ما يشاء عدا المساس بالنظام .

وقرأنا منذ بضع سنوات تحقيقات صحفية عن زيادة جرائم الضرب فى المجتمع . . ولقد نسبت إلى عدة أسباب ولكن أهمها فى نظرى كان إحساس الفرد أن عليه أن يأخذ حق نفسه بيده . . وأن البوليس عاجز إزاء حمايته من العدوان على شخصه . . وانتشر شعار البوليس فى خدمة القانون ، من أجل أمن الشعب وحريته . . وبدأ هناك نوع من التملق الشعبى . . صاحبه اهتزاز سيادة القانون . . أمام نفوذ قمم السلطة . . وأحس الفرد إزاء ذلك أنه يمكن أن يحدث له أى شىء دون حماية من القانون . . وأنه يستطيع كذلك أن يفعل أى شىء دون خوف من القانون .

الحرية لها قيود . .

ولعل مثلاً بسيطاً يمكن أن يعطى صورة لسلوك الفرد إزاء سيادة المجتمع كنتيجة طبيعية لغياب القانون فى إجازة

[والقانون قد يمنح أجازة لتسهيل أمور المجتمع أو للبطش به] .

العربات تقف فى تقاطع مرور قصر العينى والمبتديان . . والضوء أخضر والمرور مفتوح . . ولكن إحدى العربات تقف فى منتصف الشارع فى المرور . والعربة بلا سائق . . والعربات تتزاحم فى المرور المفتوح ولا أثر للسائق . . حتى ظهر أخيراً ينفخ الدخان من سيجارة فى فمه . . وصرخ فيه الناس :

لماذا تترك العربة فى المرور فقال لهم ببساطة ؟

– بجيب سيجارة

وعندما صاحوا فيه قال ببساطة :

– دى بلدى . . وأنا حر أعمل زى ما أنا عايز .

وقال له الناس إنها بلدهم أيضاً – وأنه ليس حرا فى أن يفعل ما يشاء . .

وهكذا نشأ الشعور لدى الفرد بأنه ليس هناك قيد على حريته ولم يعد يدرك أن حريته مقيدة بحرية المجتمع ككل . . وأن بعض القيد فى بعض المواضع وبعض الأوقات . . يتيح الحرية لحركة المجتمع كله .

وانتشرت رقعة عدم الإحساس بأن هناك رادعاً للمخالفة . . واتخذت المخالفة وضعاً طبيعياً . . لا عقوبة حقيقية على ارتكابها .

ولو ألقينا نظرة فاحصة شاملة . . على ما يمكن أن نسميه سلبيات المجتمع . . لوجدنا أنها ناتجة عن السلوك المستخف بالقانون . . غير المتوقع لعقوبته الرادعة . نتيجة تزايد التملق الشعبى والشعارات العابثة بالقانون . .

وبدت هناك أنواع متعددة لاضطراب السلوك . .

السلوك السلبى فى الحكومة والقطاع العام . . نتيجة الإحساس بضياع عنصر الردع أو عنصر الإثابة حتى ما يسمونه بالحوافز تحولت إلى مكافآت دورية تقتسم بين الجميع .

وزاد السلبية . . الإحساس بإرهاب أجهزة الرقابة – وأضحى الموظف أحرص على أمنه منه على عمله . .

قصة الحوذى والطبيب

وطبق علينا الزمن قصة تشيكوف الساخرة عن الحوذى والطبيب . الذى استأجر عربة فى منتصف الليل للذهاب لزيارة مفاجئة لمريض . وخشى الطبيب أن يسرقه الحوذى أو يغتاله وسط الغابة . . فأخذ يرهبه بقدرته على البطش ويقص عليه كيف ضرب أحد الحوذية الذى حاول أن يعتدى عليه بقبضة يده فأرداه قتيلاً . . وكانت النتيجة أن أصاب الحوذى الرعب من الطبيب فقفز من العربة وأمعن فى الفرار تاركاً الطبيب وحده فى الغابة طوال الليل .

وبالإضافة إلى السلوك السلبى المذعور . . هناك السلوك العبثى اللامبالى . .

وسلوك الاستغلال والنهب والسلوك الانتقامى من المجتمع والتخريب من أجل التخريب .

ولعل جزءاً مما نعانيه . . فى حياتنا اليومية . . ناتج . . عن كل هذه الأنماط السلوكية المضطربة فبالإضافة إلى العجز المادى الذى أوصلنا إلى هذه المرحلة من البلى والرثاثة فى كل مرافقنا فإن بعض السلوك الجاد كان يمكن أن يجنبنا جزءاً من هذه المشاكل .

فوسائل المواصلات . . يمكن أن تحتمل مدة أطول . . وتحتفظ بحالة أفضل . . لو أنها عوملت بسلوك أفضل من ناحية الصيانة وحسن الاستعمال .

والمرور يمكن أن يكون أقل صعوبة لو أن هناك سلوكاً يحترم إشارات المرور . ولما وجدنا العربات تتدفق برغم الإشارات الحمراء بحيث تسد الطريق على نفسها وعلى الجانب المقابل حتى يقف المرور نهائياً .

وأنا أذكر أن محافظ القاهرة طلب استكمال ترميم وبناء سور العيون الذى يحد طريق صلاح سالم من ناحية فم الخليج . . وبعد أن استكمل بناء السور بدأت عربات الأنقاض تقوم بالردم أسفل السور . . حتى شوه السور وكادت تسد فتحاته . . وسألت المحافظ لماذا لا تمنع الردم . فقال إنه ليس لديه شرطة تستطيع منع الردم . . وأن أصحاب العربات لا يمكن ردعهم . . وقد حدثت نفس المشكلة فى الشارع المجاور لنادى الصيد حيث تحول إلى مقلب زبالة . . دون أن تجسر أية قوة على إنقاذه .

سلوك عبثى . . وآخر مدمر

أما مظاهر السلوك العبثى فستقضى على مساكننا الشعبية فى بضع سنوات من فرط ما لحقها من إهمال وعبث .

ولعل تمزيق مقاعد الأتوبيسات ودور السينما وعربات السكة الحديد . . هى

مظاهر السلوك الانتقامى المدمر .

وفى مستوى القطاع العام يبدأ السلوك الاستخفافى من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى ولعل الفارق الواضح بين التعامل مع متاجر القطاع العام والقطاع الخاص يؤكد أن هذا السلوك الاستخفافى أصبح سلوكاً طبيعياً .

وأمثلة المصانع التى ظلت آلاتها موضوعة فى الصناديق دون أن تفك أو تشغل . . والإصرار على صرف العملة الصعبة فى استيراد منتجات يمكن أن تنتجها المصانع المحلية لو أن النقود صرفت فى شراء قطع غيار للآلات المعطلة . . هى نماذج للسلوك الاستخفافى أو الاستغلالى .

ويصبح علينا بعد أن استشرى فى مجتمعنا نوع من السلوك لا يمكن أن يكون هو السلوك الأمثل لدعم قدرة الإنسان المصرى على الإنتاج . أن نتخذ إجراء حاسماً من أجل تغيير السلوك أو من أجل السيادة الحقيقية للقانون فى خدمة المجتمع وفى ردع المخالف للقاعدة وفى عقاب المنحرف عنها .

ويصبح علينا أن نحترم القانون الذى وضعناه من أجل بناء المجتمع وحمايته وضمان حريته وأن يكون هناك حزم فى تطبيق القانون وإصرار على عدم التهاون مع الفرد لكيلا يتلف المجتمع .

وفى المجتمع الديمقراطى ينبع القانون من الشعب ومن أجل الشعب ويصبح من واجب الشعب أن يلتزم بالقانون من أجل بناء المجتمع ورخائه وحرمته .

انضباط المجتمع تحت راية القانون

ولقد وجد أحد مديرى الأمن فى القاهرة . . أن تطبيق القوانين تطبيقاً جاداً يمكن أن ينقذ القاهرة من معظم متاعبها وأولها القذارة . وحاول أن يطبق القانون بحزم وكاد ينجح لولا أن أمره وزير الداخلية بالكف عن هذا الإزعاج للناس . . لأن الناس مش فاضيين لمضايقاته ولأن أحد أصحاب السلطة الذى كان مسئولاً عن

الاتحاد الاشتراكى فى مصر الجديدة .. قال إن الناس بتشتكى من تطبيق القانون ، واستسلم مدير الأمن لتعليمات وزير الداخلية وترك القانون يهدر حتى لا يتضايق الناس وكان خيراً أن يشكو بعض الناس بعض الوقت من تطبيق القانون .. من أن يشكو المجتمع كل الوقت من ضياع القانون وضياع المجتمع فى القذارة والإهمال .

إن سلامة سلوك الفرد هو أشد ما نحتاج إليه فى هذه المرحلة .. وانضباط المجتمع تحت راية القانون وسيادته هو خير وسيلة لضمان سلوك الفرد .

وإذا كان هذا الأسلوب هو الأسلوب الحاسم السريع فى تقويم سلوك الفرد فإننا لا يجب أن نغفل أن الأسلوب الطبيعى الذى يمكن أن يتبع على المدى الطويل حتى يصبح السلوك السليم هو السلوك الطبيعى الذى يقدم عليه الفرد بغير عقاب وبغير إجراءات رادعة من القانون هو أسلوب دعم التنمية الاجتماعية والتخطيط لها من أجل إعادة بناء الإنسان المصرى ، ومن أجل تقويم سلوكه ، بداية من الطفولة ، ومروراً بشتى مراحل العمر فى البيت والمدرسة والجامعة والعمل مع توفير الرعاية والخدمات والعدالة والأمان ، حتى يقدم بنفس قريرة أفضل ما لديه من عطاء .

٢٠ – حتى لا نضيق بالتجربة
ونترحم على قيادة بلا معارضة

فى الوقت الذى نحاول فيه مناقشة مشكلاتنا ، ونقدم اجتهادات لحلها ، بخفض معدل التكاثر البشرى وزيادة معدل الإنتاج بتحقيق أفضل مستوى للأداء بالتعليم والانضباط . . قد يعترض استرسالنا سؤال مستنكر برم . . لماذا لا يتحقق هذا على الرغم من إدراكنا له وتسليمنا به ؟

ولقد قلت فى مستهل محاولاتى لتقديم اجتهادات للحل . بأنى ترددت فى تقديمها ليقينى أن تجربتى فى الكتابة تؤكد لى أنها ليست الوسيلة المثلى فى تقديم الحلول ، ولخشيتى أن أضيف باجتهاداتى مزيداً من الكلام فى وقت لم يعد يجدى فيه الكلام . بدليل أننا لم نزل نصر فى كلامنا على أن المطلوب هو مزيد من العمل وليس مزيداً من الكلام . . ثم نستطرد فى الكلام . . وكأن كلامنا لا يدخل فى باب الكلام .

ولقد اعتذرت وأنا أواصل الحديث . . بأن اجتهادات التفكير والتعبير . . برغم أنها قد لا تكون وسيلة الحسم الفورى للمشاكل . . إلا أنها تشكل بذور التغييرات الاجتماعية فى شتى صورها .

والتحليل المنطقى للمشاكل . . والمحاولات الأمينة لتقديم الحلول الواقعية لها . . قد لا تحتاج من العبقرية بقدر ما تحتاج إلى الأمانة والوضوح ومجابهة الواقع بكل سلبياته وإيجابياته .

وهنا يبرز الاعتراض الاستنكارى البرم . . إذا كنا نعرف مشاكلنا . . ونعرف السبيل إلى حلها فلماذا لا نحسم أمرنا ونسلك السبيل إليه بحزم ؟

ومن الظلم لأنفسنا أن نقول إننا لم نسلك السبيل . . فمن غير المعقول أن يعرف إنسان مشكلته ويعرف الطريق إلى حلها . . ولا يطرقه . .

ولكن محاولة طرق الطريق . . من أجل بلوغ هدف ما . . يمكن أن يعوقها عجز ذاتى يثقل الخطى أو عراقيل مضادة من خارجها تعترض السير أو تنحرف به أو توقفه .

والشعب – أى شعب – فى حركته من أجل الحياة ينتظم مختاراً فى مجموعات للعمل وقيادات العمل . . بحيث تنتهى حركته المعقدة فى العمل من أجل الحياة إلى خيوط قيادية رئيسية توجهها القيادات المنتخبة فى المجتمع الديمقراطى [وليس هناك مجتمع فى عصرنا هذا لم يلبس – بطريق أو بآخر – ثوب الديمقراطية] .

وبتعبير أبسط يفوض الناس فى أمرهم . . بعضاً منهم . . يديرونه بأفضل ما يملكون فكراً وجهداً من أجل صالح كل الناس ، ويندفع الناس فى حركتهم فى الحياة حسب ما ينظمها . . هؤلاء البعض . . ممن أعطيت لهم القيادة .

السلطة التنفيذية . .

ولعل أبرز هذه القيادات . . وأكثرها سيطرة على حركة الحياة . . ما يسمى بالسلطة التنفيذية . . أو الحكومة . .

والحكومة حسب التطور التاريخى لأسلوب الحكم مسئولة – بتفويض من مجلس النواب الذى اختار الشعب أعضاءه – عن تسيير حركة الحياة . . بالاستفادة من أقصى جهد الناس وكفاءتهم من أجل تهيئة أفضل حياة أمناً وعدلاً ورخاءً لكل الناس .

وتتشعب القيادات الأخرى . بين هيئة تشريعية تضع النظم والقواعد لتحقيق

الحياة الأفضل لكل الناس . وتراقب السلطة التنفيذية حتى تحقق التزاماتها قبل الناس . . إلى هيئات قيادية أخرى تلتزم بتحقيق مصالح فئات من الناس حتى لا تقصر فى التزاماتها قبلها سلطة من السلطات أو تجور على حقها فئة من الفئات كقيادات النقابات أو الاتحادات . هذا إلى جانب قيادات أخرى ناقدة موجهة كالصحافة وقيادات المعارضة فى شتى التجمعات والتنظيمات .

وفى مجتمع العقلاء . . المفروض أن تشكل كل هذه القيادات أياً كان موقعها - فى السلطة أو فى خارجها - أفضل عناصر الشعب المختارة من أجل تحقيق الحياة الأفضل .

والمفروض أن تمنح الفرصة الكاملة لأداء واجبها . . الذى اختيرت من أجله . . حتى يثبت عجزها . . فتحل محلها قيادات مختارة أخرى . .

والمفروض أن يصبر الشعب على قياداته المختلفة . . ويضع الأفضل مكان الأقل قدرة . . حتى يضيق بها كلها . . فيقتلعها جملة . . ويستبدل بنظامه نظاماً آخر . . وهذه هى الثورة .

ولقد وصل شعبنا إلى حالة الضيق بكل النظام . . وعبر عن ضيق بعض القادرين منه على تغيير النظام كله . . بقوة السلاح . .

إعادة تشكيل المجتمع

وبدأت ثورة ٥٢ بقيادات جديدة . . استطاعت بغير جدال أن تغير من شكل المجتمع كله . . ولكن كان لها من السلبيات ما أدى إلى نكسة ٦٧ وما فرض تصحيحاً جديداً فى ١٥ مايو .

ومن غير ما شك أن قيادات ما بعد ٥٢ كان لها فرصة الحركة الداخلية المطلقة فى إعادة تشكيل المجتمع وإزالة ما به من تنقاضات وفى تنظيم سير حركة الحياة فى مصر بدفعها إلى أفضل لم يثقل خطاها عجز ذاتى ولا عراقيل مضادة فى الداخل . .

كانت سيطرتها كاملة . . وحركتها سهلة وقادرة . . ومن أجل هذا عملت الكثير . . لأنها كانت وحدة واحدة . . بغير وحدات مضادة معارضة . . وكان الفعل دائماً بغير رد فعل . . أعنى بغير رد فعل إيجابى قادر على وقف الفعل . . أو إضعافه أو تغيير اتجاهه (ولعلها كانت بقوتها وبوحدتها قادرة على تغيير قانون نيوتن الذى تعلمناه فى صبانا من أن لكل فعل رد فعل مساوياً له ومضاداً له فى الاتجاه) فكان فعلها دائماً أياً كان . . بغير رد فعل أو برد فعل فى نفس الاتجاه . . ومن أجل هذه سارت الإيجابيات إلى مداها بغير عرقلة . . والسلبيات إلى أبعد من مداها . . بغير حد ولا نقد ولا معارضة . . بل بدفعات مؤيدة من النفاق أو الخوف . فكانت السيطرة القيادية المطلقة التى تضم جوانحها كل السلطات والقيادات . قادرة على إبراز الحسنات وستر السيئات بل بإلباسها أحيانا ثوب الحسنات .

وكان الطريق . . أمام القيادة سهلاً . . بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات . . لم يكن هناك ما يمكن أن يعرقله من الداخل . . ولكن العراقيل الحقيقية . . جاءت من الخارج . . وبغير دخول فى كثير من التفاصيل . . جاءت هزيمة ٦٧ . . ضربة شبه قاضية – هزت المجتمع كله . . واضطر كل فرد إلى أن يتلفت حوله . . ويتساءل . . عن الحكاية . . عن حقيقة ما حدث . . وعن حقيقة كل ما كان يقال له .

وكان لابد من تغيير أسلوب العمل فى القيادة . . بعد أن أصر الناس من فرط ثقتهم فى القيادة على استمرارها . .

وتغيير أسلوب عمل القيادة بإرادتها . . ووضع هذا التغيير موضع التنفيذ . ليس بالأمر المعتاد . . أو السهل . . إنه يحتاج إلى جهد من القيادة حتى تقنع نفسها به . . ويحتاج إلى صبر منها على ردود الفعل المزعجة أو الضارة . . ويحتاج إلى جهد أكبر وصبر أكثر حتى تقنع هيكلها به . . ويحتاج بعد ذلك إلى وقت حتى يوقن الناس بأنه حقيقة . . ويمارسونه كأسلوب طبيعى لحياتهم .

وسنحت فرصة التغيير بتغيير القيادة ذاتها . . ثم بالقضاء على الهيكل القيادى القديم . . وبدأت الخطوات لتغيير فعلى فى أسلوب العمل . . بخلق وحدات قيادية مختلفة يكون لها حق العمل الحر الواضح . . مع القيادة التنفيذية .

والأسلوب الجديد – أسلوب القيادات المسئولة المتعددة – أو ما نسميه دولة المؤسسات . . يقضى على كل ما كان يفرضه الأسلوب القديم – أسلوب القيادة التنفيذية الواحدة التى تجب أية قيادات تقليدية أخرى أو تلمها تحت إبطها لتبقى خاضعة لسيطرتها . . يقضى الأسلوب الجديد للحكم على كل ما كان يفرضه الأسلوب القديم من حسنات وسيئات ولعل أهم الحسنات . . هو سرعة الحسم والبت واتخاذ القرار وحرية الحركة . . والمفروض طبعاً أن يكون الحسم والبت والقرار والحركة من أجل صالح المجتمع . . أما السيئات فهى استغلال كل هذه الحسنات . . من أجل الإضرار بالمجتمع . . واستغلاله والبطش به .

وبعد التجربة التى مررنا بها أصبح المجتمع العاقل . . يفضل جانب الأمان . . أو لعله بات يلوذ بمثله المفضل فى التأنى السلامة . . وبات علينا بعد أن رضينا بأسلوب القيادات المتضادة . . وأقصد المتضادة . . التى يعمل بعضها رقيباً على الآخر . . وناقداً له . . أن نضع هذا الأسلوب فى أفضل مساراته وأن تكون القيادات المتضادة . . متضادة من أجل مصلحة كل الناس ، وليس من أجل مصالحها الذاتية . . وإلا ضاع المجتمع كما يقولون . . فى شربة ماء .

ومن غير شك أننا نبدأ تقييمنا لكل هذه القيادات أو المؤسسات . . بأنها مختارة كلها من الشعب . . ابتداء من رئيس الجمهورية . . حتى قيادات التنظيمات النقابية فى مختلف المواقع .

وهى إن اتفقت أو اختلفت ، فيجب أن ينبع اتفاقها أو اختلافها ، من مصلحة الشعب ككل . . وليس من مصلحة فرد من الأفراد . . أو مجموعة محدودة من المجموعات .

والفعل من جانب قيادة . . كالسلطة التنفيذية . . يجب أن يكون نابعاً من الدراسة الشاملة للمجتمع . . ولإمكانيات المجتمع فى المدى القريب والمدى البعيد ، ورد الفعل من جانب القيادة المضادة . . كالمعارضة فى مجلس الشعب أو لأى قيادة أخرى . . يجب أن ينبع من دراسة مماثلة . . ويجب أن توضع لديها كل المعلومات التى تمكنها من هذه الدراسة بحيث يجىء الاعتراض على عمل مبنى على حقائق وليس على شائعات . . وبحيث يكون الحل المضاد لما هو معترض عليه جاهزاً وقابلاً للتنفيذ وبحيث تكون الإمكانات واضحة ومحددة .

قيادات متضادة . . ومتعاونة

ومن هنا تصبح القيادات المتضادة . . قيادات متعاونة من أجل المصلحة الحقيقية للشعب . . ومن هنا يظهر سبب الخلاف بينها . . فى طريقة التفكير وفى أسلوب الحل . . بحيث تكون المشكلة وأسلوب حلها واضحين أمام الناس . . وبحيث يصبح عليه بعد ذلك أن يرفض أى قيادة أو يقبل قيادة أخرى . . لأنه يعرف كيف تفكر . . وكيف تنفذ . . وتصبح أسباب فشل هذه القيادة واضحة له . . وتكون المؤاخذة . . عن حق وعن واقع .

هذا هو أسلوب العمل الجاد الذى يمكن أن يضع القيادات المختلفة مهما اختلفت وتضادت فى خدمة الشعب .

وتلغى هذه الجدية فى العمل . . كل محاولات . . للكسب الذاتى . . أو للضجيج الأجوف . . والشائعات الباطلة . . التى تغرق الشعب فى متاهات تجعله يكره كل هذا ويضيق بالتجربة والمعارضة ويترحم على أيام زمان وعلى أسلوب القيادة الواحدة التى تتخذ القرار وتكمم أى اعتراض عليه . . وتتقدم على الفعل وتسحق أى رد فعل له .

إن نجاح تجربة الأسلوب الجديد يعتمد اعتماداً مطلقاً . . على مدى إحساس

القيادات المختلفة بجدية دورها . . وفى ممارسة عملها بالدراسة الجادة ، بل وفى أن يكون لديها تصور كامل لمشاكل المجتمع وأن يكون لديها تخطيط شامل دقيق لمواجهة هذه المشاكل على المدى القريب والمدى البعيد .

وألا تكون مشكلة القيادات المضادة هى مشكلة الخلاص من أشخاص أو الخلاص من حكومة . . بل تكون مشكلته هى كشف عمل ضار والتقدم بالبديل المضاد . . ويصبح العمل فى حد ذاته هو الحكم على الشخص أو على مجموعة الأشخاص التى تتولى السلطة . . هو الذى يبقيها وهو الذى يزيلها .

حماية التجربة بالصبر عليها

ونحن نسير فى أول الطريق . . والضيق بالتجربة قاتل لها . . بل يجب أن نصبر عليها . . ونضعها بالصبر فى الطريق السليم وأن نحميها بالفعل من جور أى قيادة على قيادة .

نحمى الأقلية من استبداد الأغلبية . . أو من أسلوب استعراض العضلات . .

ونحمى المختارين فى المواقع التنفيذية من لدغ الأكاذيب . . وترويج الشائعات . . وتلفيق التهم . .

ونحمى المجتمع كله . . من قلة . . تريد أن تبطش بكل منجزاته . . وتسود بصيص الإشراق الذى بدأ يطل عليه من حلكة ليل طويل . . وتستغل أيام ضيق يمر بها عقب معركة استطاع أن يسترد بها كرامته . . أيام ضيق لم يخل منها تاريخ أمة خاضت حرباً وعبرت هزيمة . . دمرت ثلاث مدن من مدنها . وأغلقت قناتها . .

إذا كنا نقدم اجتهادات لحل مشاكلنا . . ولزيادة إنتاجنا ولتقويم سلوكنا من أجل العمل والإنتاج ، فإن المسئول الأول عن سلوك المجتمع . . هو القيادات المختارة منه . . بكل ما يمكن أن يقدموه من نماذج طيبة . وعمل جاد . . وانضباط فى السلوك كقدوة لكل هؤلاء الذين نطالبهم بالانضباط والجدية وحسن السلوك .

٢١ - أمن الشعب . . فوق كل شيء

الشعب المصرى يعرف ما يريد

وإذا كان البعض يستطيع أن يثير من الضوضاء والضجيج ما يوهمه أن صوته قد علا على صوت الشعب . . وأنه يستطيع بالخديعة أو بالدجل أو بالادعاء الملىء بالغرور والجهل بقدر النفس أن يزيف طبيعة الشعب ومشاعره وأسلوب تعبيره . . وأن يستغل ضيقه ويتجر بآلامه . . من أجل تحقيق مطامحه . .

إن كان البعض يستطيع أن يعلو بصوته . . فى جو حرية رفع الأصوات . .

فإن صوت الشعب هو الأعلى .

والشعب . . يعرف ما يريد .

والمسألة لا تحتمل الخلط . . أو التهويش

الشعب يعرف أن مطلبه واضح محدد . . هو يريد أن يعيش . . على حد تعبيره . . حرّا . . مرتاحاً . .

وتفسير الكلمة . . سهل . . ولكن تحقيق مضمونها شاق

. . . ومعرفة أسباب صعوبة تحقيق الراحة للشعب . . . سهلة أيضاً ولكن إزالة هذه الأسباب من أجل تحقيق الرخاء للشعب . . هى المعضلة الكبرى .

ومهنة الكتابة - أصبحت فى نظرى - فى هذه الظروف التى تحتاج إلى الحسم

فى كل شىء . . مهنة . . غير قادرة على حسم أى شىء .

ولولا أنها مهنتى . . وأنها طريقة للتعبير عما بالنفس . . ولولا أن كلمة – من حيث لا يدرى صاحبها – قد تكون نافعةً . . لكره الإنسان الكلمة . . قائلها وكاتبها [وحاشاى أن أقول قارئها] .

ولعل الاختصار فى الكلام يمكن أن يكون خير اعتذار عنه .

أقول إن الشعب يعرف ما يريد . .

الشعب يريد أن يتعلم . . ليعمل . ليوفر لنفسه المأوى والمأكل والملبس . . والتعامل المريح مع الحياة . كل هذا فى إطار من الأمان . . يمكنه أن يبقيه على قيد الحياة . . ليمارس الحياة .

وإذا اتفقنا . . على أن هذا ما يريده الشعب . نسأل : هل حصل عليه ؟

والرد . . إنه حصل على بعضه . أى أنه استطاع أن يبقى يمارس الحياة . . ولكنه لا يستطيع التعامل المريح مع الحياة . . إنه لم يفقد القدرة على الحياة . . ولكنه . . لا يمارسها بارتياح . . بل بمشقة .

ثلاثة أسباب للإفلاس

وبمزيد من الاختصار نسأل . . لماذا ؟

والرد . . لعدة أسباب :

أولاً : الإفراط فى التكاثر [مليون نفر فى السنة] .

ثانياً : الحروب المفروضة عليه والتى لا مفر له من خوضها ثلاث حروب . . كلفته آلاف الملايين من الجنيهات غير القروض] .

ثالثاً : العجز عن رفع معدل الإنتاج الذى يفى بزيادة النسل ويسد نفقات الدفاع . . ومشروعات التنمية التى يمكن أن ترفع الدخل .

رابعاً : عشرون سنة من الإنفاق لسد كل هذه الاحتياجات وعمل إنجازات

التعليم وتذويب الفوارق بين الطبقات تصاحبها نفقات لا حد لها فى الخارج التزمت بها مصر بحجمها الجديد للمشاركة فى تحرير الإخوة العرب والأفريقيين [مساعدة ثورة الجزائر وحرب اليمن ومساعدات حركات التحرير الأفريقية] والتى دفع ثمنها الشعب المصرى لكى تضع مصر فى حجم لم تكن تطيقه قدرتها المادية ، والنتيجة هى الإفلاس الذى وصلت إليه مصر.

هذه هى الأسباب الحقيقة لإفلاس مصر.

أسباب واضحة : خضنا ثلاث حروب . وساعدنا الإخوة العرب والأفريقيين من أجل التحرر. وفتحنا المدارس وعشرات الجامعات ووظفنا ملايين الناس وظائف بغير عمل .

هل هذه حقيقة أم لا ؟

لقد سبق أن فاخرنا بإنجازها . . والإنجاز له ثمن . . فنحن لم نساعد ثورة اليمن مجاناً . . ولا ساعدنا حركات التحرر بالتمنيات والتحيات ولكن بالنقود .

إننا أفلسنا . . لأننا صرفنا أكثر مما نملك .

وهذه هى الأسباب البدهية للإفلاس .

لقد صرفنا على إنجازات . . شعرنا وقتذاك أنها واجبة . . وإذا كنا نستطيع أن نناقش [للتاريخ] مدى وجوبها . . فإننا لا نستطيع بأى حال أن ننكر حدوثها ولا ننكر أنها هى التى أدت إلى وضعنا الراهن . . لأنها كلفتنا آلاف الملايين ولا يمكن أن تكون التفاهات التى يحلو للمخادعين أن يتشدقوا بها .

ليست عربات الوزراء الشيفورليه . . هى التى أفلست مصر . . ولا . . ولا . . إن كل هذه الأسباب التى لو جمعت كلها لما ساوت ربع ما صرفناه لمساعدة ثورة من الثورات .

إن هذه الأشياء يمكن أن تكون وسيلة ضمن مئات الوسائل لخفض المصروفات

لموازنة الاقتصاد أو لتصحيح مساره [حسب آخر تعبير] . . ولكنها لا يمكن أن تكون سبب الإفلاس . .

الشعب يمارس الحياة إذن بمشقة . . لأننا مفلسون . .

لا معجزات . . لحل مشاكل الإفلاس

والأسباب واضحة كالشمس .

ونعود إلى الاختصار مرة أخرى .

فنسأل . . والحل ؟

الحل . . كتب عنه عشرات المرات . . حتى أضحت الكتابة فيه . . نوعاً . . من الثرثرة الكريهة .

● خفض معدل النسل .

● زيادة القوة الإنتاجية بتدريب القوة البشرية وزيادة اعتمادات مشروعات التنمية .

● ومشكلة الإخوة العرب فى ميزانية الحرب مع إسرائيل ، أو إنهاء المشكلة معها .

والحكومة . . أى حكومة . . مفروض أن تفعل هذا .

تفعله فوراً . . وبشجاعة .

ولكنها . . ولا أعنى هذه الحكومة . . ولكن كل حكومة . .

تتردد فى الحل .

لأنها . . تواجه . . بالمزايدين . . والمستغلين . . والمتاجرين بمتاعب الشعب . . من المتربصين بالحكم التواقين إلى الوثوب إلى صهوته . . بأى ثمن . . حتى بمغامرة الوصول إلى الحكم . . والانكشاف أمام الشعب .

ليست هناك معجزات . ، لحل مشاكل الإفلاس . . إلا وقف أسبابه . .

والصبر على مشقته . . والعمل على تخطيه . . بالجهد الشاق والبناء الجاد المتواصل .

كل ما أقوله . . شيء معاد .

ولقد سردته باختصار من أجل الوصول إلى الهدف الذى أكتب من أجله .

نحن فى مرحلة . . يعانى فيها الشعب المشقة . . لأنه لا يستطيع أن يحقق ما يريد من حياة مريحة .

إنه لا يستطيع التعامل مع الحياة بارتياح . . ولكنه – كما قلت – لم يفقد القدرة على الحياة . . لسبب واحد . . هو أنه برغم كل شيء . . ما زال آمناً . . على بيته وأولاده ونفسه .

أما أن يهدد أمنه . . ويهدد بيته وأولاده . .

فتلك هى الكارثة .

ولقد وصلنا فى اليومين المشئومين يومى ١٨ ، ١٩ يناير . . إلى هذا الشعور . .

وإذا كان الرئيس السادات لم يستشعر الخوف فتلك هى قدرته . . ربما لأنه مارس من حياة الكفاح ما جعله يعتاد الشعور بعدم الأمان .

ولكن الشعب . . شعر بالخوف . .

وأنا أعنى الشعب المصرى الطيب . لا القلة المخربة .

لقد افتقد الشعب الإحساس بالأمان .

الناس الطيبون فى بيوتهم خافوا على أنفسهم وعلى أولادهم وإذا كانوا قد صبروا على مشقة الحياة . . فلأنهم على الأقل آمنون فى البيت وفى الطريق وفى العمل . .

أما أن يفقدوا هذا الإحساس فذلك هو أسوأ ما يمكن أن يصيبهم .

ليست انتفاضة شعبية

وأسوأ منه أن يتهم الشعب به فيقال إنها انتفاضة شعبية .

إن من حق المتهمين بالتخريب أن يدعوا أنهم لم يشتركوا فى محاولة حرق مصر . .

وحرمان الشعب المصرى من شعور الأمان . . ولكن أن يقولوا إنها انتقاضة شعبية . . فذلك هو الكذب والافتراء .

ولست أدرى ماذا يدفعهم إلى هذا .

هل حقيقة لم يروا الجماعات المنظمة التى تجمع بالصفافير والتى تضم جماعات الحرق . . والتى كانت تتحرك بتنظيم وتدبير .

هل حقيقة لم يسمعوا بالهتافات المنظمة المرتبة التى شملت مصر كلها .

لماذا يسمى هذا التدبير المنظم من أجل الدمار والخراب وإزالة الأمان . انتفاضة شعبية .

أهو تبرير لأمر ينفذ خططهم ويحقق أطماعهم ؟

أكانوا يتمنون للانتفاضة أن تحرق مصر . .

على أية حال . . لقد حدث ما حدث . . والقضاء العادل كفيل بالتعامل مع المخربين . . أو المنتفضين .

ولكن الشعب الذى يعانى مشقة العيش . . كان عزاؤه الباقى الذى يمنحه القدرة على الصبر والعمل . . هو أنه يعيش فى أمان . وأنه – مادام آمناً – يستطيع أن يذهب إلى عمله وإلى مدرسته ليواصل الدأب والدراسة من أجل بناء مستقبل أفضل .

إن المسألة . أخطر من كل نقاش . . ومن كل جدل .

إنها أمن المواطن الذى يعانى مشقة العيش . . والذى لم يبق له سوى الأمن الذى يمكنه من مواصلة العيش .

وأرضنا مازالت محتلة . .

ونحن نقف بكل إمكاناتنا العسكرية والسياسية على أهبة الاستعداد لتحرير الأرض والعدو متربص بنا . .

ونحن نوشك أن نخوض معه أخطر معركة سياسية تحدد مصير معركتنا القومية من

أجل تحرير الأرض واستعادة حق الشعب الفلسطينى .

من أجل هذا كله يجب ضمان أمن الشعب المصرى . . فى الداخل والخارج . . بطريقة حاسمة . . لا تحتمل التشدق بالمناقشات . . واستعراض عضلات الجدل ولا يسمح بالتخريب أو التدمير . .

والرئيس السادات قد اختار لصيانة الأمن الطريق الديمقراطى مع خصوم له وللشعب . . غير ديمقراطيين – [إلا إذا كان حرق البلد هو أحدث أساليب التعامل الديمقراطى] . . لقد اختار بذلك الطريق الأشق والحل الأصعب .

أمن الشعب . . أولاً وأخيراً

فلقد شهد التاريخ ثورات كالثورة الفرنسية التى أطاحت بالأمن وكادت تأكل الشعب فأنقذها نابليون بالمدفع . . فصان الشعب الفرنسى . . وحفظ فرنسا . .

ولكن السادات اختار طريق الديمقراطية من أجل صيانة أمن الشعب وضمان سلامته . . والحفاظ على مصر من الدمار والضياع .

وإذا كان المصريون . . أطيب وأخير من أن يتعاملوا بالمدفع فإنهم لن يسمحوا لبلدهم بأن يحرق . . ولأمنه بأن يضيع . . وبأن يسمى العدوان عليهم . . انتفاضة لهم .

وهم يعانون مشقة العيش . . ومن حقهم أن يعرفوا أسبابها الحقيقية . . دون أن تضللهم أكاذيب المخربين .

ومن واجبهم أن يتعاونوا بكل ما يملكون من جهد وعرق . . من أجل الخلاص من ضيقهم . . بالعمل الجاد المنضبط والبناء . . لزيادة الإنتاج . . وإزالة أسباب المعاناة .

إنهم قادرون على تخطى كل مشقة وتحدى كل صعب . واحتمال كل ضيق .

أما أمنهم . .

أما أن يخرج المواطن فلا يأمن فى الطريق على نفسه أو زوجته أو ابنه أو ابنته فذلك . . ما يجب حسمه بمنتهى الحزم .

فيوم أن تحرق مصر . . ويشب المخربون إلى صهوة الحكم . . فلن تكون مشكلة الشعب هى عدم التعامل مع الحياة بارتياح بل سيفقد الشعب مجرد القدرة على الحياة . . ولن تعود الحياة . . مشقة ومعاناة . . بل استحالة وضياعاً . .

وستقبر الحرية بأيدى الباكين عليها . . وتذبح الديمقراطية على مذبح الحكم احتفالاً بالوصول إليه .

إن الشعب المصرى الصابر . . يريد الأمان فى بلده وهو بعد هذا قادر على عبور كل شىء .

إن الذين عبروا القناة . . لن يستعصى عليهم عبور أى مشقة مهما ثقلت وطأتها وطالت معاناتها .

٢٢ - بين زيادة الدخل . . ورفع الدعم

أعلن عن الاتجاه إلى زيادة الدخول الصغيرة ، وتمويل اعتمادات الزيادة من إلغاء دعم بعض السلع مع القيام بدراسات واسعة لتحديد مجموعة من الاختبارات بعد طرحها لمناقشة واسعة فى جميع المستويات والمؤسسات والقواعد الشعبية . ولاشك أن المناقشة ستتيح فرصة اختيار الأفضل . . كما أنها ستبصر المواطنين – وهم الأصل فى كل قرار وفى كل تغيير – بحقيقة مايدور حولهم . . ومايتخذ من أجلهم . . بحيث لايسهل تضليلهم . . وخلط الأمور عليهم . .

ويصبح واجباً علينا . . مادمنا طرحنا الموضوع لمناقشة واسعة . . أن نبصر الناس بكل الحقائق . . حقائق ماهو كائن . . وكيف نريد له أن يكون ، وأن يكون الشرح بغير التركيبات الفنية المستعصية الفهم على الناس . . أو الثقيلة على أسماعهم ثقلاً يوهمهم بأنها ألغاز تحتاج إلى حل . . لاوسائل للشرح والتوضيح .

ولعل فى مقدمة هذه التراكيب الفنية . . تعبير « تصحيح المسار الاقتصادى » الذى نحاول تحقيقه حتى نستطيع أن نقف على أرض صلبة ننطلق منها إلى تحقيق الرخاء للناس وإزالة كل أسباب الضيق الذى يعانونه فى حياتهم .

من مقاعد الجماهير

وعندما يتناول مثلى – من غير المختصين – المسائل الاقتصادية . . يتناولها من مقاعد الجماهير . . وليس من مقاعد الفنيين . . ويكون – برغم احتمال الخطأ – أحرص على التبسيط لأنه لايسلم بسهولة التراكيب الفنية كما يسلم بها الفنيون عند محاولتهم الشرح . . فيعتبرون مثلا أن « تصحيح المسار الاقتصادى » . . و « موازنة الميزانية » و « اختلال ميزان المدفوعات » . . تركيبات لاتحتاج الى شرح . . ولن يستعصى فهمها – وقد يكونون على حق – على أولئك الذين يتفاهمون معهم .

أما بالنسبة للقاعدة العريضة . . المقصودة بالقرار . . والمعنية بالتغيير . . فهى غير قابلة للتفاهم بمثل هذه التركيبات . . وهى لايهمها فى النهاية غير النتائج . . ولايعنيها سوى الزيادة فى دخلها الخاص . . وقدرته على توفير احتياجاتها .

أما ونحن نحاول أن نشركها فى مناقشة القرار . . ونحملها مسئولية اتخاذه . . وتحمل نتائجه . . فلا أقل من توضيح الأمر . . مفصلاً ومفسراً .

وقبل أن نبدأ المناقشة . . يجب أن نحذر أصحاب القرار من بعض الأضرار الجانبية لطرح الموضوع للمناقشة وأولها . . محاولات تخزين السلع وسحبها من السوق حتى ينتفع بفارق السعر وهى تحتاج إلى الحزم مع المختزنين والاستعداد لطرح كميات من السلع لنعوض بها عجز السوق الناتج عن التخزين . . وإن كنت أرى أن عدم التقيد بموعد للقرار قد يخفف من محاولات التخزين .

مشكلتنا الحقيقية

إن مشكلتنا الحقيقية فى هذه المرحلة من حياتنا . . هى أننا برغم كل مانعانيه من متاعب العيش . . لانملك من الموارد . . مايغطى احتياجاتنا . . أعنى أنه حتى هذا الضيق الذى نعيش فيه لايتحقق إلا بالدين .

ويصبح حتماً علينا . . أن ننمى من مواردنا . . وأن نرشد من أسلوب صرفنا

على سد احتياجاتنا حتى نخفف مااستطعنا من متاعبنا ونقلل ما استطعنا من ديوننا .

الكل لابد أن يفهم هذا . .

ومن هذه الحقيقة . . يجب أن ينبع القرار

دعم السلع

ونحن فى محاولتنا لتخفيف متاعب العيش . . ومواجهة موجات الغلاء المتوالية . . قد اتبعنا أسلوب « دعم السلع » أى أن تدفع الحكومة من خزينتها الفارق بين السعر الحقيقى للسلعة والسعر المخفض الذى يشترى به الناس . بحيث وصل الدعم فى رغيف الخبز إلى ٢٠٠ مليون جنيه وبحيث زاد فى بقية السلع حتى وصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه ثم خفض إلى ٤٠٠ مليون .

ويعتبر هذا الدعم للسلع . . دعما مباشرا . . غير الدعم غير المباشر الذى يغطى الفارق بين ماتتكلفه نفقات الخدمات التى تؤدى للناس ومايحصل منها . سواء كانت مواصلات أو تعليما أو صحة أو غيرها . . بالاضافة إلى مايتحمله القطاع العام من خسائر نتيجة بيع إنتاجه بأقل من التكلفة أو أقل من سعر التصدير للتيسير على المواطنين . .

والدعم يعطى لكل الناس . . بنفس القدر . . بل إن بعضه يعطى لمن لا يحتاج إليه من أصحاب الدخول المرتفعة . . أو لمن لايستحقه من الراسبين فى الجامعة ستة عشر عاماً . . أو لمن لايريده . . كالسياح والنزلاء من الخارج .

ويصبح من العقل أن نحجب الدعم عن كل هؤلاء . . وأن نتركهم يحصلون على السلع والخدمات بتكاليفها الحقيقية . . بالقدر الذى تسمح به لهم قدرتهم المالية .

وأن نحدد عدداً من السلع الحيوية ليمنح الدعم للمحتاجين إليه فقط . مع تعويضهم عن فارق السلع المحتمل ارتفاع ثمنها بزيادة فى مرتباتهم تدبر من اعتمادات الدعم المرفوع عمن لايحتاج إليه .

١٣٠٠ مليون جنيه

فإذا عرفنا أن جملة الدعم – مباشراً وغير مباشر – تصل إلى ١٣٠٠ مليون جنيه فإن المتوفر من خفضها يمكن أن ندبر بجزء منه زيادة دخول الطبقة المحتاجة على أن يخفض بالجزء الآخر بعض الدين الذى يرهق ميزانيتنا .

ذلك هو مضمون القرار . .

وهو أسلوب واقعى لمواجهة مشاكل حياتنا المكدسة ولاشك أنه يحقق قدراً كبيراً من العدالة الاجتماعية . . بزيادة دخول الطبقات المحتاجة . . وتقريب الفوارق بين الدخول . . أدناها وأقصاها . . وهو يمنح المحتاجين قدراً أكبر من دعم احتياجاتهم الحيوية . .

هو فى جوهره سليم مائة فى المائة .

ولكنه يحتاج إلى جهد كبير فى وضع تفاصيله . . وفى تطبيقه .

زيادة الدخل

أول مايجب أن نحققه هو توسيع قاعدة زيادة الدخل للمحتاجين وتعميمها على كل الفئات . . وقد ييسر لنا هذا اقتراح البداية بسن العشرين كسن عمل للمواطنين وهى السن التى يمكن أن يكون فيها الفرد أسرة . . وأن تأخذ بخناقه أعباء الحياة . . بحيث نرفع بداية سن العمل إلى ٢٠ سنة بدلاً من ١٨ سنة ، وبحيث لا تطبق التأمينات الاجتماعية إلا لمن بلغوا العشرين ، وبالتالى لا يطبق رفع الحد الأدنى للأجر إلى ١٨ جنيها إلا على أصحاب هذه السن .

وذلك يترك للمصانع إمكان تدريب الصبية وتشغيلهم حتى سن العشرين ، بحيث تكون هناك فرصة أكبر لتدريب الصبى قبل أن يصبح مساعد أوسطى ثم أوسطى .

ولاشك أن هذا سيساعد بطريق غير مباشر على عدم الإقدام على الزواج قبل

العشرين ويعاون بالتالى على تحديد النسل .

وإن تدرج الخفض فى نسبة زيادة الدخل هو أفضل من وقفه عند حد معين حتى تواجه هذه الزيادة فى الدخل لبقية المستويات الارتفاع المنتظر فى بعض السلع المرفوع عنها الدعم .

الارتفاع المنتظر فى السلع

وعلينا بعد ذلك مواجهة الارتفاع المنتظر فى السلع . . بحزم ودقة . . سواء كان ذلك فى القطاع العام أو القطاع الخاص . فليس من المحتم ارتفاع السلع بنسبة زيادة أجر العامل . فأجر العامل لايشكل وحده تكاليف الإنتاج ، وبرغم أن السلع الوسيطة قد تسبب ارتفاعا فى التكلفة إلا أن هناك عناصر لم يحدث فيها أى ارتفاع كتشغيل الآلة . . أوغيرها من التكاليف . .

إن ضبط الربح يشكل عملية حيوية فى القرار . . وإلا تعرضت الأسعار لارتفاع لامبرر له ولانستطيع مواجهة الزيادة فى الدخل .

ونحن عندما رفعنا الرسوم الجمركية عن السلع الغذائية المستوردة . . انطلق استيرادها . . بغير قيد . . ولم يكن هناك ضبط لأرباحها بحيث ينخفض سعرها بقدر رفع الرسوم عنها ، واحتلت علب السلع الغذائية سواء كانت مشروبات أو أغذية دكاكين بائعى الفاكهة . . وانتشرت انتشاراً غير معقول نتيجة رفع الرسوم الجمركية وعدم تحديد الربح . . مما استغله البعض فى اعتبار أن هذا هو مناخ الانفتاح . . وكأن انتشار علب الجبنة والمربى والسفن آب . . هى حقيقة ماقدمه الانفتاح . . برغم أنها النتيجة المباشرة لرفع الرسوم الجمركية عن السلع الغذائية المستوردة .

تجربة يجب أن تنجح

إن تجربة القرار يجب أن تنجح . . لأنها قادرة على تغيير شكل الدخل فى مجتمعنا . وعلى تقريب الفارق بين الأدنى والأقصى . . وهى قادرة على أن توقف « تفرقة » أموال الدعم على مايسمونه تصحيح المسار الاقتصادى .

بشرط الانطلاق الجاد فى الإنتاج من أجل زيادة الموارد مع استنباط موارد جديدة فى الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها . . ومع تغيير سياسة التعليم بحيث توفر لنا الطاقات المطلوبة للتعمير والتنمية .

ومع تفاصيل أخرى سبق الحديث عنها . . فى مقدمتها انضباط المجتمع . واستتباب الأمن .

٢٣ - عندما يصبح الجدل السياسى استعراضاً لمهارة الحديث . . وطرقعة بالكلام أشبه بمضغ اللبان !

طرقت فى مقالات سابقة . . أبواب مشاكلنا الحقيقية . . فى محاولة لتقديم اجتهادات للحل . . وبرغم تجربتى . . بأن الكلام لم يعد أجدى وسيلة لحل المشاكل . . وإنما هو العمل الجاد المخلص . . إلا أننى تكلمت . . ليقينى . . بأن تغيير مجرى التاريخ . . إنما يبدأ بالتفكير . . والكلام . . الذى يتطرق عبر الأيام فى شعيرات . . تلتقى لتكون شرايين . . أو تتصاعد فى بخار يتجمع ليكون سحباً . . تكون مع الزمن القريب أو البعيد . . مصدراً لتغيير وجه المجتمع . . بتطوير هادئ متأن . . أو بثورة عارمة باترة .

وينتابنى إحساس - قد يكون خاطئا - بأنه حتى هذا الكلام . . يتجه اتجاها . . غير ذى جدوى . . وأن القوى السياسية . . ممثلة فى التنظيمات الحزبية . . أو العناصر المستقلة . . قد باتت تدور فى حلقات مفرغة . . من الجدل السياسى غير المجدى . . والذى يبدو وكأنه جدل استعراضى كخطوات الأوزة . . يبدأ وينتهى دون أن يحقق هدفاً سوى لفت نظر الجماهير . . التى نشعر أنها فى واد من المشاكل . . والجدل السياسى فى واد وبحيث تشعر أن مشاكلها قد باتت بالنسبة لهذا الجدل - أن طرقها - نوعاً من المتاجرة لكسب التأييد . . وصهوة تعتلى لسباق الحكم . ولا تشعر الجماهير فى هذا الجدل . . بأن هناك محاولات شجاعة لمواجهة هذه المشاكل . . بل

هناك محاولات لإحيائها والإثارة بواسطتها . . ويثار إحساس فى النفس بأن زوال هذه المشاكل . . يصبح لدى المجادلين هو المشكلة .

وعندما ينقطع التيار الكهربائى عن مدينة كنيويورك . . فينهبها اللصوص - بمجرد حلول الظلام . . وتنحسر الحضارة . . إلى عصر الحجر ومجتمع الغاب .

وعندما يعترف الكرملين فى منشور رسمى بوجود نقص حاد فى مستويات الخدمة والبضائع بالمجمعات الاستهلاكية أى فى أقوات الشعب بالاتحاد السوفييتى وتوجه اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى اللوم للوزارات والمؤسسات المسئولة لتقصيرها فى هذا الشأن .

عندما يحدث مثل هذا لدى الطرفين العظميين . . يصبح الجدل الأيديولوجى عندنا . . نوعا من التسالى . .

وعندما يطلب اليسار . . فى هذه المرحلة التى نحتاج فيها إلى الحزم والانضباط . . بحق المظاهرات والإضراب . . [الذى لاوجود له فى أيديولوجية اليسار] .

دفاع عن الباشا

وعندما يبعث بعض الباشوات من الظلمات . . لدق الطبول دفاعاً عن الباشا . . وكأن الباشا هو وحده المشكلة . . وليس فساد الحكم وهوانه . . وتشكيل الوزارات بالنقود . .

وعندما تتلخص دعوى بعض المتهوسين بأنهم سيرثون الأرض وما عليها .

وعندما لايكون هم البعض من أصحاب المشاكل الخاصة [التى هى أبعد ماتكون عن مشاكلنا الحقيقية] سوى النعيق والوخز دون أن تعنيه مشاكل الجماهير ودون أن يشارك فى مواجهتها بنفس الشجاعة التى ينعق بها . .

عندما يحدث كل هذا . . يبدو الجدل السياسى . . استعراضاً لمهارة الحديث وطرقعة بالكلام . . أشبه بمضغ اللبان .

معركتنا الحقيقية

وتبهت معالم معركتنا الحقيقية . . معركة الحاضر والمستقبل . وتتشتت القوى السياسية فى معركة على « اللحاف » بدل أن تتجمع على اختلاف أصولها الفكرية السياسية ومواقعها الاجتماعية من أجل أن نخوض معا معركة مشاكلنا الحقيقية . . مشاكل النسل المتزايد . . وعجز الإيراد عن الوفاء بتكاليف الحياة فى أدنى مستوياتها . . حتى تحتم علينا أن نستدين لنأكل،وتحويل القوى العاملة إلى قوى غير عاملة . . نؤهلها لغير مانحتاج . . نقذف بها بالآلاف إلى الجامعات . . ومن الجامعات نقذف بها إلى المكاتب لتصبح مانسميه عمالة زائدة [أو بطالة زائدة] . . فى الوقت الذى نحتاج إلى عمالة حقيقية لمعركة البناء والتنمية فلا نجد . ويصبح التعليم مجرد بطاقة لطبقية موهومة تحققها الوظائف المكتبية بدل أن يكون وسيلة لسد حاجتنا إلى المهارات والخبرات .

معركتنا الحقيقية . . هى التنمية . بكل مشتقاتها . . التعمير والبناء والتقدم والانطلاق إلى المستقبل الأفضل .

النقاش الحر الديمقراطى

من أجل هذا يجب أن يدور الجدل السياسى البناء . . فى فهم لأهدافنا الكبرى ووعى مشاكلنا الحقيقية . . من خلال المؤسسات الشرعية والنقاش الحر . . الديمقراطى .

إن عبء الإنفاق العسكرى عبء حتمى . . ومع كل المحاولات الجادة الواقعية فى طريق السلام . . فإن العبء واقع واقع . . قد يشارك فيه الأشقاء العرب . .

وقد تحاول تخفيف مصروفاته الدائمة بالتحديث العسكرى . . بالوحدات الخفيفة السريعة الحركة وبالتكنولوجيا العسكرية العصرية . . التى ينكمش معها الحجم البشرى . قد نستطيع بهذا أو بذاك أن نخفف عن كاهلنا العبء الأثقل . . ولكنه -كما قلت واقع واقع - حتى نحقق السلام العادل . . رغم صلف العدو .

وكان شر ما أصاب اقتصادنا نتيجة هذا العبء هو التخلف فى عمليات الإحلال والتجديد [فى أواخر الخمسينات وخلال الستينات] فى المرافق الأساسية والوحدات الإنتاجية ووسائل الخدمات .

مشاكل ما بعد العبور

وكان علينا بعد انتصار أكتوبر أن نواجه - بعد العبور العسكرى - كل هذه المشاكل فى المرافق والإنتاج والخدمات . بالإضافة إلى تعمير منطقة القناة التى خربتها الحرب تخريبا كاملا . الذى تتجاوز تكاليفه الثلاثة آلاف مليون من الجنيهات .

تلك هى جذور مشاكلنا التى تثقل كواهلنا . . وتنغص حياتنا .

ومواجهتها . . ومواجهة الدين الثقيل . . لا يمكن أن تكون إلا بزيادة معدلات الإنتاج . . بالتدريب الحقيقى والعمل الجاد . . وبالتصميم على وضع حد لنسلنا المتزايد . والإنتاج . . أرض . . وبشر . . ومال . .

أما الأرض . . فيجب أن نواجه مشكلتها . . مشكلة التجمع فى الشريط الضيق حول النيل والذى لا يمثل أكثر من ٣٪ من مساحة مصر . يجب أن نناقش الانطلاق إلى الصحارى . . وإلى استغلال أرصدة ثرواتنا الطبيعية المجمدة فيها . . وإلى خلق مجتمعات جديدة لحياة أفضل وأكثر عصرية وتحضراً . . وعلينا أن نواجه مشكلة العاصمة المكدسة . . والقرى التى لم تتقدم منذ عهد الفراعنة . .فى كل هذا يجب أن نتحدث لنواجه بشجاعة . . مشكلة الأرض المزمنة .

معركة التنمية والتقدم

أما البشر . . فإن علينا . . ان نهيئ الإنسان المصرى بشجاعة . . لكى يواجه معركة التنمية والتقدم . . إنه هو الوسيلة وهو الهدف . . وواجبه وحقه يجب أن يكونا وجهين لعملة واحدة . . هى العمل . . فلكى . . يأخذ . . يجب أن يعطى ولكى يعطى يجب أن يأخذ . . ولا يمكن أن يترك للأمية والمرض والتخلف . . ونطلب منه أن يعطى . . وكذلك – وتلك هى المعادلة الصعبة – لا يمكن أن نقضى على الأمية والمرض والتخلف . . دون أن يعطى . . فالعملية تحتاج إلى موازنة دائماً بين الأخذ والعطاء . . حتى نصل فى النهاية إلى أكبر قدر من العطاء والأخذ .

التدريب المخطط

وأول حل لمشكلة الإنسان هو التدريب المخطط . . لا العشوائى ولا الذى يشكل مجرد استجابة لضغوط . ويجب التفرقة بين الثقافة الحرة التى هى كالماء والهواء . . والتعليم المهنى المخطط الذى يستجيب لحاجة المجتمع . . وهكذا يصبح العمل أيا كان هو التقييم الحقيقى للفرد . . وليست الشهادة . . حتى نقضى على وهم طبقية الشهادة الموهومة .

أما المال . . فنحن نحتاجه . . ليس لنأكل به . . ولكن لنستثمره فى التنمية . . وتلك هى إرادتنا ، نحن نتعامل بالمال المستثمر من الخارج . . من أرضية الإرادة الوطنية الحرة . . لنحقق به تنمية لمواردنا . . وزيادة لدخلنا . . وليس لكى نستهلكه . . بحيث يصبح عبئاً فوق ديوننا الثقيلة بدل أن يكون رصيداً نسد به تلك الديون . ومن هنا تصبح مناقشة الانفتاح شيئاً آخر غير تلك المناقشة الصبيانية التى تحصر الانفتاح فى السفن آب والمعلبات . لأن تلك هى مشكلة سوء استغلال الإعفاء الجمركى للمواد الغذائية دون مراقبة أسعارها وضبط أرباحها .

تلك هى معالم مشاكلنا الحقيقية . . وتلك هى المعركة الضارية التى يجب أن نخوضها ، معركة لا تقل مشقة عن معركة أكتوبر .

أبناء مصر قادرون

والذى خاض معركة أكتوبر هو جيش مصر . . أبناء المصريين القادرون على العمل الشاق المخلص الدؤوب وهم قادرون على خوض معركة الحاضر والمستقبل بنفس الإخلاص والدأب وبنفس روح التضحية والعطاء .

من أجل هذا . . يرن الجدل السياسى . . فى آذانهم كالعملة المزيفة . . ليس هذا هو مشكلتهم . .

فلماذا لانكف عن حوار غير ذى موضوع ولماذا لانتحدث فى الموضوع .

إنها دعوة من الأهرام يفتح بها صفحاته . . لمناقشة ديمقراطية وحوار جاد مسئول حول مشاكلنا الحقيقية .

وكما قلت . . ليس الكلام هو أنفع الوسائل لحل المشاكل . . ولكنه إرهاصات تقود إلى التغيير . . وتشكل الانطلاق إلى أفق أرحب ومستقبل أفضل .

فهرس

الصفحة

هذا الكتاب

إذا بحثنا عن جذور المشكلة المصرية فى هذه المرحلة ، فإننا نستطيع تلخيصها بغير إخلال بحقيقة مضمونها فى أن الشعب المصرى يواصل التكاثر ، فى الوقت الذى لا تتزايد موارده لمواجهة احتياجات هذا التكاثر .

وهذه جولة فى أعماق تلك المشكلة يعرض المؤلف أبعادها المختلفة . . ويضع تصوراته لحلها والتخلص من آثارها الخطيرة . .

ص
٦٠